الوحدة اليمنية



حسن حامد

الوحدة اليمنية

سيناريوهات المستقبل

حسن حامد

تقديم : عادل الجوجري

إهـــــداء :

إلى القوميين العرب ، بوحدة عربية شـاملة ، مـن المحـيط إلـى الخليج ، على أسس الديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الإنسان.

إلى الشعب اليمنـي صـانع الوحـدة المتطلـع إلـى غـد أفضـل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

نهدي هذا الكتاب

مقدمة

بقلم : عادل الجوجري

لماذا هذا الكتاب ؟

يصدر هذا الكتاب متزامنًا مع مرور عشرة أعوام على توقيع اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ آيار (مايو) ١٩٩٠، ومرور ستة أعوام على الحرب – الكارثة – التي جرت في صيف ١٩٩٤، والزمن يفقد قيمته إن لم يمثل وقفة للمراجعة والتقييم والتأمل. واستدراك الماضي واستشراف ما هو آت. وإذا كان من حق الأجيال العربية أن تعرف ما جرى في اليمن منذ توقيع اتفاق الوحدة إلى أن حدث نوع من الصراع على الوحدة وشركائها وجماهيرها في ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٤ عندما أعلن الرئيس علي عبد الله صالح في ميدان السبعين بصنعاء بدء الحرب ضد شريكه في الوحدة (الحزب الاشتراكي) ، فإن من حق هذه الأجيال أن تطالع إحدى القراءات العلمية للمشاكل والعقبات التي حالت دون تحقيق وحدة سليمة، معافية، وقوية، ومن ثم معرفة طبيعة ونوعية الأزمات التي واجهها المجتمع الجديد في اليمن بعد الوحدة.

■ ■ ■

وقد يتساءل البعض: لماذا يصدر هذا الكتاب. الدراسة – عن مركز إعلام مقره القاهرة ، ولا يصدر عن مركز أبحاث في صنعاء أو عدن ؟

والواقع أن الذين قد يطرحون هذا السؤال لهم مبررهم في ظل التشرذم العربي الرسمي، لكن هذا السؤال يفتقد مبرره إن لم تكن قيمته أيضا إذا تم إدراك حقيقة أن المشاعر القومية العربية رغم كل

شيء لا تزال هي صاحبة الغلبة. وإذا كان كل نظام عربي قد تمترس وراء حدوده الجغرافية زاعما أنه ليس من حق أحد التدخل في شئون دولته ، فإن الجماهير العربية لا تزال ترى أن الوطن العربي الذي ننتمي إليه هو ذلك الذي يمتد من المحيط إلى الخليج، ومن ثم فإن ما يجري في أية بقعة من أرض الوطن يهمها جميعها ومن دون استثناء.

ألا يصدق ذلك على القضية الفلسطينية التي هي قضية العرب المركزية، حتى وإن حاول النظام العربي الرسمي فك ارتباطه بهذه القضية بدعوى أن أصحابها هم المعنيون فيها؟

ألم يهتز الواقع العربي من المحيط إلى الخليج بذلك " الخطأ " الذي ارتكبه النظام العراقي عندما قام بغزو دولة الكويت في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠، وألم ينفجر بركان الغضب العربي احتجاجا على " خطيئة " قيام بعض الدول العربية بالمشاركة في تحالف دولي لضرب العراق ؟

أن دابة لو تعثرت في أية أرض عربية فإنها تكون مسئولية كل مواطن عربي، سواء كان حاكما أو محكوما، وبهذا الفهم القومي للأمر نقول أن هناك اعتبارات أخرى دفعتنا لإعداد هذا الكتاب هي:

أنه في زمن العولمة العابرة للقوميات والتي يعمل في إطارها النظام العربي الرسمي سواء باختياره أو رغما عنه لم تعد هناك حدود جغرافية تحول دون وضع اليد في كبد الحقيقة، ولم يعد الاهتمام بما يجري في الشيشان تدخلاً في الشئون المحلية، فكيف يكون الحال بما يجري في بلد عربي من أعز البلدان؟ لقد دفعت مصر الناصرية آلاف الشهداء أو الجرحى والمعوقين دفاعا عن حق

الشعب اليمني في دخول القرن العشرين بعدما كاد يغرق في بحر الظلمات ، وسوف يدفع المفكرون العرب من جهدهم وعرقهم ما يجعل اليمن وباقي الأقطار العربية في داخل خارطة العصر.

أن السمة الأساسية لـ " العولمة " من الناحية السياسية هي ذلك الاهتمام العالمي المكثف بحقوق الإنسان في العالم، ولعل أبرز ما يشار إليه في هذا المجال هو حق الإنسان في اختيار مصيره ، فإذا قرر الألمان التوحد ، ونفي الانقسام الذي فرضه الحلفاء بعدما انتصروا في الحرب الكونية الثانية فمن حقهم أن يفعلوا ذلك، وإذا أرادت الجمهوريات التي كانت تشكل في السابق ما يسمى " الاتحاد السوفيتي " الاستقلال ، وأن ينفرط العقد لكي يبقى الدب الروسي وحيدا ، فإن أحدا في العالم لم يتدخل لعرقلة حق هذه الشعوب في امتلاك حريتها، وبالتالي دولتها.

لقد جرى تقسيم يوغسلافيا إلى عدة جمهوريات بناء على الإلحاح القومي والشعوبي وليس بناء على أية ضغوط خارجية، وبنفس المعيار تم تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو بناء على اتفاق إرادة النخب السياسية في الشمال وفي الجنوب ، ومن دون مشاركة شعبية حقيقية في هذا الحدث التاريخي الهام ، ولو تأمل أي باحث محايد الإجراءات التي أتخذها الألمان قبل الاندماج مقارنة بما اتخذه اليمنيون ، لإدرك الفرق بين وحدة علمية، وبين وحدة انفعالية وعاطفية، بل أن كثيرين يعتقدون أن النخب السياسية في الشمال وفي الجنوب لجأت إلى الوحدة هروبا من أزمات داخلية فرضت نفسها، وكادت أن تسبب المزيد من الأزمات ، وثمة من يرى أن القيادات الشمالية في الحزب الاشتراكي لعبت دورا كبيرا في دفع الجنوب إلى

وحدة من دون تمهيد علمي وموضوعي لها ، ومعروف أن الحزب الاشتراكي اليمنى طوال تاريخه هو حزب وحدوي يضم أعضاء من الجنوب والشمال، بل يضم قيادات مؤثرة وصلات إلى أعلى مستويات السلطة وهم من أصل شمالي.

المهم أنه بعد عشرة أعوام من إعلان الوحدة يصبح من حق الشعب اليمني في الشمال وفي الجنوب أن يختار طريقه ، إما باستمرار الوحدة كما هي ، أو بإدخال إصلاحات عليها لتصحيح مسارها أو لإلغائها، ومما لا شك فيه أن حق تقرير المصير حق إنساني ، وإذا كان الانفصال جريمة ، فإن فرض الوحدة على الجماهير يعتبر جريمة لا تقل ضررا وأذى .

إننا من موقع قومي ، وعربي نرى أنه لا بديل عن الوحدة اليمنية ، ولكن الوحدة الشاملة العادلة ، التي تحقق المساواة بين المواطنين من دون تمييز مناطقي أو سياسي، والوحدة التي تحقق العدالة الاجتماعية بين المواطنين على صعيد عدالة توزيع الثروة والسلطة ، وعدم تركيز السلطة في يد فئة قليلة من البشر تتمركز في بقعة جغرافية محددة ، ولم يعد سرا أن السلطة في اليمن تتمركز في " قرية بيت الأحمر " وهي فخذ من قبيلة سنحان وهي جزء من قبيلة " حاشد " التي ينتمي اليها رئيس الدولة ، وحليفه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ، كما ينتمي لها كبار ضباط الجيش ، والحرس الجمهوري ، والمخابرات ، والأمن المركزي ، بل وينتمي لها أيضا نسبة كبيرة من القضاة.

أن تصحيح مسار الوحدة لا يعني التراجع عن الوحدة ، وإنما يعني إعطاء جرعات منشطة لوحدة فقدت توازنها بعد حرب دامية

خلفت آلاف القتلى والجرحى والنازحين والمشردين فضلاً عن المفصولين من أعمالهم ، والذين يحصلون على رواتب تمثل الحد الأدنى من دون إضافة الحوافز والزيادات ، وأصبح متوسط دخل المواطن هو ١٨٠ دولارا في العام بعدما كان وصل إلى ٦٢٠ دولارا في عام ١٩٩٠ ... ولعل السؤال هنا يكون منطقيا : ما جدوى الوحدة للمواطن إذا كانت مرافقة لتراجع مستواه المعيشي، ومستوى الدخل السنوي؟

لقد ظهر حزب اجتماعي في جنوب اليمن هو " حزب خليك في البيت " الذي فرضته الدولة على آلاف الضباط وضباط الصف والمواطنين في الجنوب ، والذين أحيلوا إلى التقاعد بينما هم في سن العمل بسبب انتمائهم للحزب الاشتراكي أو بسبب اشتراكهم في الحرب ضد القوات الشمالية أيام حرب صيف ٩٤ ، وهؤلاء المتقاعدون إجباريا مضطرون إلى المكوث في البيت حتى يقضي الله أمرا كان مفعولاً.

أن المنتمين إلى حزب " خليك في البيت " وأولادهم وزوجاتهم يشكلون إحدى الظواهر الاجتماعية السلبية التي ترتبت على الحرب الدامية التي ليس هناك أدنى شك في أن " التحالف العسكري – القبلي – الأصولي " الشمالي هو الذي شنها ضد القوات الجنوبية التي كانت موجودة في الشمال ، وقوامها أربعة ألوية تم تدميرها قبل أن تبدأ القوات الشمالية زحفها في اتجاه الجنوب ، لكن هناك ظواهر اجتماعية خطيرة سوف تترتب على تواجد القوات الشمالية بشكل مكثف في مدن الجنوب وضواحيها، وتشير صحيفة معارضة إلى ٦ ألوية تحاصر مدينة عدن و ١٠ ألوية منتشرة حول

حضرموت، كما تشير إلى " عسكرة المجتمع " من حيـث كثافـة القـوات المنتشرة حول المدن ، والتي ساهمت فـي خلـق المزيـد مـن الأزمـات على نحو ما حدث في محافظة الضـالع ، خـلال شـهر مـارس ٢٠٠٠ ، عندما تورطت قوات اللواء ٣٥ مـدرع ضـد أبنـاء المحافظـة وجـرت عمليات قصف بالمدفعية ، فضلاً عن اعتقـال عشـرات المـواطنين مـن دون وجه حق ونزوح ١٤٠ أسرة عن قراها.

أن تكثيف القـوات المسـلحة حـول المـدن الجنوبيـة يمكـن أن يحافظ على وحدة الأرض لمصلحة سـلطة مركزيـة ، لكـن مثـل هـذه الوحدة لا تدوم ، لأنها لا تحقـق مصـالح المـواطنين ، ولا تسـتند إلـى قناعاتهم ، فالوحدة الحقيقية تحميهـا قناعـات النـاس ومصـالحهم ولـيس الدبابات والمدفعية الثقيلة ، وهذا ما أكد عليه الـزعيم الخالـد جمـال عبـد الناصـر عـام ١٩٦١ ، عنـدما رفـض أن تتـدخل القـوات المسـلحة المصرية لمواجهة الانفصاليين فـي سـوريا ، لأنـه أدرك أن القتـال قـد يؤدي إلى بقاء وحدة الأرض ، لكنه لا يمكـن أن يحقـق وحـدة النفـوس، ولقد حرص عبد الناصر على أن يبقى حلم الوحـدة طـاهرا مـن دون أن يلوثه الدم أو دخان الدبابات ، فقد يأتي جيل يحقـق الوحـدة علـى أسـس موضـوعية ، وأن يجتهـد فـي صـنع حقـائق الوحـدة " مؤسسـات – مصانع – مدارس وجامعات) قبل أن تتحقق الوحدة الاندماجية.

■ ■ ■

لقد كانت – ولا تزال – الوحدة اليمنية أمـلاً عربيـا فـي وحـدة شاملة من المحـيط إلـى الخلـيج ، تنهـي عصـور التجزئـة والتشـرذم والأقليمية ، وتفتح بوابات الأمل أمام وطـن عربـي واحـد لاسـيما فـي عصر التكتلات الكبرى ، لذا استقبلت الجمـاهير العربيـة قـرار الوحـدة

اليمنية بترحاب شديد ، وربما كانت الأحداث العاصفة في الساحة العربية التي تزامنت مع توقيع اتفاقية الوحدة في اليمن ، وبخاصة الغزو العراقي للكويت الذي وقع بعد عشرة أسابيع من الوحدة اليمنية هي التي لم تترك فرصة أمام السياسيين والمفكرين العرب لبذل مجهود فكري وسياسي لدعم الوحدة اليمنية ، غير أن تفاعلات الوحدة اليمنية في الداخل كانت السبب المباشر في أن يضع المفكرون الوحدويون أيديهم فوق قلوبهم ، وهم يتأملون المشهد السياسي في اليمن ، إذا لم يمر العام الأول على الوحدة إلا وكانت عمليات عنف سياسي واجتماعي قد مورست ضد شركاء الوحدة والمصير، ونقصد هنا الحزب الاشتراكي اليمني ومعه قوى التحديث والعصرنة وحماة مشروعات النهضة.

أتذكر أننى وصلت إلى صنعاء في أكتوبر ١٩٩٢، كانت البلاد تشهد أزمة " مكتومة " ربما أكون قد ساهمت في عرض ملامحها خلال سلسلة حوارات أجريتها مع قيادات تمثل أطراف الأزمة : د. ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح وشيخ مشايخ قبيلة " حاشد " والرجل القوي في المسرح السياسي اليمني، والدكتور عبد الكريم الأرياني الذي يوصف بأنه مهندس العلاقات الخارجية لليمن ، لكنه في الواقع مخطط تنظيمي هام ضمن جنرالات أو هيئة أركان النظام.

وشملت الحوارات السادة جار الله عمر ومحمد سعيد عبد الله " محسن الشرجبي" ووزير الدفاع هيثم قاسم وهم من أبرز قادة

الحزب الاشتراكي ، والسيد عبد الحميـد الحـدي عضـو اللجنـة الدائمـة للمؤتمر الشعبي العام.

■■■

وأتذكر أن الشيخ عبد الله الأحمر قـال لـي يومهـا منهيـا حديثـه "أن الردة عن الوحدة كفر" لكن جـار الله عمـر قـال لـي فـي بيتـه ان هناك أزمة حقيقية يصـعب تزويقهـا بالعبـارات الجميلـة ، وأسـتطيع أن ألخص الأزمة في عبارة أو كبسولة هـي وجـود صـراع بـين رؤيتـين، رؤية تستهدف تحديث المجتمع اليمني باعتبـار أن الوحـدة طاقـة تطـوير وتنوير للواقع وتنمية للإمكانات ، ومن ثم مـن الضـروري بنـاء مجتمـع يقوم على أسس الديمقراطيـة والعدالـة الاجتماعيـة والتنميـة المسـتقلة، ويمثل الحزب الاشتراكي هذه الرؤية سـواء مـن خـلال نشـاطه داخـل مجلس النواب ، أو فـي القـرارات التـي يشـارك فيهـا نائـب رئـيس الجمهورية السيد على سالم البيض ، وهو أيضـا الأمـين العـام للحـزب، فضلاً عن القرارات التي يصـدرها قيـاديون اشـتراكيون تبـوأوا مواقـع مهمة في الحكومة ، مـن بينهـا منصـب رئـيس الحكومـة " المهنـدس حيدر عطاس " ووزير الدفاع العميد هيثم قاسم .

وكانت هناك رؤيـة أخـرى تنطلـق فـي تفسـير الوحـدة مـن مقولات استفزازية من نـوع " عـودة الفـرع إلـى الأصـل " أو عـودة الجنوب " محدود البشر غرير الإمكانات " الـى الشـمال " غزيـر البشـر ومحدود الامكانات " ، وهذه النظرة في حـد ذاتهـا كفيلـة بإجهـاض أي عمل وحدوى ، لأنها تغيب أهم شرط من شـروط انجـاز الوحـدة وهـو توافق الإرادات ، والشراكة من موقع الندية.

لقد عبر الرئيس علي عبد الله صالح أكثر من مرة عن هذه الرؤية ، كما عبر عنها الشيخ عبد الله بن حسن الأحمر، وإذا كان التاريخ اليمني الحديث كله لم يشهد وحدة ، فإن بعض منظري السلطة حاولوا لى عنق الحقيقة بادعاء أن الفرع عاد إلى الأصل، وليس هذا وحده مربط الفرس ، فالمشكلة الأكبر كانت في العقول التي تحكمت في نظرة وفلسفة الشمال تجاه الوحدة ، لقد ظهر إلى الواقع حزب شمالي جديد هو التجمع اليمني للإصلاح ، الذي ضم جناحين هامين هما الجناح القبلي ويمثله الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر المتحالف مع الرئيس لأسباب قبلية ومصلحية ، فالرئيس مع أنه قائد البلاد من الناحية الدستورية ، إلا أن الشيخ عبد الله الأحمر يقود الرئيس من الناحية القبلية ، وفي مجتمع كاليمن تلعب القبلية دورا سياديا أكبر من سيادة الدولة ونظمها ودساتيرها.

والجناح الآخر في حزب الإصلاح هو الجناح الديني ويمثله جماعة الإخوان المسلمين بزعامة الشيخ عبد المجيد الزنداني والشيخ ياسين عبد العزيز، وهذا الجناح ظل على صلة بدرجة أو أخرى بجماعات العنف الديني التي ظهرت في التسعينات كنتيجة طبيعية لتحولات الواقع العربي ، أو بسبب الحرب الأفغانية الروسية التي ساهمت في تجنيد جيش من المتطرفين الدينيين عرف إعلاميا باسم " الأفغان العرب " وسوف يلعب المتطرفون الدينيون دورا في الحرب اليمنية (٩٤) لمصلحة التحالف الشمالي ، وإلى جانب قوات الرئيس علي عبد الله صالح ، الأمر الذي يكشف عن علاقة السلطة في اليمن بظهور وانتشار هذه الجماعات.

■ ■ ■

وسوف تحسم حرب صيف 1994 الصراع بين الرؤية التحديثية والرؤية التقليدية لمصلحة الأخيرة ، وإذا كانت سنوات الوحدة الأولى (١٩٩٠ – ١٩٩٤) قد شهدت صراعا بين تيارين فكريين ورؤيتين، فإن سنوات الوحدة التالية (١٩٩٤ – ٢٠٠٠) شهدت حسما لمصلحة العقل التقليدي ، الذي تحكم في جميع المؤسسات ، وراح يتعامل بمنطق تصفية الحسابات مع قوى التحديث وبخاصة الحزب الاشتراكي الذي صودرت ممتلكاته ومقراته ووثائقه، كما جرت مطاردة كوارده بعدما اضطرت قياداته العليا إلى النزوح خارج اليمن.

وبدا المشهد السياسي مثيرا للتأمل، فالقيادات الجنوبية التي وقعت اتفاقية الوحدة ، وهي التي حملت مفاتيح دولة الجنوب وسارت بها في اتجاه الشمال لتوقيع أخطر قرار في تاريخ الجنوب منذ استقلاله عن بريطانيا ، هذه القيادات وبينهم على سالم البيض، وسالم صالح محمد، وياسين سعيد نعمان ، وحيدر عطاس وعدد أخر من القيادات تعيش خارج الوطن ، بينما الشريك الآخر في الوحدة يحكم اليمن بسلطة مطلقة ، وبخاصة بعدما اختل التوازن السياسي والمناطقي تماما ، وباتت قيادات الجنوب في المؤسسات الدستورية مجرد شخصيات ديكورية لا حول لها ولا قوة ، ويلاحظ أن جميع الشخصيات الجنوبية في سلطة ما بعد حرب ٩٤ لا تنتمي إلى الحزب الاشتراكي الحالى ، بل معظمها على ثأر معه منذ الأزمة العاصفة التي شهدها الحزب في عام ١٩٨٦، والتي عرفت إعلاميا بحرب " الأخوة الأعداء " وقد استفاد نظام صنعاء من وجود خلافات وثارات تاريخية بين مجموعات اشتراكية كانت تصارعت في عام ١٩٨٦،

وجذب المجموعة المناهضة لقيادة الحزب الحاليـة ، ولعـب بهـا مـرتين، الأولى خلال الحرب حيـث جـرى توظيفهـا لشـق جبهـات القتـال ، أو لتقديم معلومات حـول الخطـط والمواقـع الدفاعيـة للجـيش الجنـوبي، والمرة الثانية بعد الحـرب حيـث تـم تجميـل الهيئـة الحاكمـة بـبعض الشخصيات الجنوبية مثل نائب رئـيس الجمهوريـة عبـد ربـه منصـور، أو وزيـر الخارجيـة عبـد القـادر باجمـال ووزيـر الداخليـة حسـين عرب ...

وعلى نفس المنوال جـرى تهمـيش الحـزب الاشـتراكي وهـو الشريك في إنجاز الوحدة تماما من السلطة ، بل راحـت سـلطة مـا بعـد الحرب تمارس تقسيم الحزب مـن الـداخل سـواء عـن طريـق رشـوة بعض قياداته لكي تعلن استقالتها أو إرهـاب الـبعض الآخـر ومطاردتـه ومحاولة قتله ، ولعل ١٥٠ محاولة اغتيال تعـرض لهـا اشـتراكيون منـذ الوحدة حتى الحرب كفيلـة بإثبـات المـنهج التصـفوي الـذي اعتمدتـه دوائر في السلطة لإرهـاب قـادة الحـزب الاشـتراكي ، وأتـذكر أننـي عندما زرت الدكتور ياسين سـعيد نعمـان فـي منزلـه بصـنعاء تفقـدت معه موقع قذيفة " أر. بي. جي " أطلقت علـى المنـزل ، وكـادت تـودى بحياة من فيه لولا العناية الإلهية.

إن أولاد وأقارب نائب رئيس الجمهورية علـى سـالم البـيض لـم يسلموا من عمليـات اغتيـال مـدبرة ، ولا أولاد الصـف القيـادي الأول في الحزب الاشتراكي لاسيما من أبنـاء الجنـوب الـذين طـالتهم أيـادي الاغتيال السوداء ، في حين لم تطلق رصاصـة واحـدة علـى قيـادي أو أقاربه من الاشتراكيين الشـماليين، الـذين يعتقـد أنهـم لعبـوا دورا فـي تضليل الاشتراكيين الجنوبيين قبل توقيع اتفـاق الوحـدة ، عنـدما تقـدموا

بتقارير مغايرة للواقع ، ويبدو أنه كانت هناك اتفاقيات جرت في الكواليس مع بعض الاشتراكيين الشماليين وجهات في السلطة الشمالية قبل إجراء الوحدة بغية جر الحزب إلى توقيع الوحدة، ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يرجى العودة إلى كتاب " جنوب جزيرة العرب بين دعاوى الوحدة وحقائق التاريخ " لمؤلفه عبد الله أحمد الحسيني.

■ ■ ■

لقد ظهر مصطلح " الاستنساخ " في الساحة العالمية كتعبير عن قدرة العلم والعلماء على استنساخ سلالة من نفس الفصيلة، وارتبط المصلح بالنعجة " دوللي " التي تم استنساخ مثيل لها، وفتح الحدث الأبواب أمام تكهنات واسعة حول قدرة العلم في تطوير الحياة البشرية ، وتعويض المحرومين ، غير أن هذا المصطلح العلمي اكتسب في اليمن – مثل مصطلحات أخرى سياسية وعلمية – مدلولات غريبة ، إذ ارتبط بقيام السلطة بكافة أجهزتها لاسيما الأمنية باستنساخ أحزاب سياسية داخل كل تيار أو حزب أو تنظيم تكون مرتبطة بالسلطة ، ومنافسة للحزب الأم ، ومهددة له.

وبهذه الطريقة تم تقسيم التيار الناصري في اليمن إلى ثلاثة أحزاب هي : التنظيم الوحدوي الناصري ، وهو التنظيم الأم ، ثم الحزب الديمقراطي الناصري وهو حزب هلامي على علاقة مباشرة بجهاز الأمن السياسي ، ثم تنظيم التصحيح الناصري ، وكان على علاقة بالحزب الاشتراكي لاسيما أثناء احتدام الأزمة.

وفي توقيت لاحق " بعد الحرب " جرى تقسيم حزب البعث إلى حزبين، وامتد استنساخ الأحزاب على يد أجهزة الأمن

والاستخبارات إلى حـزب " رابطـة أبنـاء الـيمن " – رأي – ووصـلت الظاهرة ذروتها مـع الحـزب الاشـتراكي الـذي لـم تكتـف الأجهـزة بمحاولات شقه ، وإنما سعت إلى تفتيته ، وشرذمته إلـى سـتة أو ثمانيـة أحزاب ، عـن طريـق جـذب عناصـره القياديـة سـواء بالترغيـب أو الترهيب ، ورغم كـل هـذه المحـاولات السـلطوية لازالـت التيـارات والروافد السياسية في اليمن تقاوم من أجل الاتفـاق علـى قواعـد سـليمة للعبة ، وقواعد صحيحة لبنـاء الـوطن تعـوض غيـاب " وثيقـة العهـد والاتفاق" التي وقعت فـي الأردن قبـل الحـرب " ينـاير ٩٤ " ولـم تـر حروفها النور على الإطلاق ، مع أنهـا تتضـمن مشـروعا كـاملاً لبنـاء الدولة الحديثة ، يعبر عن الضمير الجماعي للشـعب اليمنـي حسـبما قـال لي السيد عبد الرحمن على الجفري رئـيس حـزب رابطـة أبنـاء الـيمن " رأي " ورئيس الجبهة الوطنية للمعارضـة " مـوج " لكـن يـد الحـرب كانت أسرع ، ربما لأن التجهيز للحـرب لـم يبـدأ ليلـة إعلانهـا، بـل جرى – حسبما يرى كثيرون – في اللحظة التي تـم فيهـا توقيـع اتفـاق الوحدة ، إذ أدرك الطرف الشمالي أنه حتمـا سـيدخل فـي مواجهـة مـع الحزب القائد في الجنـوب ، والـذي يمتلـك خلفيـة أيديولوجيـة علميـة، ويطمح إلى نشر رؤيتـه الحداثيـة فـي أوسـاط النخبـة السياسـية قبـل نشرها على نطاق واسع في صفوف الجماهير.

وكنموذج واضح للديمقراطيـة الشـكلية نشـير إلـى الانتخابـات الرئاسية التي جرت في أكتوبر ١٩٩٩ بين اثنـين مـن المرشـحين همـا على عبد الله صالح، ونجيـب قحطـان الشـعبي، الأول شـمالي والثـاني جنوبي ، والاثنان من حـزب واحـد هـو المـؤتمر الشـعبي ، ويتنـدر المواطنون بقـولهم أن " الشـعبي " أعطـى صـوته للـرئيس " صـالح "

وهـذه الانتخابـات الأقـل قيمـة مـن الاسـتفتاءات لأن المـواطن فـى الاسـتفتاء ، يسـتطيع أن يقـول " لا " أو " نعـم " أمـا فـي الانتخابـات الرئاسية التي شهدتها اليمن، لم يكن هناك مجـال أمـام أحـد لكـي يقـول " لا " وعلى أي حال لقد فاز الرئيس بنسبة ٩٦ % لكـن الشـعب اليمنـي خسر فرصـة تاريخيـة لمنافسـة رئاسـية بـين ممثـل للدولـة وممثـل للمعارضة ، إذ تم حرمان المنـافس الاشـتراكي الجنـوبي علـى صـالح عباد " مقبل " مـن دخـول حلبـة الانتخابـات ، وهـو المرشـح الـذي أجمعت عليه كل أحزاب المعارضة ما عدا حـزب رابطـة أبنـاء الـيمن " رأي " الذي قاطع الانتخابات – أصلاً – منذ لحظتها الأولى.

وإذا كان من الضروري هنا تقديم نقد لاذع للسـلطة التـي كلفـت الشعب اليمني ما لا يقـل عـن ٢٥ إلـى ٢٧ مليـار ريـال يمنـي فـي انتخابات صورية ، فإنه من الضروري تقـديم نقـد للحـزب الاشـتراكي وباقي أحزاب المعارضة التي صدقت – فـي لحظـة – أن النظـام يمكـن أن يسمح بـإجراء انتخابـات فيهـا رائحـة ديمقراطيـة ، وتصـورت أن " مقبل " سـوف يحصـل علـى نسـبة ١٠ % مـن أعضـاء البرلمـان المقررة لقبـول ترشـيحه ، والواقـع أن التحـالف القـائم بـين حزبـي المؤتمر والإصلاح تبدى بصورة جليـة فـي هـذه الانتخابـات ، فحـزب الإصلاح قرر أن مرشحه في الانتخابـات هـو علـي عبـد الله صـالح، وقد حدث ذلك قبل أن يرشح " صـالح " نفسـه، ومـن ثـم فقـد تعـرض الحزب الاشتراكي ومعـه أحـزاب مجلـس التنسـيق الأعلـى للأحـزاب المعارضة ، إلى خديعة حين تصوروا أن السـلطة سـوف تسـمح بوجـود انتخابات بين متنافسين ، أو أنه مـن الممكـن أن يترشـح " مقبـل " أمـام

" صالح " حتى وإن كانت كل أدوات القـوة والسـيطرة والفـرز فـي يـد " صالح " .

من هنا لم تكن هناك أدنى مبالغـة ، عنـدما قـال محمـد حيـدرة مسدوس أحد أبرز القـادة الراديكـاليين فـي الحـزب الاشـتراكي ، " أن موقف حزب رأي كان هو الموقـف الصـحيح عنـدما قـاطع الانتخابـات من أول لحظة ".

هذا المشهد برهن بوضوح علـى أن الهـامش الـديمقراطي الـذي تتغنى به السلطة يمكن الإحاطة به في لحظـة إذا مـا مـس السـلطة ، أو إذا وضعها في اختبار جدي بـين أن تكـون ديمقراطيـة أو ديكتاتوريـة، وثمة مشاهد أخرى شـهدتها الانتخابـات التشـريعية التـي جـرت فـي أبريل ١٩٩٧ وقاطعها بعـض أحـزاب المعارضـة "الاشـتراكي – رأي " والتي احتكرها الحزب الحـاكم ، وكـان عبـد الكـريم الإريـاني الأمـين العام للمؤتمر الشعبي الحاكم أمينًا مع نفسه عنـدما قـال قبـل الانتخابـات أن حزبه يعمل على تـأمين أغلبيـة مريحـة فـي مجلـس النـواب ، أي حوالي ١٦٠ مقعدا من أصل ٣٠١ مقعـدا حتـى يمـرر القـوانين التـي " تحقق مصلحة البلاد ".

■ ■ ■

وقد تحقق بالفعل للحزب الحاكم مـا أراد ، فكيـف انعكـس ذلـك على مصالح البلاد ؟

في تمـوز (يوليـو) ١٩٩٨ انـدلعت مظـاهرات فـي عمـوم البلاد، هي مظـاهرات الجـوع والغضـب ، امتـدت مـن صـنعاء إلـى حضـرموت ، لكنهـا سـرعان مـا تمركـزت فـي محـافظتي مـأرب والجوف، وفـي بعـض الأوقـات فـي محافظـة إب، وهـي محافظـات

شمالية ، وكان السبب في هذه المظاهرات هـو قـرارات رفـع الأسـعار بناء على وصفة صندوق النقد الدولي التي خضعت لهـا السـلطة اليمنيـة ضمن وصفات سياسية وأمنية أخـرى خضـعت لهـا مـن دون استشـارة الشعب.

لقد صدق مجلس النـواب الـذي يملـك الحـزب الحـاكم أغلبيـة مقاعده على قرارات رفع الأسعار لـبعض السـلع الرئيسـية ومـن بينهـا المازوت والكيروسين وبعـض السـلع الغذائيـة مثـل القمـح والـدقيق، وانعكست هذه الزيادات على بـاقي السـلع فحـدث بركـان فـي أسـعار السلع ، الأمر الذي دفـع الجمـاهير مـن أقصـى الشـمال إلـى أقصـى الجنوب للخروج فى مظـاهرات غضـب ضـد السـلطة ، ولـولا تـدخل الجيش ، وبخاصة سـلاح الجـو وسـلاح المـدرعات مـا كـان ممكنًـا السيطرة على التظـاهرات وبخاصـة فـي محـافظتي مـأرب والجـوف حيث استمرت المعارك بالطائرات والـدبابات لمـدة شـهر، وسـقط نحـو ٥٠٠ قتيل وجريح حسب ما جاء فـي صـحف المعارضـة اليمنيـة فـي الداخل والخارج.

والواقـع أن مـا يسـمى برنـامج الإصـلاح الاقتصـادي الـذي وضعه صندوق النقد الدولي لليمن ، وطبقتـه الحكومـة حرفيـا أدى إلـى هزة اقتصادية واجتماعية خطيرة ، إذ تخلصت الدولـة مـن الـدعم الـذي كانت تخصصه لعدد من السلع الرئيسية ، خاصـة الغذائيـة ، كمـا قامـت في الوقـت نفسـه برفـع سـعر الخـدمات التـي تقـدمها للمـواطنين ، وبخاصة أسعار الكهرباء والماء والـديزل الـذي يعتمـد عليـه الفلاحـون في تشغيل ماكينات الري.

وكان برنامج الإصـلاح الاقتصـادي قـد دخـل حيـز التطبيـق فعليا منذ العام ١٩٩٥ بعد مشـاورات اسـتغرقت عـامين ، وتـم خلالـه تطبيق وصفة دولية لا تراعي ظـروف الـيمن الاقتصـادية والاجتماعيـة، وبدا هذا البرنامج وكأنه جلسـة تعـذيب سـنوية للجمـاهير التـي ظلـت تنتظر الفرج من دون أن يأتي ، ليس بسـبب خلـل فـي البرنـامج وإنمـا لأن الفساد المالي والإداري اسـتطاع أن يأكـل أيـة زيـادة طارئـة فـي الدخل، ولم يخف أحد من المسئولين ، وبخاصـة الـرئيس علـي عبـد الله صالح حقيقة انتشار الفساد في كـل القطاعـات ، وبـدلاً مـن أن تـدخل الدولة في مواجهة حاسمة ضد الفسـاد ، راحـت تداعبـه وتغازلـه ، لأن أجهزة الدولة نفسها وبمعنى أدق مراكز القوى الفاعلـة فـي النظـام هـي السبب الأساسي في صـناعة الفسـاد وإنتاجـه وترويجـه علـى نطـاق واسع.

والفسـاد Corruption ظـاهرة ملازمـة للمجتمعـات المختلفـة، وهو بمفهومه الاقتصادي يعني استغلال الوظيفـة العامـة لتحقيـق منـافع خاصة ، والوظيفة العامة قد تكـون حكوميـة ، أو أهليـة ، وفـي تحليـل لظاهرة الفساد في اليمن كتب الأستاذ نـاظم محمـد حميـد فـي صـحيفة " بريد الجنوب " العدد ١٨٨ بتـاريخ ٢١ ينـاير ٢٠٠٠ متسـاءلاً : مـن هم المفسدون؟ ، وهل هم حقيقة ماديـة ماثلـة بيننـا أم أشـباح تتـراقص على دمائنا وقوتنا وعزة النفس فينا ؟ ، فالدولة اليمنيـة لـم تقـدم وزيـرا أوغفيرا للمساءلة القانونية بتهمة الفسـاد ، واسـتعراض بـرامج الحكومـة المتعاقبة منذ بدء برنامج الإصـلاح الاقتصـادي فـي ١٥ مـارس ١٩٩٥ " حكومة عبد العزيز عبد الغني " ومـرورا بـوزارة د. فـرج بـن غـانم إلى حكومة الارياني لا تفـرز اختلافًـا أو تميـزا فـي تنـاول موضـوع

الفساد ، بيد أن جميع تلـك البـرامج الحكوميـة أضـحت تكـرارا ممـلاً بدون نتائج تذكر على صعيد الواقع العملي ، أي أنها طحن بلا دقيق.

ويواصل حميد تحليله : وكانت حكومـة د. فـرج بـن غـانم قـد فشلت في اقتحام حصون الفساد السـلطوي ، الأمـر الـذي أرغمـه علـى تقديم استقالته لرئيس الجمهوريـة فـي ٢٨/ ٣ / ١٩٩٨ بحيـث تشـكلت حكومة جديدة برئاسة الدكتور عبد الكريم الإريـاني ، وكـان مـن المثيـر أنها ضمت جميع أعضاء الوزارة السابقة ، الأمـر الـذي بـرر التكهنـات والشكوك التي رافقت رحيل الدكتور بن غـانم كونـه قـد سـعي جاهـدا لمحاصرة بعض أوجـه الإنفـاق الحكـومي المبـذرة ، وإجـراء تعـديل وزاري يشمل حقائب أساسية طالها أوجه الفسـاد مثـل: الماليـة، الـنفط، النقل ،الثروة السمكية.

وفي إطار الفساد المستشـري فـي الـيمن يتسـاءل العديـد مـن المهتمين بالأرقام الحقيقيـة لعائـدات الـنفط اليمنـي ، وحجـم المديونيـة الخارجية ، وميزانية مكتب الرئاسـة ، والمبـالغ التـي جنتهـا الحكومـة مـن حصـيلة بيـع شـركات ومؤسسـات القطـاع العـام" الجنـوبي " والخلاصة هـي أن هنـاك مراكـز قـوى فـي الـيمن يغـذيها الفسـاد، وتتناقض مصالحها كليا مع سـيادة القـانون أو حتـى برنـامج الإصـلاح الاقتصادي.

لقد كشفت صحيفة " التجمع " الصـادرة فـي عـدن أن الميزانيـة السنوية للحكومية قـد ازدادت " تورمـا " فـي بابهـا الأول ، الـذي هـو بـاب النفقـات ، حيـث زادت الميزانيـة المرصـودة للـدفاع عـام ٩٩، وزادت ميزانية الأمـن السياسـي ومكتـب رئاسـة الجمهوريـة وشـئون القبائل ، إضافة إلى ميزانية وزارة الداخلية ، ومـع زيـادة الإنفـاق علـى

مؤسسات الدفاع والأمن وأجهزة السلطة ظلـت حـالات الانهيـار الأمنـي ، والانتهاكات المتعلقـة بحقـوق الإنسـان هـي السـمة المميـزة لحالـة الأوضاع في اليمن ، وظل الكثير مـن الملفـات السـيئة تطـرح نفسـها على السلطة ، مثل اتسـاع رقعـة الفقـر ، وانتشـار السـجون الخاصـة وغيـر القانونيـة وعمليـات الاختطـاف واستضـافة المحـاكم الجنائيـة للصحف والكتب ومحاكمتهم على أساس أنهم مجرمون.

وتبدو المفارقة كبيـرة ، فالنظـام المـتهم دوليـا " أنظـر تقريـر وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٩٩ " بانتهاك حقوق الإنسـان هـو نفسـه الذي أعلن عن تأسـيس " صـندوق حقـوق الإنسـان " الحكـومي الـذي سوف تخصص له ميزانية ثابتـة ، وقـد علـق أحـد الصـحفيين " عبـد الرحيم محسن " على ذلك فقال : " إني أتخيل أولئـك الـذين سـيكون مـن نصيبهم أموال الصندوق من فاسـدي النظـام ، الـذين يقـدمهم ويمـولهم النظام في مواجهة الدعاة الحقيقيين لحقوق الإنسان في اليمن ".

والواقــع أن الــيمن تعــاني أزمــة مركبــة ، أزمــة فكريــة، اجتماعية، سياسية واقتصادية وأمنية وإعلاميـة، وتعتـرف السـلطة فـي كثير من الأحيان بوجـود مظـاهر لهـذه الأزمـة المركبـة ، وإن كانـت تميل عادة إلى إلقاء اللوم على أسـباب وربمـا جهـات خارجيـة ، ولـم تحاول السلطة على الأقل بعـد حـرب ١٩٩٤ الاقتـراب مـن الأسـباب الحقيقية التي أدت إلى الأزمة ، وبالتـالي لـم تـتمكن مـن طـرح صـيغ عملية لحلها ، وجوهر الأزمة فـي الـيمن هـو غيـاب مشـروع وطنـي للتنمية والحداثة ، فاليمن تبدو من بعيـد كبلـد بـلا أفـق، بـلا مسـتقبل، تحيطها العواصف الكامنة مثلمـا تحيطهـا الأسـاطير، كـل شـيء فيهـا محتمل ، استمرار الأوضاع علـى مـا هـو عليـه ، أو وصـولها إلـى

الدرك الأسفل ، احتمـالات التغييـر واردة ، لكـن لـيس معروفـًا علـى وجه الدقة صورتها.

الأمـر المؤكـد أن احتمـالات التغييـر عـن طريـق الآليـات الديمقراطية الذي كان مطروحا – ولـو نظريـا – قبـل حـرب الصـيف ١٩٩٤ تتراجـع تاريخيـا كمـا أن ثمـة مؤشـرات علـى أن القبيلـة كمؤسسة اجتماعية تقليدية ستواصل حربها ضـد الحداثـة ، وضـد بنـاء المؤسسات، وسوف تواصل تحالفها مع النخبـة العسـكرية، وفـي بعـض الأحيان مع الأصولية المتطرفـة " كلمـا اقتضـت الضـرورة " لمنـع أي مشروع حداثي، تنموي، نهضوي من النفاذ إلى الواقع.

وفي المقابل فإن فـرص التغييـر عبـر هبـات جماهيريـة وفـق النموذج الأندونيسي تبدو هي الأرجـح ، تلـك الجمـاهير الغاضـبة التـي تجتاح في تحركها الأحزاب السياسـية الحاكمـة والمعارضـة، ومنظمـات المجتمع المدني الموالية للسلطة ، وتفرض قـرار التغييـر علـى السـلطة والأحـزاب زمنظمـات المجتمـع المـدنى ، وتصـنع حقـائق سياسـية واجتماعية في أرض الواقع.

ولقد برزت في مطلع عـام ٢٠٠٠ ظـاهرة سياسـية جديـدة فـي اليمن هي تأسيس اللجان الشعبية اليمنية فـي محافظـات الجنـوب ، عـدن وحضرموت والضالع وآبين ولحج وشبوة، دفاعـا عـن حقـوق الإنسـان، وتمثل هـذه الظـاهرة – فـي اعتقادنـا – إرهاصـات الإبـداع الشـعبي التلقائي ، المتجاوز للأطر الحزينـة والمنظمـات شـبه الحكوميـة، وهـي لا تمثل فحسب إطارا احتجاجيـا مؤقتـًا، وإنمـا إطـارا لتغييـر آت قـد تتجلى فيه حكمة الشعب العربي اليمني وإبداعاته.

عادل الجوجري

١

الأزمة السياسية

لعلنا نتذكر جميعا أن من بين الأسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ، التكوين الذي قام عليه الاتحاد على أساس مبدأ القوة والضم القسري للجمهوريات والمقاطعات ، دون مراعاة لخصوصية المجتمعات والقوميات التي انطوت على رفض كامن لذلك التشكيل المفروض بالقوة ، وعلى الرغم من محاولة ستالين تغيير التركيبة الديموجرافية للسكان في البلاد السوفيتية لفرض الأمر الواقع ، إلا أن ذلك لم يجد نفعا بعدما يقرب من أربعين عاما من تلك الوحدة القسرية لما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي ، بدليل عودة تلك الكيانات إلى سيرتها الأولى بعد انهياره ، حيث تفككت الروابط التي كانت تحكمها القوة ، وظهرت الجمهوريات المستقلة واتخذت شعوبها طرقًا متعددة في خياراتها وما حدث ويحدث في الشيشان أيضا مازال يمثل ذروة الصراع للحصول على الاستقلال علي نحو سقطت معه مقولة " الوحدة الجبرية " أو " وحدة القوة " ونفس الموقف ينطبق على داغستان التي تطالب هي الأخرى بالانفصال.

وفي يوغسلافيا السابقة شهد العالم حربا شرسة بين الصرب والبوسنيين، وصلت إلى حد التطهير العرقي الذي طال شعب البوسنة، من قبل الصرب، فقط لأن هذا الشعب حاول التعبير عن حقه وهويته القومية، بعيدا عن كيان الهيمنة والتسلط والاستبداد الصربي الذي يستنزف خبراتهم وثرواتهم وفي تشيكوسلوفاكيا السابقة تمت معالجة المشكلة عن طريق الحوار السلمي على النحو الذي تم بانفصال سلوفاكيا عن جمهورية التشيك بعد أن كانت دولة واحدة أثناء الحرب الباردة التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وعلى مستوى أخر، أفضى الحوار الطويل بين بريطانيا وايرلندا، إلى إنجازات طالما تطلع إليها الإيرلنديون على نحو أثبت مجددا، أن نهج التصلب بات لا يجدي أمام رغبات الشعوب التواقة إلى التقدم والحرية، وقد مكنت أحداث أندونيسيا الأخيرة وسقوط سوهارتو من وضع البلاد على بداية طريق التغيير، كما مكنت تلك الأحداث من عودة الحق إلى شعب تيمور الشرقية الذي كان ضمن الاتحاد الأندونيسي المفروض عليه، وقد شجع هذا الموقف على مطالبة أقاليم أخرى باستقلالها مما دفع بالقيادة الأندونيسية إلى الاستجابة لتك المطالب، ضمن عدة اختيارات من بينها الاستقلال والكونفدرالية، ثم أننا نتذكر أيضا بجانب هذا كله كيف انتهى الأمر بالصراع بين الحكومة السودانية ومعارضيها إلى شبه اتفاق مبدئي بشأن حق الجنوب السوداني في تقرير مصيره.

ما علاقة هذا كله إذن بموضوع كتابنا ؟ ... وهل إذا كانت هناك علاقة وثيقة بينه وبين اليمن، يعني أننا ننادي بالانفصال وتمكين الجنوب اليمني من حق تقرير مصيره ؟... الحقيقة أن الوضع في اليمن، ليس بعيدا عن كل ما تقدم، فقد ظل اليمن يمنين على مدى تاريخه السياسي وفشلت كل الحروب بين الجنوب والشمال في تحقيق الوحدة، الأمر الذي يعني أن دولة الوحدة التي أعلنت طواعية وسلميا في آيار – مايو – ١٩٩٠، كانت بمثابة " وحدة اختيارية " ما لبثت أن فقدت هذه القيمة، بعد أن تجلت – كما يرى المحللون السياسيون المعتدلون نظرية المؤامرة التي تبناها الطرف الشمالي واعتمدها حكام هذا الطرف الشمالي منذ أول يوم للوحدة على نحو فقدت الوحدة السلمية الطوعية كل شروطها وإمكانات استمرارها.

ولقد بدا الأمر برمته وكأنه محاولـة للهيمنـة و التسـلط، وتجلـى بشكل أكثر وضوحا في المقولات التي أطلقها حكـام الشـمال مـن شـاكلة " عودة الفرع إلى الأصل " بكل ما تنطوي عليـه هـذه المقولـة وغيرهـا من مفاهيم للضم والإلحاق والتي هدفت إلى تحويل الجنـوب مـن شـريك في الوحدة إلى تابع للشمال، وتـوج هـذا بحـرب صـيف ١٩٩٤، ومـا حدث من اجتياح عاصمة الجنـوب وعـدن فـي ٧ يوليـو ١٩٩٤ تحـت ذريعة الوحدة على نحو رأى فيه المراقبون أنـه ألغـي معادلـة التـوازن، وبالتالي كان من أهم نتائج الإلغاء هو الهيمنة على الجنوب بالقوة .

نحن بالطبع ضد الانفصال، كما أننـا ضـد أن يـتم النظـر إلـى الجنوبيين جميعهم بما فيهم المشاركون في الحكم اليـوم - شـكليا – مـن جانب السلطة على أنهم انفصاليين، كما أننـا ضـد أن يـتم النظـر إلـى تطلعات الجنوبيين في استعادة حقهـم فـي الحيـاة وحقهـم فـي تصـحيح مسار الوحدة على أنه نوايا انفصالية، ويكفي أن نقـول أنـه علـى الـرغم من كل الدروس التي سبق ذكرها وتجسدت فـي شـرق العـالم وغربـه، أن مفهوم الهيمنة والتسلط والضم والإلحـاق وفـرض الوحـدة او الاتحـاد بالقوة والقسر أمر تجاوزه العصر، وأصبح اسـتمراره غيـر ممكـن بعـد المطالبات المتوالية من قبل الشعوب التـي فرضـت عليهـا وحـدات مـن هذا النوع بالعودة إلى أوضاعها التاريخيـة بعيـدا عـن الوحـدات غيـر القابلة للاستقرار والاستمرار.

ولكن – أيضا - لأننا لا ننـادي بـذلك، سـواء كـان لصـعوبة تحقيقه أو لاعتبار السير ضد التيـار أو وضـع العربـة أمـام الحصـان، وكان ما كان من أمر الوحدة، لابد أن نؤكد علـى ضـرورة إيجـاد حـل جذري للمشكلة إذ يكفـي أن يتصـفح المـرء إحـدى الصـحف ليصـعق

بالاستغاثات والمناشدات الموجهة إلى الـ رئيس اليمنـ ي أو غيـ ره، بسـ بب ارض نهبت علنًا، أو بيت احتل عنوة، أو وظيفـ ة حـ رم منهـ ا صـ احبها عسفًا، ومن المؤكد أنه يتعاظم موج هذا الظلـ م العـ اتي يومـ ا بعـ د يـ وم، ونحن هنا بالمناسبة ضد تكرار هذه الأخبار علـ ى وتيـ رة واحـ دة، حيـ ث أورثت القارئ المتفرج المظلوم الباكي ما يمكـ ن أن يطلـ ق عليـ ه " ثقافـ ة الشكوى " والتي أصـ بحت تعويضـ ا عـ ن " ثقافـ ة المقاومـ ة " والـ رفض والدفاع عن الحق وهل المـ واطن الضـ عيب المسـ تجدى مثـ ل المـ واطن القوى المدافع عن أرضه وماله وأهله؟ .

ولعل مبدأ تشكيل اللجان هو القاعدة التـ ي يمكـ ن أن يبنـ ي عليهـ ا المجتمع المدنى وهو مفهوم على ما يبـ دو أنـ ه ابتـ ذل فـ ى الـ يمن حتـ ى أصبح لا يعنى شـ يئًا إلا الكسـ ب الشخصـ ي أو مجـ الاً للتـ دريب علـ ى الاصطياد، محليا ودوليا، وشرط شروطه كلهـ ا الطوعيـ ة والمبـ ادرة مـ ن الناس، ورفض تدخل السلطات أو آية هيئة خارجيـ ة، محليـ ة أو أجنبيـ ة، في أعماله، أي استقلال عن الدولـ ة والأحـ زاب والخـ ارج، وفـ ي مثـ ل هذه الظروف التي تقوم فيها السلطة بخلـ ط الأوراق كمـ ا تثبـ ت الوقـ ائع أو تقوم بالسطو على مؤسسات المجتمـ ع المـ دني، ولا تقـ دم أمـ ام ذلـ ك الأحزاب المعارضة شيئًا سوى التفرج فلا يوجـ د بـ ديل إذن لأخـ ذ النـ اس أنفسهم زمام المبادرة في أيديهم.

أن ما يفرض ذلك بالضرورة هـ و تحـ ول الكيـ ان اليمنـ ي إلـ ى دولة تقوم على قاعدة مجتمع غير متـ وازن، لا مـ ن حيـ ث المواطنـ ة ولا المصـ لحة الاقتصـ ادية ولا التمثيـ ل السياسـ ي ولا الحقـ وق الدسـ تورية والقانونية، مما خاف برمته مشـ كلات اجتماعيـ ة لا حصـ ر لهـ ا انتقلـ ت من الشمال إلى الجنوب، وأقرب مثال على ذلـ ك أن الأسـ ر التـ ي كانـ ت

تنعم بدرجة من الاستقرار الاجتماعي والأمان الاقتصادي والتي يقودها أب من المهنيين أو موظفي الدولة صارت اليوم في أزمات اقتصادية خانقة أي أن المجتمع تحول إلى فئتين ... أقلية تنعم بالثروة وأغلبية تعيش تحت وطأة الجوع والفقر والمرض، في حين تلاشت الطبقة الوسطى، إذ تراجع دخلها بنسبة ٨٠ % تقريبا، وأصبحت تواجه فجوة كبيرة بين ما تحصل عليه من راتب وبين الارتفاع الرهيب في الأسعار، فتحاول بالتالي أن تسد هذه الفجوة بطرق تحفظ لها كرامتها وصورتها الاجتماعية، كأن يعمل رب الأسرة في عمل آخر بعد ساعات العمل الرسمية، أو أن تضطر النساء إلى تقليص ميزانية البيت إلى أقصى حد، والاستغناء عن أية كماليات وعدم التوسع في شراء ملابس للأولاد، والتخلي عن فكرة الذهاب إلى الطبيب، والتعويض عن ذلك بشراء أدوية ومسكنات للأطفال، وهو ما يعرض حياتهم إلى الخطر، كما يعرض النساء إلى خطر آخر هو تدهور الحالة الصحية في أيام الحمل والولادة، مما يجعلهن مرشحات للموت، كما أن الآباء أو الشباب الذين كانوا في السابق يمارسون العمل السياسي في منظمات الحزب الاشتراكي أو في النقابات والإتحادات المهنية والعمالية صاروا لا يجدون الوقت لمثل هذه النوعية من النشاط، لأنهم منهمكون في تدبير سبل الحياة في ظل تخلي الدولة عن رعايتهم أو توظيف الخريجين الجدد.

ولعل هناك ما هو أسوأ من ذلك حالاً، خاصة بالنسبة للموظفين من المحافظات الجنوبية والتي تصل نسبتهم إلى أكثر من ٢٥٠ ألف موظف، يعملون في وزارات الصحة والتربية والتعليم والأشغال العامة، تدهورت أحوالهم المعيشية بشكل كبير، وإذا كان

الموظفون في المحافظات الشمالية تعودوا على طرق غير مشروعة لتحسين دخلهم، من بينها الرشوة أو التلاعب في الحسابات أو سرقة الأرصدة الخاصة بهذه المؤسسات، فإن موظفي الدولة الجنوبيين لم يعتادوا مثل هذه الأساليب نظرا لأسلوب تربيتهم السياسية والثقافية في الدولة الاشتراكية قبل الوحدة، ومعنى هذا أنه قد انتقلت للأسف هذه الأمراض الاجتماعية الخطيرة من الشمال إلى الجنوب خلال سنوات الوحدة بحيث لم يعد الموظف الجنوبي يجد حرجا في طلب الرشوة أو الإكرامية من المواطن رغم أن هذا السلوك يتناقض مع تربيته وأفكاره السياسية، لكن الحاجة والعوز يدفعان مثل هذا الموظف إلى ارتكاب هذه الجرائم حتى يستطيع أن يوفر احتياجات بيته .

هذا بالإضافة إلى مجموعة من العادات السيئة التي انتقلت أيضا من الشمال إلى الجنوب يأتي في مقدمتها الفساد، الرشوة، المحسوبية، تعاطي القات، التكفير، السلاح، الإرهاب، التطرف الديني، خطف الأجانب، الاغتصاب، إلى غير ذلك مما دفع بثلاثة منظمات دولية في توقيت واحد هي البنك الدولي واليونسيف ورادا بارن إلى الاهتمام بظاهرة أطفال الشوارع في اليمن، حيث وردت تقديرات حول ٣٠ ألف طفل في العاصمة صنعاء وحدها هائمون على وجوههم فما بالك ببقية المحافظات الشمالية والجنوبية معا، كما أفصحت إحدى الدراسات الاجتماعية بأن نسبة ٢٠ % من هؤلاء الأطفال ينتمون إلى أسر متوسطة تدهورت أحوالها في السنوات العشر الأخيرة، سواء بسبب البطالة أو ارتفاع الأسعار أو عدم قدرة أولياء الأمور على الوفاء بمتطلبات الأسر الحياتية.

وقد لاحظت دراسة اجتماعية أخرى أعدها مركز الدراسات السياسية والاجتماعية بجامعة صنعاء أن نسبة كبيرة من الخارجين على القانون والمتورطين من الجنوب في أعمال عنف وجرائم كانوا ينتمون إلى أسر محترمة قبل أن يدفعهم الفقر إلى دوائر الضياع، كما رصدت مجموعة من المحللين الاجتماعيين التحولات الاجتماعية في المجتمع اليمني خلال العشرة أعوام الماضية بالتأكيد على أن الفقر استطاع أن يزحف إلى فئات لم تكن واردة في جدول الفقر قبل الوحدة، وهو ما يعني أن شرائح هذه الطبقة الوسطي سقطت في بحر الفقر والعوز بعدما كانت مستورة بالمعنى الاجتماعي، خاصة في بعض أحياء مدينة عدن وهي التي كانت تنعم بأحوال اقتصادية واجتماعية مستقرة، فالدولة الاشتراكية في الجنوب قبل الوحدة كانت ملتزمة بسياسة تعيين الخريجين وكانت توفر رواتب منظمة وكافية لتحقيق حياة كريمة إلا أن هذا الوضع تغير نتيجة مخطط وسياسة مرسومة حسبما تعبر الصورة.

إن الصورة الآن في اليوم تزدحم بالكثير من الأزمات، ونتفق بداية على أن الفكر اليمني ليس في أزمة، باعتباره ليس كائنًا حيا له أهداف وطموحات يتأزم إذا لم يحققها، إنما هو مجرد مفهوم وأبنية عقلية في أذهان اليمنيين، ولذا فالأزمة هي أزمة منتجي الفكر في الأساس، كنتيجة حتمية لأزمة المجتمع الذي ينتجهم ويتعامل معهم، وإذا كان الفكر عاجزا عن توجيه حركة الواقع أو التأثير فيها، فإن أزمة اللا جدوى وانعدام الفعالية هي أزمة منتجي الفكر الذين رسموا لأنفسهم وظيفة إقناع الناس بجدوى وإمكانية مشروعاتهم لتغيير الواقع ودفعه إلى الأمام.

السؤال الآن بالفرض الجدلي : إلى أيـة فئـة مـن منتجـي هـذا الفكر انحسـر المجتمـع اليمنـي الآن ؟ ... يبـدو فـي صـورة الأزمـة بوضوح تربع السلطة على عـرش الإنتـاج الفكـري وحـدها، ومزاحمـة الآخرين في هذا دون أن تترك فرصة لغيرهـا، ومـن ثـم يسـهل القـول بأنه إذا كان الفكر اليمني عاجزا عن تجـاوز قائمـة الموضـوعات التـي فتح النقاش حولها عند مطلع هذا القرن، وربما من قبلـه بعشـرة أعـوام، فالعجز هو عجز السلطة عـن تجـاوز قائمـة القضـايا المسـتهلكة، وإذا كان الفكر عاجزا عن الوصول إلى قواعـد عريضـة مـن النـاس، فـإن السلطة هي العاجزة في المقام الأول عن إثـارة اهتمـام الـدوائر الأوسـع من الناس بما تفعل.

ولعل مـن أقـرب الشـواهد علـى ذلـك فـي المشـهد اليمنـي الاجتماعي الراهن هو التعلـيم والتربيـة، ففـي الـيمن نظامـان للتعلـيم الأساسي، أحدهما التعلـيم الحكـومي العـام، والـذي يفتقـر إلـى أبسـط مقومات الدعم المادي، وتقع تبعاته على المـواطن الـذي يتحمـل أعبـاء رسوم التدريس الذي تتقاسمه المدارس الحكوميـة المحـدودة، والمـدارس الخاصة الغالية المصروفات، والثاني هـو التعلـيم الـديني " المتطـرف " الذي تتبناه المؤسسة الإسلامية ممثلة بحزب " الإصـلاح " ويحظـى هـذا الأخير بموازنة تفوق كثيرا أرقام الموازنـة التـي تصـرف علـى وزارة التربية والتعليم اليمنية، ثم أن الأساليب المتعبة فـي تنشـئة الجيـل تفتقـر إلى أبسط مقومات التربية العصرية.

هذه الأساليب أو البيداجوجيا، تقوم فـي أهـم منطلقاتهـا الفكريـة والسياسـية علـى تعزيـز أبعـاد الثقافـة التقليديـة العرفيـة والشـفاهية المتوارثة التي يعاد إنتاجها لتكريس ثقافة الحكم وآلياته !!

إلى ذلك نجد أن التعليم العام والعالي في اليمن، يفتقر إلى آية أبعاد عصرية على المستويين المهني والصناعي، ويكفي أن نلقي نظرة دقيقة على المنطق الاستهلاكي السريع الربح ، للصناعة القائمة في اليمن لنقف على الأسباب والدواعي الدافعة إلى إهمال البعدين الصناعي والتكنولوجي في التعليم العام والجامعي في اليمن، فكل ما يلقى إلى الطلاب والتلاميذ والباحثين في المدارس والجامعات لا يتجاوز أسوارها، لا يرى النور في سياقه التطبيقي، الأمر الذي يكشف الأكذوبة التي انطوت عليها الدعوى إلى الاهتمام بالتعليم المهني.

لقد كان في الجنوب تعليم مهني نذكر منه المعهد المهني ومعهد التجارة ومعهد التكنولوجيا ومعهد الأسماك والمعاهد الزراعية ومعاهد الأبحاث التربوية، كما كانت مادة البوليتيكنيك تدرس في مدارس الجنوب، لكن الأمر اليوم اختلف تماما، كما تم استبدال مناهج كليات الحقوق الجنوبية بمناهج كليات الشريعة الإسلامية الشمالية والأمر بالطبع لا يتعلق بالشريعة الإسلامية السمحاء بقدر ما يتعلق بشريعة الأعراف القبلية السائدة في الشمال، ولعلها منذ القرون الوسطى، وهذا يعني تعثر آليات إعادة إنتاج الفكر باعتباره كما أي شيء أخر ينمو في محيط يتكون من الظروف التي يمكنها أن تخلق عقلية مبدعة أو متحمسة أو قادرة على إنتاج الفكر ومن الجمهور أو المجتمع الذي يتولى استقبال هذا الإنتاج الفكري، فيستجيب له بحيث تمثل استجابته هذه نوعا من التغذية العكسية التي يستفيد منها طائفة منتجي الفكر بشكل عام، وبحيث تنعكس ردود الفعل على المرحلة السابقة من الإنتاج الفكري في المراحل اللاحقة له ومنه.

والفرضية التي يقوم عليها هذا التحليل أن خللاً ما قد أصاب هذه الدائرة فلم تعد مكتملة، الأمر الذي سبب كل ما نتحدث عنه من مشكلات في المجال الاجتماعي، والتي يبدو في ظلها أن المجتمع اليمني لم يعد قادرا على اقتسام دائرة إنتاج واستهلاك الفكر معا بنفس الكفاءة التي كان ينتج بها في الماضي، بالإضافة إلى أثره في تكوين فئة اجتماعية جديدة ذات مهارات وسمات مختلفة، بما يعني أن السلطة بعمد أو دون عمد جعلت لنظام التعليم اليمني لديها أثرا توحيديا، بحيث أن الأصول المختلفة لأبناء هذه الطبقة قد اختفت تدريجيا، وحلت محلها مجموعة من الصفات والخصائص المشتركة كما لو أنها حولت نظام التعليم إلى ماكينة لإنتاج فئة اجتماعية جديدة.

وبالطبع فإنه يصعب تحميل ماكينة التعليم بالمسئولية كلها، فقد صاحب تدهور هذه الماكينة تطورات أخرى كان لها أن ضاعفت من أثر هذا التدهور، فالشعور بالمسئولية والدور يرتبط إلى حد كبير بتوافر قدر من الحريات العامة ، يسمح بالتعبير عن الشعور وبممارسة الدور، أما فى ظل غياب الحريات وانتشار القمع فإن التكلفة العالية لهذا الشعور وتلك الممارسة لم يكن لها من أثر سوى خفوت الشعور والتخلي عن الممارسة، ولذا فإن ارتباط الفكر والثقافة بالسياسة وبالواقع الاجتماعي هو أمر غير مشكوك فيه بالنسبة لي .

فمن مشكلات وظواهر الواقع الاجتماعي والسياسي يستمد المثقفون موضوعات اهتمامهم وسبل معالجتها أيضا، ومن ردود الفعل التي تصلهم من الواقع يعالجون أوجه النقص في أطروحاتهم أو يطورونها أو يتخلون عنها، وقد عانت الحياة الاجتماعية اليمنية الكثير منذ تم تضييق نطاق الحريات العامة،

وخاصة منذ تحول الحكم إلى احتكار لفئة قليلة تدير العلاقات بينهما في سرية وتكتم بعيدا عن أعين الناس.

ومنذ تم تصفية التعددية الحزبية، غير أن هناك ما هو أكثر أهمية من القمع، فالديماجوجيا والتعبئة المبالغ فيها والإفراط من إطلاق توقعات الناس واستهلاك " الكلام الكبير" في غير موضعه، وما ارتبط بذلك أو ترتب عليه من كذب النظام وشيوع الفساد، كل هذا أدى إلى فقدان المجال العام لكل مصداقية ولفقدان الكلام الجاد أي معنى بعد أن ارتبط في ذهن العامة بالكذب والتدليس واللا معنى واللا جدوى، بل وبالفساد والعمل على تبرير المنافع الشخصية التي يجنيها البعض وضعف الموهبة لدى البعض الآخر، الأمر الذي أدى بالناس للانفضاض من حول منابر الكلام الجاد وانسحابهم من سوق الثقافة، ولذا نعني بالقول أن الثقافة والفكر هي من مكونات المجال العام والضرر الذي يلحق بالأخير ينعكس بالضرورة على الأول.

وربما تأتي على رأس قائمة الأضرار التي لحقت بالتفريغ الجديد للحياة الاجتماعية في اليمن هو التهجير الجماعي للمواطنين والاستيلاء على ممتلكاتهم واقتسام المناطق والأراضي والسطو على المتنفسات والتمييز في المواطنة والتغيير الديموجرافي، كما لم تهدأ حركة الانتقال والهجرة الداخلية إلى عدن منذ الوحدة بما يوحي بعدة أهداف من أهمها:

أولاً : سياسة تنظيم وتمويل الهجرة إلى المحافظات الجنوبية، وليس أدل على ذلك من قول الأرياني: أما المحافظات الجنوبية فمن حقنا أن نرسل إلى حضرموت مليون شمالي لكي يسجلواهناك ويمنعوا حضرموت من الانضمام إلى دول الخليج ومن

الممكن أن نرسل مائة ألف جندي إلى أبين ومـائتي ألـف جنـدي إلى لحج وأربعمائة ألف جنـدي إلـى عـدن لكـي نقـوم بعمليـة تهجين للمناطق الجنوبية ونمنع انفصاليتها " ...

إذن كانت عملية تنظيم وتمويل هجـرة أعـداد غفيـرة مـن المشتغلين مع الأجهزة جزءا أساسيا من خطـط سياسـية التنظـيم، هذا بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة التي انتقلت بحثـا عـن الـرزق ولقمة العيش، وأولئك كونوا مـا يمكـن تشـبيهه بـالقوة النائمـة التي تحركت للعمل مباشرة عنـد تفجيـر الأزمـة التـي انتهـت بحرب صيف ١٩٩٤، ثم بدأت من جديـد بعـدها، ممـا أدى إلـى أن نسبة كبيرة من هؤلاء عادوا إلى مقر الحيـاة انتظـارا لمهمـة جديدة ربما تحتسب لها السلطة في هذه المحافظات.

ثانيا: تغيير معالم المدينة، وفي هذا الهـدف وصـل الحـال فـي عـدن إلى حد الاستيلاء على الجبال ومسـاحات واسـعة مـن الشـواطئ بالإضـافة إلـى أن هـذه الحالـة تميـزت بالبنـاء العشـوائي وبالاستيلاء بقوة السـلاح علـى مسـاحات مملوكـة لمـواطنين، وأدى السباق المحموم إلى اقتطـاع الأراضـي والبنـاء العشـوائي وبسط اليد على ما امتدت إليه إلـى تغييـر فـي طبيعـة تكـوين السكان من جهة، وإلـى تغييـر النظـام الهندسـي للمدينـة التـي قامت عليه، وتطورت في إطاره وفي طابعها الـذي عرفـت بـه، كذلك إلى مخاطر جسـيمة، وفـي ظـل هـذا الضـغط الموجـه والمرتب للتغيير السكاني في عـدن أو غيرهـا مـن المحافظـات الجنوبية، فإن الحديث عن أي حكـم محلـي واسـع الصـلاحيات أو غيره يعد في الأساس مجرد مكيدة تدبر بليـل لا أكثـر، وهـو

ما فطن إليه المعتدلون في أحزاب المعارضة مـن حيـث تطبيـق مبدأ مركزية التخطيط العام ولا مركزيـة التنفيـذ والتكامـل بـين السلطات وأجهزتها.

ولقد أصبحت كل المؤسسـات والمصـالح التابعـة للدولـة يديرها أناس من غيـر أهـالي المحافظـات ممـا أشـاع لـديهم شعورا بالدونية وعدم المساواة، وحتى من يشـغل منصـبا كبيـرا فهو لا يملك إمكانية ممارسته ويظل اسـما شـكليا هـو ووظيفتـه التي يمارسها فعليا شخص أخـر يكـون أقـل درجـة منـه فـي العادة، .

وفي ظل سياسـة الاسـتقطاع والتقاسـم هـذه فإنـه حتـى الفراغات – الحدائق – في عدن لم تسـلم مـن الـبطش والسـطو وشمل ذلك حدائق الأطفال وميادين الشباب وحتـى المـدارس تـم اقتطاع جزء منها بالاسـتيلاء علـى الفراغـات بجانبهـا، حتـى تحولت المدينة إلى كتلة صماء بـلا لـون ولا هويـة ولا هـواء، وأصبحت كتلة مـن الممـرات الحلزونيـة والأتربـة والمخلفـات وتحولت الساحات التي كانـت تـزين المدينـة حتـى الأرصـفة ، إلى أسواق للباعـة المتجـولين القـادمين مـن الشـمال والـذين ينامون على الأرصفة ليلاً.

أما الوضع الحالي للمدينة فلا علاقـة لأهلهـا بـه، إذ يقبعـون في منازلهم القديمة المهترئة، في حين أصـبح هـذا التغييـر واحـدا مـن الشواهد على سياسة السطو كما انه معلم بارز للتمييـز الـذي يعـاني مـن صنوفه الأهالي في أكثر مـن صـعيد، فيمـا يسـتمر حرمـانهم بصـورة خاصة من قطعة أرض تكفل لأبنائهم وجودهم.

وتواجه الدعوات المستحية التـي يهمـس بهـا الأهـالي رعبـا أو المعارضة بأحقية توزيع قطع الأراضي أو الوظائف فـي عـدن لأهاليهـا بتهم الانفصالية والعمالة والارتزاق، كمـا يصـل الحـال بالتشـكيك فـي يمنية المواطن على كل الأحوال.

ألا تكشف الصورة بظلالها تلـك عـن أن السـلطة التـي تتحـدث عن حقوق الإنسان وترفـع رايـة الحريـات، تقـف علـى رأس مجتمـع يختل فيه التوازن اختلالاً تاما، وتدار فيه الشـئون اليوميـة بقـانون القـوة وإلغاء الأخر، فيدخل اليمن اليـوم مـع بـدايات الألفيـة الثالثـة ، قائمـة الدول التي لا تجد لقمة العيش ولا الدواء ولا التعلـيم ، بـل أنهـا لا تجـد الأمان علـى نفسـها ، مـن سياسـة التمييـز والإذلال والإفقـار للسـواد الأعظم من الناس ومن الجـرائم التـي ترتكـب ضـد الإنسـانية فخلقـت مجتمعا لا يتحقق فيـه أي انـدماج وطنـي حقيقـي، بـل كرسـت واقـع أزمات لا تنتهي ؟ .

وعلى هذا النحو يكشر الفسـاد عـن أنيابـه، والفسـاد ظـاهرة ملازمة للمجتمعات، والنظم المختلفة، وهـو بمفهومـه الاجتمـاعي يعنـي استغلال الوظيفة العامة لتحقيـق منـافع خاصـة، والوظيفـة العامـة قـد تكون حكومية أو أهلية، ويقصد باسـتغلال الوظيفـة أن المنتفـع لا يمتلـك حقًا في الانتفاع بمال غيره أو بالسـلطات المخولـة لـه مـن الآخـرين، والفساد كالفيروس ينكمش تحت تـأثير الضـوء المسـلط عليـه وحـرارة الشفافية التي توفر وضوحًا يصعب علـى الفسـاد النفـاذ إليـه، ويتحـدد إلى درجة الفجور في ظل غيـاب تلـك الشـفافية وأيضـا سـياج التعتـيم الذي تفرضه النظم علـى كافـة مصـادر الـدخل والإنفـاق الحكوميـة، بالتلازم مع غياب التشريعات والقوانين المنظمـة لمصـادر دخـل إنفـاق

مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، ويترافـق الفسـاد دائمـا مـع شـقيقته الصغرى المدللة الرشوة، وهي المقابـل المـادي أو المعنـوي للخدمـة أو المنفعة المقدمة عن طريـق التحايـل علـى الـنظم والقـوانين ومعـايير الاستحقاق أو الأهلية، وبذلك لا ينحصـر الفسـاد إلـى النطـاق الرسـمي أو الحكومي، بل يمتد ليشمل المنظمات والقطاعات الأهلية أيضا.

ولكن يبقى السؤال : من هم المفسدون ؟ وهل هـم حقيقـة ماديـة ماثلة بيننا ؟ أم أشباح تتـراقص ؟ ومـا علاقـة ذلـك بـاليمن موضـوع حديثنا ؟ ...

الملاحظ أن اليمن كدولة لم تقدم حتـى هـذه اللحظـة وزيـرا أو غفيرا للمساءلة القانونية بتهمة الفساد، فهل يعنـي ذلـك أن الـيمن تخلـو من الفساد والرشوة كأحد أهم الأزمات التي تعانيها بعد الوحدة ؟ ...

الحقيقة أن اسـتعراض بـرامج الحكومـات المتعاقبـة منـذ بـدء برنامج الإصلاح فـي ١٥ مـارس ١٩٩٥، حكومـة عبـد العزيـز عبـد الغني، حكومة الدكتور فرج بن غـانم – المسـتقيلة – وحكومـة الـدكتور عبد الكريم الأرياني الأخيـرة، لا تفـرز اختلافًـا أو تمييـزا فـي تنـاول موضوع الفساد مع كثـرة الشـواهد الدالـة علـى وجـوده بـل تفاقمـه وتعملقه في بعض الأحيـان، غيـر أن جميـع تلـك البـرامج الحكوميـة أضحت تكرارا مملاً بدون نتائج تذكر علـى صـعيد الواقـع العملـي، أي أنهما بمثابة " جعجعة بدون طحين ".

فقد كانت حكومة الدكتور فـرج بـن غـانم فاشـلة فـي اقتحـام حصون الفساد السـلطوي، الأمـر الـذي أرغمـه علـى تقـديم اسـتقالته لرئيس الجمهورية في ٢٨ مارس ١٩٩٨ بحيـث تشـكلت حكومـة جديـدة برئاسة الدكتور عبد الكريم الأريـاني، وكـان مـن المثيـر أنهـا ضـمت

جميع أعضاء الوزارة السابقة، بلا استثناء، الأمر الذي برر التكهنات والشكوك التي رافقت رحيل الدكتور فرج بن غانم، كونه قد سعي جاهدا لمحاصرة بعض أوجه الإنفاق الحكومي المبذرة، وإجراء تعديل وزاري يشمل حقائب أساسية طالتها أوجه الفساد، مثل: المالية، النفط، النقل، الثروة السمكية، كما تنبه إلى أن إعلان الجرعة الرابعة من برنامج الإصلاح الاقتصادي يستدعي إجراءات فعالة، تقنع المواطن العادي بجدوى التضحيات التي يقدمها نتيجة ارتفاع الأسعار وتآكل دخله الشهري، وعوضا عن تبني توجه جاد لاجتثاث الفساد، حسبما نرى من ظلال الصورة، اعتمدت السلطة على قوة الجيش والأمن لفرض جرعاتها الإصلاحية منتهية الصلاحية، الأمر الذي قاد إلى الانتفاضة الشعبية – كأكبر دليل – التي ترافقت مع إعلان القرارات الاقتصادية في إطار الجرعة الرابعة علما بأن اليمن قد شهد انتفاضتين شعبيتين ضد رفع الأسعار، كانت الأولى في نوفمبر ٩٧ والثانية في يونيه ١٩٩٨، ولعل هذا ما دفع العديد من المهتمين بظاهرة الفساد المستشري في اليمن إلى التساؤل عن الأرقام الحقيقية لعائدات النفط اليمني وحجم المديونية الحقيقية الخارجية وميزانية مكتب الرئاسة والمبالغ التي جنتها الحكومة من تخصيص منشآت القطاع العام، الجنوبي في الأساس وكذلك سلامة إجراءات التخصيص المتبعة إلى غير ذلك مما يؤكد أن هناك مراكز قوة في اليمن يغذيها الفساد وتتناقض مصالحها كلية مع سيادة القانون وانتشار مؤسسات المجتمع المدني وزيادة فعاليتها.

والمثير في الأمر أن وسائل الإعلام العربية والأجنبية كانت قد كشفت عن حالة غضب اعترت رئيس الوزراء اليمني، وقالت إنه

في هذا الصدد قام بزيارة رئيس الدولة وأطلعه على ما أسماه " إضراب الوزراء " فوعد رئيس الدولة بالتدخل لتمكين رئيس الوزراء من تطبيق برنامجه في مواجهة الفساد، وتعود وسائل الإعلام تلك لتؤكد أن الوزراء الذين قاطعوا متابعة الزيارة مسنودون من رئيس الدولة ومعهم الذين كانوا قد عطلوا خطة فرج بن غانم من قبل، بل هم على استعداد لخوض حرب إبادة بحيث لا يعترض أحد طريقهم، وأبرز هؤلاء على الإطلاق وزير النفط والإسكان، حيث بلغ الفساد في هاتين الوزارتين حدا لم يحدث من قبل ولم يعد في إمكان أحد السيطرة على الوضع.

فعائدات النفط التي ارتفعت فجأة بسبب الارتفاع المفاجئ في سعر البرميل من ٨ إلى ٢٠ دولارا لم تنعكس إيجابيا على أي نحو في ميزانية الدولة، كما لم تشهد الموازنة أي تحسن بالرغم من تأكيدات الدولة المستوردة للنفط بأنها لم تتأخر في سداد مستحقات النفط اليمني، وما يقال عن النفط ينطبق بالشكل نفسه على الإسكان والثروة السمكية، ولقد قرأت بحثًا أعده أستاذان مساعدان بجامعة عدن يقول : إن من أهم نتائج ازدياد وتفاقم ظاهرة الفساد والرشوة هي ظاهرة التهريب والتي بلغ حجم المبالغ المستخدمة في تجارتها أكثر من ٧٥ مليار ريال مما حرم الدولة من إيرادات تقدر بعشرات الملياراتز

وليت تقف آثار هذه الظاهرة عند حد حرمان الدولة لإيراداتها، لكنه ينعكس أيضا على الصناعة الوطنية بالسلب، فأصبحت تلك الصناعة مهددة بالإفلاس نتيجة عدم قدرتها على المنافسة مع أسعار المواد المهربة، فضلاً عما يشهده اليمن من تدهور

حقيقي في مستوى المعيشة بسبب ارتفاع معدل البطالة ومعدل النمو السكاني وتدهور القوة الشرائية للمواطنين.

وهذا ما أورده أيضا تقرير هيئة التنمية البشرية بالأمم المتحدة عام ١٩٩٨ والذي يقول أن متوسط دخل الفرد في اليمن تراجع من ٦٨٨ دولارا عام ١٩٩٠ إلى أقل من ٢٨٥ دولارا وهو الدخل الأقل في العالم بالنسبة لمجموع الدول الفقيرة، حيث يصل متوسط دخل الفرد في البلدان النامية إلى ١٠٢٠ دولارا، وفي الوقت الذي وصل فيه الإفقار إلى هذه الدرجة نجد أن لكل وزير ثلاث سيارات على الأقل وترى الصرف البذخي على المظاهر والاحتفالات كما أن وزارات التنمية البشرية تراعي التقتير في ميزانياتها بينما هناك إسراف كبير على نواح أخرى يأتي في مقدمتها شيوخ القبائل والجهات الأمنية.

الوضع بهذه الصورة متشابك إلى حد التعقيدات، وما من أمر أو أزمة في جانب إلا وتؤثر تأثيرا مباشرا على مختلف الجوانب الأخرى، ولم يسلم نواب المجلس من الفساد كذلك، هؤلاء الذين يفترض فيهم أنهم سلطة رقابية مثلما هم سلطة تشريعية، هم الذين يخربون النظام القانوني والإداري في اليمن بسبب مطالبهم – كما نرى في الواقع – التي لا تنتهي، والتي تعكس مصالح طبقة اجتماعية محددة، من المعروف أن سلاح المال، والعامل الطبقي كانا قد لعبا دورا مهما في اختيار النواب الذين وصلوا إلى مجلس النواب للتعبير عن مصالح ٥ % بينما باقي الشعب يعاني دون أن يعبر عنه أحد.

ولعلنا بعد أن نلفت النظر هنا إلى تداخل العوامل المتسببة في عدم قدرة السلطة اليمنية على إجراء إصلاحات نطرح تساؤلاً من

قبـل: مـن يحاسـب مـن ؟ ... أن الفسـاد الـذي انتشـر فـي جميـع القطاعات، تتعامل معه السلطة بمظهرية بمـا يكشـف عـن عـدم الجديـة لأسباب تتعلق بعدم القـدرة علـى المحاسـبة لأن الكـل علـى مـا يبـدو متورط بصـورة أو بـأخرى فـي الفسـاد المـالي والإداري، فـالرئيس يعترف أنه كان يضطر إلى توقيـع قـرارات اسـتثنائية خاصـة لنـواب الشعب، وهذا في حد ذاته يعد وجهـا مـن أوجـه الفسـاد، وهـذا لـيس كلامنا، إذ يقـول الـرئيس أن هـذه الاسـتثناءات تمثـل خرقًـا للقـوانين والتشريعات والقرارات الإدارية فإن جاء الفساد مـن أعلـى سـلطتين فـي اليمن فماذا ينتظر الشعب ؟

وضمن الإطار نفسه فـي مطلـع عـام ١٩٩٦ حـدث أن شـنت أجهزة الأمن حملـة واسـعة للقـبض علـى التجـار المحتكـرين للسـلع وخلال اسبوع واحد تـم القـبض علـى ٤٢٥ تـاجرا ، ثـم أتضـح فـي التحقيقات أنهم يعملـون لحسـاب تجـار كبـار آخـرين أقـارب لأبـرز رجالات الدولة، وأضطر وكلاء النيابـة للإفـراج عـنهم، إذ أنهـا غيـر قادرة على القـبض علـى الـرؤوس الكبيـرة، ولعنـا نتـذكر وقتهـا أن صحف صـنعاء الرسـمية خرجـت وعلـى صـدر صـفحاتها الأولـى عناوين عريضة تشير إلى حملـة الـرئيس علـى الفسـاد ، ثـم مضـت الأيام واختفت العناوين واختفت الحملة وبقـي الفسـاد، كمـا حـدث فـي العام ١٩٩٩ حيث طلب الجهاز المركزي للمراقبـة علـى الحسـابات مـن مجلس النواب التحقيق مع المسـئولين فـي خمـس وزارات خدميـة هـي النقل والمواصـلات والصـحة والإسـكان والكهربـاء والميـاه ، لوجـود فساد مالي وإداري بلـغ مليـارات الريـالات، وعقـدت الجلسـة برئاسـة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمـر، فـإذا نصـف النـواب غـائبون، وإذا

الوزراء يمتنعون عن حضـور الجلسـة، وقـال الشـيخ عبـد الله وقتهـا موجها حديثه إلى النواب: إذا لم تشاركوا فـي الرقابـة علـى المؤسسـات فما هو دوركم ؟

والواقع أن النواب الذين يمثلـون الحـزب الحـاكم تـم اختيـارهم بعناية ليس لأداء المهمة المقدسة فـي تشـريع القـوانين، والرقابـة علـى السلطة التنفيذية، إنما لتمرير القـوانين التـي تضـعها السـلطة التنفيذيـة مهما كانت مجحفة بحقـوق المـواطن اليمنـي ، والـدليل علـى ذلـك أن برلمان ١٩٩٧ هو الذي وافـق علـى القـرارات الاقتصـادية ، الصـادرة في أول يوليو ١٩٩٨ والتي نصت على رفـع أسـعار السـلع الأساسـية " الكهرباء – البنزين – القمح – المسـلى والزيـوت " وهـي التـي فجـرت تظاهرات غاضبة في عموم أرجاء اليمن.

وفي رأيـي أن التعبيـر الحقيقـي أو حتـى الإصـلاح السياسـي والقانوني والإداري والاجتماعي لا يمكن أن يتم فـي ظـل مجلـس نـواب مصنوع فى معمل الحزب الحاكم ، هذا مسـتحيل بـالطبع، ومـا لـم تـتم انتخابات تشريعية جديدة تتوفر فيها النزاهـة والحيـدة، لا يمكـن أن يـتم أي تعـديل للمسـار، وطالمـا – أيضـا – هنـاك ذلـك المتحـالف بـين المؤتمر والإصلاح فإن الخلل السياسي سـوف يظـل قائمـا فـي الـيمن، إلا إذا سـمح – فـي المقابـل – لأحـزاب مجلـس التنسـيق الأعلـى للمعارضة أن تتحرك بحرية لتكـوين كتلـة سياسـية موازيـة، ومنافسـة لكتلة السلطة.

وتذكرنا القرارات الاقتصادية الصـادرة فـي أول يوليـو ١٩٩٨، وما تلتها من قرارات، كيف تكشف الصورة العامـة للمشـهد الاجتمـاعي المرتبط باحتياجـات المـواطن اليمنـي ، مـن السـلع الضـرورية عـن

ارتفاع الأسعار بشكل لم يعد ممكنًـا معـه شـراؤها، الأمـر الـذي أثـار غضب المواطنين واستياءهم بعـد أن بـاتوا عـاجزين عـن شـراء تلـك السلع التي تشهد من جانب آخر احتكار التجار لها.

وتحـت ذريعـة الإصـلاح الاقتصـادي فـوجيء المواطنـون باختفاء الدقيق بعد أن وصـل سـعر الكـيس إلـى ١٩٠٠ ريـال يمنـي، وهو ما يفوق ربع الـدخل الشـهري للمـواطن، وعلـى مسـتوى آخـر أصبح سائدا في الشـارع اليمنـي كثيـر مـن القلـق والإحبـاط جـراء تسريب معلومات عن جرعات إضافية جديـدة مـن الغـلاء ومـا يترتـب عليه من جوع بهدف ضمان مصادر دخل إضافية لتعـويض العجـز فـي الموازنة بالعملة المحلية، وتشـمل هـذه الجرعـات رفـع أسـعار السـلع والخدمات الضرورية للمواطنين وذلك من خـلال اقتنـاع مجلـس النـواب للمصادقة على رفع ضريبة الدخل علـى المـوظفين بنسـبة ٤٥ % بـدلاً من النسبة السابقة.

لا شك أن وضع كهذا على سـبيل المثـال، يـؤدي بالنـاس نحـو مزيد من الانكفـاء حـول الـذات والمصـالح الشخصـية فـي محاولـة مشروعة لكسب العيش والصمود فـي معركـة البقـاء الصـعبة، فيصـبح الخلاص الفردي ممكنًا دون تحمـل مسـئولية أو لعـب دور، إذ يـنغمس الجميع في نمط استهلاكي للحياة، يصعب اعتبـاره فـي حـد ذاتـه سـببا في الانسحاب مـن السـاحة العامـة، إن هـذا الحـال لا شـك أدى إلـى تعريض المواطن اليمني إلى مواجهة المزيـد مـن الإجـراءات التعسـفية من قبل إدارة الشركات التي يعمل بها فوصل الأمـر علـى سـبيل المثـال إلى أن هناك شركة عاملة في مجـال الصـناعات البلاسـتيكية، فرضـت على العمال بها استلام أجورهم الشهرية علـى هيئـة منتجـات بلاسـتيكية

تباع بخسارة تتجاوز نسبة ٤٠ % مما يعني أن هؤلاء العاملين وهم أكثر من ٣٥٠ عاملاً، لن يتقاضوا سوى نصف أجورهم، ناهيك عن الإذلال المعنوي الذي يمكن أن يواجهه العاملون في بيع وتصريف هذه البضائع.

وفضلاً عن هذا فقد أدى ارتفاع الأسعار إلى ركود الأسواق وخلو محلات البقالة من البضائع وانتقال هذه البضائع لتباع على العربات المتجولة بأعلى الأسعار، ثم سرعان ما توالت مشاهد سريعة بعد ذلك تحمل متغيرات كثيرة أصابت كل المجالات، وعلى سبيل المثال فقد قررت مؤسسة المياه والصرف الصحي رفع تسعيرة المياه بسبة تتجاوز ٥٠ % عما هي عليه، على نحو دعا المواطنين إلى وصف هذه الإجراءات بأنها إجحاف حقيقي بحقهم وعبث باستقرارهم المعيشي الذي انعدم حاليا من الأساس .

والغريب الذي ارتبط بذلك أيضا، أن الأوبئة القاتلة قد وجدت فرصتها في الانتشار ولا يعرف المراقبون كيف وما هي الصلة التي ترتبط بشكل فني بمسألة ارتفاع الأسعار، وربما ذلك بكثرة في المناطق الجنوبية تحديدا، على مرآى ومسمع من الجميع، وقد بلغت حالات الوباء المسجلة من جراء انتشار الملاريا مثلاً في بداية يناير من هذا العام أكثر من ٣٣ حالة فضلاً عن أن المستشفيات لم تعد قادرة على استيعاب الحالات التي تصل سواء بالإصابة بهذا الوباء أو بغيره من الأمراض الكثيرة التي زادت حدتها، مما أدى بالمرضى إلى افتراش الممرات أو الوقوف طوابير أمام العيادات الخاصة التي لا يقدرون على تكاليفها في حين تغلق العيادات أبوابها في وجه من لا يملك ثمن العلاج.

ولعل المناسبة هنا تفتح ذارعيها للحـديث عـن تـردي الخـدمات الصحية وتراجع مستوى الإمكانـات الطبيـة المتاحـة لعـلاج المـواطن اليمنـي مـن أجهـزة طبيـة وأدويـة وعلاجـات وأسـرة ومستشـفيات وعيادات خارجية، وأطبـاء وممرضـين فتشـير التقـارير الـواردة عـن مشروع دعم الخطة الخمسية ٢٠٠٠ ، إلـى أن نسـبة التـردي والتضـخم خلال خمس سنوات ماضية بلغـت ٥٦٥ % الأمـر الـذي انعكـس سـلبا على المستوى المعيشي للسكان، ثـم تركـز تلـك التقـارير علـى تـردي الرعاية الصحية خاصة، فتؤكـد أن حـالات الإصـابة بمـرض الملاريـا في العاصمة التجارية عدن قد بلغت ٢٣٧ حالـة ولا تـزال ١١٣٢ حالـة تنتظر دورها في الكشف الطبي الذي ينعـدم أو يكـاد فـي المدينـة مـن جراء تردي الخـدمات الصـحية، إلـى جانـب تـردي الحالـة الصـحية بسبب انتشار المستنقعات ومخلفات الصرف الصـحي، والقمامـة وتكـاثر الباعوض فـي مختلـف أحيـاء المدينـة بسـبب الإنفجـارات المسـتمرة للمجاري، وفـي المقابـل لا تعطـي الحكومـة اليمنيـة أدنـى مسـتويات اهتمامها لتطهير البيئة أو معالجة الحالات المصابة.

لا شك أن ابتعاد الدولة عن تبنـي ودعـم الخـدمات الاجتماعيـة بسبب قرارات البنك الدولي قـد أدى إلـى زيـادة الفقـر واتسـاعه بـين صفوف الناس، خاصة وهم عاجزون عـن تلبيـة احتياجـاتهم الضـرورية والأساسية والتي تشمل الغذاء والدواء والتعلـيم، والحكومـة فـي المقابـل تصر على استكمال تنفيـذ برنامجهـا للإصـلاح الاقتصـادي الـذي لـم يحقق أي تقدم ملحوظ، سوى مـا شـهدته السـوق الوطنيـة مـن موجـة حارقة من الغلاء الذي أضر بمجمـل شـرائح محـدودي الـدخل والتـي تقدر بنحو ٩٥ % من السكان، لاسيما مع سيطرة فئـة مـن التجـار ذوي

العلاقات الوطيدة مع أجهزة الحكم على هذه السوق، وعلى الاستيراد من الخارج، إذ يقومون برفع الأسعار لتحقيق أكبر الأرباح دون تدخل من الأجهزة الرقابية التابعة للدولة، لأنه ربما تكون هذه الأجهزة متورطة أصلاً في الفساد كما ذكرنا، وبالتالي فإن المواطن اليمني هو وحده الذي ما زال يدفع الثمن الباهظ لتلك السياسات الراهنة التي ربما تدفع به إلى القيام بانتفاضات احتجاجية أخرى تطالب بتغيير كل الأجهزة التي تعمل بأسلوب يتعارض مع مصالحها، ورغبتها في تحقيق وتوفير الاستقرار المعيشي الحقيقي.

ونأتي إلى السلطة القضائية، كأحد ضوابط الحياة الاجتماعية، وندهش حينما نجد المسئولين الكبار يؤكدون أن الفساد موجود داخل المحاكم وداخل أقسام الشرطة، ومكاتب وكلاء النيابة، وهذا يعني أن العدل غائب في اليمن، وبعد عشرين عاما قضاها في حكم اليمن، يعترف الرئيس بضرورة إصلاح أحوال القضاء على الرغم من اعتباره رئيسا للهيئة العليا للقضاء، وكان عليه أن يلتفت في وقت مبكر إلى هذا الفساد وأن يبادر باتخاذ إجراءات عاجلة لعلاجهز

لكن الواقع مع هذا يؤشر إلى عدم توفر النية الحقيقية لإصلاح أحوال القضاء، لأن التحالف الاجتماعي، السياسي، الحاكم، مستفيد لا شك من فساد القضاء، إذ أن أولاد شيوخ القبائل وأقاربهم يجدون في القضاء الحالي حماية لهم إذا ارتكبوا جرائم ضد الشعب، وأقارب رجالات الدولة والحزب والجيش يجدون في قاض فاسد خيرا وحماية لهم ان خالفوا القوانين أو ارتكبوا أفظع الجرائم ، ولهذا كان من البديهي أن تنتشر ظواهر أكثر خطرا وأشد وجعا على المجتمع

اليمني، مثل العنف والسرقة والنهب والسلب والاختطاف وغيرها مما يرتبط في مجمله بالإرهاب ضد المجتمع، ولعل هذا الأمر يرتبط بما هو أشد إزعاجا إذ أن أكثر القضاة الشرفاء لا يجدون أدنى حماية من الدولة، وقد اشتكى النائب العام أكثر من مرة من أن وكلاء النيابة يتعرضون إلى الضرب والإهانة إذا أصدروا قرارات ضد أهالي وأقارب المسئولين الكبار، كما اشتكى القضاة من اقتحام المسلحين لمقرات المحاكم .

وتلك جميعها أساليب وممارسات للعنف والإرهاب لم يكن يعرفها أو تعود عليها المواطن اليمني الجنوبي، إنما انتقلت إليه من الشمال بعد الوحدة، كما أن حركة التنقلات والترقيات التي تصدر في شأن القضاة من القصر الجمهوري في صنعاء، صارت هي أيضا وسيلة لفرض الإرهاب على القضاة، فمن لا يلتزم بما يريده المسيطرون يجد نفسه في أبعد محافظة ومحروما من كافة الإمتيازات.

وتزداد الأمراض الاجتماعية سوءا في المجتمع اليمني مع تردي حال الصحافة التي تمثل عين الشعب على المسئولين والميكروسكوب لاكتشاف الفساد، وربما يبدو في ظلال الصورة أن السلطة اليمنية قد وضعت عصابة سوداء على عين الصحافة ، وقالت لها : سيرى في طريق الديمقراطية، فأي طريق هذا ، وكيف تسير تلك ؟ !

والسجل حافل أمامنا بانتهاك الحريات والحقوق الصحفية، كما أنها مليئة أيضا هذه السجلات، بوقائع حصار ومطاردة قادة وكوادر وكتاب الصحف المختلفة.

وبعيدا عن الانفعالية والعاطفية أن اليمن اليـوم فـي حاجـة ماسـة إلى أشياء هامة يفتقدها افتقادا عظيما، في حاجـة إلـى العـدل والمسـاواة والتوازن والأمن والاسـتقرار، إذ لا غرابـة أن تشـهد الـيمن فـي ظـل غياب كل هذا مزيدا من الاهتـزازات الاجتماعيـة ابتـداء مـن الجريمـة والعنف إلى التفكـك الأسـري والانحـلال القيمـي النـاجم عـن الفقـر والحاجة، ففي عدن وحدها وفقًـا لآخـر التقـديرات ، ارتفعـت معـدلات الجريمة مـن ١٣٨٧ عـام ٩٤ مـرورا بـ ـ ٢٥٠٦ عـام ٩٥ وانتهـاء ٥٨٥٦ عام ١٩٩٩ بنسـبة إجماليـة تفـوق ٢٩,٧ % هـي الأكبـر بـين سائر المحافظات اليمنية ، وفي تحليـل العلاقـة بـين الجريمـة والعـدل والمساواة والتـوازن والأمـن الاجتمـاعي والاسـتقرار والحريـة تشـير الأرقام إلى أنه كلما تدني نصيب الفرد مـن هـذا كلـه ازدادت الجريمـة ارتفاعا.

إن هـذه الأرقـام ليسـت مزاجيـة لهـوى سياسـي بحثًـا عـن استخلاص تعسفي ونتائج مضمدة، كمـا أنهـا ليسـت عشـوائية قطعـت عن السياق وسلخت نتائجها عن المقدمات، لتحقيـق أهـداف خبيثـة، كمـا أنها لا تدخل فـي بـاب المكايـدة والتـربص واقتنـاص الفـرص للنيـل والإيقاع بـالآخرين، إنمـا المفجـع أن هـذه الأرقـام حكوميـة لجهـاز إحصائي حكومي يمني، وجدت في بطن كتـاب محـدود التـداول يصـدر سنويا لغير العوام، ولذا فهي تمثل بالنسبة لنا شـحنة ديناميـت مـا زالـت تنفجر وما زلنا نفزع لأن اليمن هـي ضـمن خارطـة مجتمعنـا العربـي والإسلامي الذي ننشد سلامته وأمنه وتقدمه وازدهاره.

ليس هناك برهـان أمامنـا – بموضـوعية – علـى أن السـلطة القائمة قـررت التوبـة والكـف عـن ممارسـة الإيقـاع بـين الأفـراد

والأحزاب والقبائل، أو أنها بدأت تأخذ باستراتيجية أمنية جديدة تقوم على أن حماية الأمن العام هي المهمة الكبرى للدولة، وأن حق توفير الأمان واجب عليها ولا عذر لها عن تأديته، وبنفس القدر من المسئولية والتساوي مع خصومها، كما مع مسئوليها والمقربين إليهم، سواء برابطة النسب أو بدافع المصلحة، ولسنا هنا بصدد الجدال حول كفاءة وزير الداخلية، كمسئول أول عن ضبط الأمن العام، لكنني لا أجد فيه ما يبرر استمراره في هذا المنصب، بعد أن أتضح جليا أنه كان يتهم الحزب الاشتراكي اليمني بحوادث العنف والإختلالات الأمنية في حوادث كان يقوم بها متطرفون يتبعون جهات معنية في السلطة، أو بعض الواصلين في الأجهزة الأمنية في إطار صراع المصالح بينهما، ولم قدر وزير الداخلية اعتذاره لمن أتهمهم خطأ مرة واحدة، واللجوء في المقابل إلى وصف حوادث العنف بأنها جنائية، على الرغم من إعلان بعض الجهات – وإن كذبا – مسئولياتها عن هذه الحوادث.

ما يهمنا في هذا الصدد هو كيف يمكن الاعتقاد بوجود استراتيجية أمنية لصيانة الأمن العام في ظل أفراد مسئولين عن الأمن تتحكم فيهم أحقادهم الشخصية ضد الآخرين، وفي ظل قيادات أمنية تعطي ولاءها لمصالحها الذاتية ولانتماءاتها القبلية الضيقة ؟ .

لعل البعض يتصور أن الركون إلى وضع كهذا هو أشبه بإحالة القضايا الخاصة بالعفو العام إلى شخص لم ينزع من أعماقه الغل، فيحول أصحاب تلك القضايا إلى ضحايا، وهو ما يعني أن الانقلاب الأمني ربما يكون سياسة رسمية، وليس وضعا طارئاً، لأسباب طارئة.

وعلى كل، تتفق الحكومة مع أحزاب المعارضة، في أن العنف الاجتماعي – الذي له أبعاد اقتصادية ونفسية – يمثل أخطر الظواهر المستحدثة التي تهدد مستقبل اليمن، وإن القروح التي انتشرت في جسد المجتمع اليمني وهي: الانتحار ولاسيما في المحافظات الجنوبية حتى غدا ظاهرة في بلد مسلم تحرم فيه العقيدة قتل النفس، وانتشار الجريمة وقطع الطرق واختطاف الأجانب ورجال الأعمال والفتيات، كل هذه الثمار المرة للعنف الاقتصادي الذي جعل سياسة الحكومة عنفًا شاملاً، لم تسلم من شروره حتى الفئة الحاكمة وقاعدتها الاجتماعية التي تستأثر بالدخل الوطني بواسطة نمط استهلاكي باذخ يفقأ العين ويجعل جنتهم واحة سعيدة في صحراء من الشقاء البائس، حتى أنه أصبح العنف المادي: القتل والاغتصاب والمخدرات، من وسائل اللهو عند أبناء بعض فئات المجتمع اليمني.

إن القضاء على العنف السياسي أو الاجتماعي يستلزم بناء الدولة على قاعدة النظام والقانون وإلى قضاء مستقل، وينبغي العودة إلى الفكر المستنير الذي يرى ضرورة تحديث آليات المجتمع المدني ليواجه العنف في المقام الأول والذي ينبت في الظلام، كما أنه من الواجب الإلتفات إلى أن المناطق التي يعيش فيها رجال القبائل الذين يمارسون العنف، هي بالأساس مناطق محرومة من أبسط الخدمات الضرورية لحياة كريمة، فيضطرون إلى الضغط على الحكومة لإقامة خدمات لمناطقهم مثل المدارس والمستشفيات ومشاريع زراعية أكبر، إلى غير ذلك من الخدمات التي تعيد إلى هذه المناطق ملامح الحياة بعد أن تحولت إلى أشبه بمناطق بدو رحل بعدما تركزت الثروة في يد قلة من سكانها.

ولا يخفى أن من أهـم مـا يجـب أن يوضـع فـي الاعتبـار أن تطور وتنوع عمليات العنف الاجتماعي في الـيمن، بغـض النظـر عـن ارتباطه بالمواطن الشمالي في الأساس وانتقالـه بالوحـدة إلـى المـواطن الجنوبي. كونه عنفًا محليا وليس مسـتوردا مـن الخـارج، حسـبما تـردد الحكومـة فـي أجهـزة الإعـلام، فالتفـاعلات الداخليـة بـين العوامـل الاقتصادية المتدهورة والتراكم النفسـي والإرث الفكـري تمازجـت فـي مرحلة تاريخية، وأنتجت كل هذا الكم من العنف، ولذا لم يعـد مـن قبيـل الدهشة أو اللافت للنظر ظهور أنماط جديـدة مـن الجـرائم مثـل الفـتن الدينية وخطف الفتيات واقتحام مكاتب رجال الأعمال.

وإذا كانت الجريمة الاجتماعيـة المنظمـة أو العشـوائية عرفـت – عبر التاريخ – أشكالاً محددة من نوع السـرقة والثـأر والقتـل العمـد، فإن الجرائم الجديدة في اليمن ولـدت فـي رحـم المجتمـع وفـي إطـار تفاعلاته ولذا فإن أي حل مطروح لن يكتسب القـوة اوالمصـداقية مـا لـم يلامس الأسباب الحقيقية لظواهر العنف المتعددة.

ولقد أصدرت الدولة في أغسـطس ١٩٩٨ سلسـلة مـن القـوانين الجديدة بهـدف تحجـيم ظـواهر العنـف الاجتمـاعي والسياسـي بعـدما تحولات عمليات اختطاف الأجانب مـن مجـرد ورقـة تسـتعملها القبائـل للضغط على الدولة بهدف تحقيق مطالبهـا إلـى ورقـة سياسـية دمويـة تستعملها فصائل دينية متطرفة لإيـلام الحكومـة، واسـتنزافها اقتصـاديا، فضلاً عن إحراجها أمام المجتمع الـدولي، ورغـم تغلـيظ القـوانين إلـى حد الإعدام إلى أن النتائج جاءت عكس مـا تشـتهي السـفن، إذ تزايـدت معدلات وأشكال الجرائم الاجتماعية والسياسـية، بحيـث باتـت الحكومـة في وضع صعب، لم تنجح في القضاء عليه تلـك الأسـاليب التـي لجـأت

إليها بغرض فرض سيطرة كاملة علـى الأراضـي، بـل وصـل الأمـر إلى تعرض وزير الداخليـة نفسـه إلـى محاولـة اغتيـال بجـوار أحـد الأسواق الشعبية في العاصمة.

وكذلك طرحت الدول صيغة مجالس أمني فـي كـل محافظـة، ثـم طرحت قانون منع حمل الأسـلحة داخـل العاصـمة والمـدن الكبـرى إلا بإذن خاص صادر مـن وزارة الداخليـة، لكـن شـيوخ القبائـل والكبـار نشطوا في الحصول على أذونـات لمـرافقيهم وذويهـم بحمـل الأسـلحة، وهكذا تبخر القانون بمجـرد صـدوره، وإزاء تعقيـدات الوضـع الأمنـي أفرطت الدولة في الاعتماد على وحـدات الجـيش، ولجـأت إلـى سياسـة الوعود المتكررة دون أن يكون لديها قـدرة علـى الوفـاء، الأمـر الـذي فجر مشكلات عنف بالجملـة لاسـيما فـي محـافظتي مـأرب والجـوف حيث تكررت عمليات تفجير خط أنابيب النفط الواصل إلى صنعاء.

وبالنظر إلى حجـم الخسـائر المترتبـة علـى هـذه التفجيـرات نستطيع القول بأنها تفوق ما كانت تطالب أو تحلـم بـه القبائـل، والواقـع أن سياسة التمييز بـين قبائـل القمـة وقبائـل القـاع أو المـدن القريبـة والمدن النائية ، أدت إلى افتقاد المـواطنين أيـة مشـاعر للانتمـاء، إذ أن هناك قبائل يمنية تبدو منسية كما أن هناك قرى ومـدناً يمنيـة تعتبـر مـن سواقط القيد في موازنة الدولة وأقربها قبائل تهامة مثلاً.

من هنا يبدو الأمل الوحيد في خطة تنمية شـاملة، لا سـيما فـي اتجاه القبائل المنسـية ولكـن ذلـك لا بـد أن يسـبقه دون شـك تحقيـق الاستقرار السياسي في الـبلاد ، بإعـادة آلاف النـازحين وتصـفية آثـار حرب صيف ١٩٩٤، وفتح الحوار مـع كـل الفصـائل وقـوى المجتمـع

السياسي والثقافي دون تهميش أو استبعاد حتى تتحقق المصالحة الوطنية الحقيقية.

٢

الأزمة الاقتصادية

بلغت المشكلة الاقتصادية وتداعياتها حدا يلقي بظلاله على المحافظات الجنوبية والشمالية ، وبشكل يجعل الحكومة اليمنية في مأزق حقيقي وشامل، لم تنفع معه وصفات البنك الدولي وصندوق النقد، كما لم تنفعه القروض والمساعدات في وقت يتزايد معه عجز الموازنة، وتدهور سعر العملة المحلية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وما يترتب على ذلك من تداعيات المشكلة الأمنية كالجريمة وغيرها ...

لكن قبل الدخول إلى المدن المظلمة للمشكلة الاقتصادية يلفت النظر إلى التحليلات السائدة لتلك المشكلة انها اكتفت بإلقاء علل المجتمع ومشكلاته على السلطة السياسية والنخبة الاقتصادية، لكن في نظري لم يعد ذلك كافيا، فقد أصبح من المحتم أن نشير أيضا إلى مسئولية الجماهير أو الشعب نفسه، فالاستبداد والطغيان السياسي لا يعيشان طويلاً إلا بفضل اللامبالاة والاستلاب والاستعداد المستديم للخضوع.

ولا يمكن فهم مشكلات اليمن الاقتصادية، وما تتعرض له كافة العناصر البيئية الحيوية من تدرد عنيف أو تراجع أو تخريب دون الإشارة إلى عجز أحزاب المعارضة، وميل الجميع للتحلل من المسئولية أو إلقائها على آخرين، بين طائفة أخرى من العوامل، وإن كان بالطبع أساس المشكلة الاقتصادية يكمن في السياسات الاقتصادية المتبقية والتي تسير عكس الضوابط التي يفرضها الزمن الآني أو المرحلة الحساسة التي بدأ الاستعداد للتعامل معها بعد دخول العالم الألفية الثالثة.

وعلى وجه العمـوم، فثمـة مـن يقـول إذن – بأننـا – كشـعب نتحمل مسئولية فقرنا وهواننا الـداخلي وربمـا الخـارجي مـن منظـور الأمم، ففشل الشعب اليمني – لا أقـول الحكومـة – فـي إحـداث قطيعـة حقيقية مع التخلف أو تحقيق الانطلاق الاقتصـادي واللحـاق بمـن سـبقه، لا يمكـن تفسـيره إلا علـى ضـوء الممارسـات الحكوميـة الخاطئـة وبجانبها اللامبالاة الشعبية ، وما يتفرع عنهـا مـن علـل، إلـى الدرجـة التي يبدو معها هذا الشعب – كما ترى وجهة النظـر تلـك – فـي حاجـة إلى من يخدعه ويكذب عليه ويسخر منه ويسبه أحيانًـا، ولـيس إلـى مـن يمنحه المصداقية أو من يقول له الحقيقـة صـراحة، صـريحة واضـحة، أو من يتعامل معه باحترام ويقدره ويناذي عقله ووجدانه.

ومن هذا المنظـور ربمـا تجـد الـنظم الحاكمـة مبـررا فيمـا تمارسه ضد الشعوب وضد المنطـق ، خاصـة إلـى الحـد الـذي يبلـغ إيمان الحكومة بأن شعبها لا يرغب فى أن يبـذل جهـدا ذهنيـا أو عقليـا بسيطًا ولا يريد أن يتحرك من مكانـه ليشـاهد الـدنيا واسـعة عريضـة، وليرى ظواهر الخلق والمخلوقات متنوعة ومناضلة من أجل الحياة.

وهنا بالمناسبة أذكر مـا قالـه لـي أحـد المحللـين : أن هـذا الشعب يريد أن يجلس مادا قدميـه فـاغرا فاهـه، مشـدوها دون انتبـاه، وهو يلقم فمه بالقـات، مالئًـا عينيـه وآذانـه وعقلـه بالأفكـار السـخيفة المبتذلة، كما أنه يجفل ويبتعد عن كل مـا يحتـاج منـه لجهـد مـنظم أو متضافر مع غيره لبناء عالم أفضل، وحتى لمجـرد التعـرف علـى عـالم جديد لم يألفه، كما أنه لا يقبل سوى ما لا يـدفع فيـه ثمنًـا، ولا يـرفض إلا ما يكلفه جهدا، ومن هنا تصبح أهـم أسـباب هـذا الاسـتلاب العنيـد وهذا التأقلم الفارغ العنيف، هـو اسـتعداد النـاس لمجـرد العبـور فـي

الزمن وليس الحياة الفعلية ولذلك يصبح كـل شـيء جـائزا وكـل حـال ممكنًا ومقبولاً أو قابلاً للاحتمال ، وتصبح المقاومـة قاصـرة فـي تحمـل مسئولياتها على الجبهات المعارضة التي ربما تكتفي أيضـا بإلقـاء اللـوم على الحكومة وممارسـتها دون النظـر بعـين الاعتبـار إلـى تغييـر لا مبالاة الشعب نفسه.

ويضيف هذا المحلل السياسـي : وعلـى قـدر إيمـان الجبهـات المعارضة بـأن للجمهـور عقـلاً ، لكنـه عقـل مهـان، وأن للجمهـور وجدانًا، لكنه وجدان خامل مقهور مطمـور، تـؤمن بـأن هـذا الجمهـور يواجه دنياه بهذا العقـل المهـان فيصـبح كـل شـيء قـابلاً للتصـديق والاستمرار، وجديرا بالقبول والشرعية، ولا يكاد هـذا الوجـدان الخامـل يتساءل عن مفارقة أو يسعى لحـل معضـلة أو حتـى مجـرد أن يـدهش من شيء مهما بلغ ثقله علـى الـنفس واصـطدامه مـع الضـمير، ولـذا يصبح من الممكن لأي محلـل أو مراقـب لتلـك الأوضـاع الاقتصـادية اليمنية وتـداعياتها أن يضـع فـي حسـبانه أن الشـعب اليمنـي يتحمـل مسئولية فقره مثلما يتحملها بنفس القـدر نظامـه الحـاكم، خاصـة حـين يتحول بالقهر السياسي الذي يمارس ضده إلى كيان لـيس علـى اسـتعداد لأن يتغير أو أن يفعل وجـوده أو أن يفهـم ويسـتوعب لكـي يشـارك أو يسهم في بناء شيء أو تعديل موقع شيء بفعل مـا أصـابه مـن لا مبـالاة أو فلنسمها تلك القـدرة الفـذة غيـر المحـدودة علـى التحمـل ، ولعلهـا ظاهرة ممتدة ومتجذرة في أعماق التـاريخ العربـي كلـه ولـيس اليمنـي فحسب أمام النظم السياسية التي تعمـدت أن تقهـر شـعوبها، وأن كانـت هذه الظاهرة، ظاهرة اللا مبـالاة – غيـر متسـاوية فـي حقـب التـاريخ المختلفة، كما أنها لم تكن متجانسـة أمـام الأشـكال والمصـادر المختلفـة

للقهر والقبح ، فكيف يمكننا أن نفهمهـا وأن نفسـر تجلياتهـا فـي الحيـاة اليمنية ؟ ، هل هي ناتجة عن ممارسات السـلطة الحاكمـة فـي الأسـاس أو هي من سمات الشعب اليمني نفسه ؟

إن الإجابة عن هذا التسـاؤل: ربمـا هـي نفـس الإجابـة عـن التساؤل الذي يفجره المثـال الـذي يحضـرني الآن ، فلـو لاحـظ أحـد المواطنين وهو يقود سيارته على الطريـق السـريع أن ثمـة كلبـا نافقًـا في منتصف الطريق ، فتركه وذهب إلى حال سبيله، هـل يؤخـذ سـلوكه هذا كنوع من اللا مبالاة ؟ .

الإجابة الراجحـة لا شـك سـتحدث نوعـا مـن الخـلاف فـي التعريف، فقد يـرى الـبعض أن هـذا المـواطن قـد يعتقـد بأنـه مـن المستحيل عليه أن يوقف سيارته فجأة لكـي ينظـف الطريـق ممـا يلقـي فيه من أجسام أو مواد، وتلك حجة ربمـا تكـون مقبولـة مـن زاويـة أن هناك جهات متخصصة يتوجب عليها القيـام بهـذه العمليـات ، لكـن قـد يرى البعض الآخر أنه طالما أن هذا الطريق هو ملـك لـه ، ينتمـي إليـه مثلما ينتمي إلى بيته وأهله وأسـرته وشـارعه ومدينتـه ووطنـه، فعليـه أن يأخذ الأمر على عاتقه إما بتنظيف الطريـق أو بحـث الأمـر وتقصـي حقائقه والمطالبة أو حث الجهات الرسمية على القيام بالمهمة.

لا شك أن الحالة الأولى تنطوي علـى مـا نسـميه لا مبـالاة، أو انعدام الحساسية أمام الحياة الإنسـانية وعـدم الانتمـاء أو الشـعور بهـا، في حين أن الحالـة الثانيـة ليسـت اختيـارا حـرا محضـا ، مـن بـين اختيارات مختلفة ، وتظهر بمناسـبة وجـود معضـلة تحتـاج إلـى حـل مؤسساتي ، أي حل لا يتـرك المسـألة للاختيـار الفـردي وإنمـا لقـرار مجتمعي قابل للتنفيذ بصورة منهجيـة لكنـه يعتمـد فـي الأسـاس علـى

مبادرة من فرد ، ونعني بـذلك أنـه فـي حالـة غيـاب حـل مؤسسـي لمعضلات مـا ، فالممارسـة الإيجابيـة التـي تعكـس اهتمـام المجتمـع والمواطنين إزاء شئونهم هـي أن يفعلـوا شـيئًا مـا، ولـو علـى نحـو تطوعي وفردي ، غير أن التسليم ببقاء المشكلة على مـا هـي عليـه هـو ما نسميه لا مبالاة.

هل معنى هذا إنه بالإمكان وفقًا لهـذا المنظـور أن نـدين الشـعب اليمني ونحمله مسئولية تـردي أوضـاعه الاقتصـادية ؟ ... لقـط لاحـظ اقتصاديون كبار أن الاهتمام بالشـئون الاقتصـادية – والسياسـية ولكـن بدرجة أقل – عادة ما يكون محصورا في شـريحة بسـيطة مـن النـاس، فصاغ العالم الإيطالي موسـكا قانونـه الشـهير باسـم القـانون الحديـدي للنخبة، وفيه يقول أن الشئون الاقتصـادية فـي العـالم فـي المقـام الأول والسياسة في المقام الثاني، حتـى لـو لفتـت أنظـار أعـداد كبيـرة مـن المواطنين في فترات معينة، فإنها تعود إلى التركيـز بـين عـدد محـدود من الناس هم من نسميهم النخبـة، لكـن ردا علـى هـذا القـانون، يؤكـد التاريخ العـالمي والعربـى واليمنـي أن هنـاك فتـرات شـهدت دخـول الجماهير دخولاً مباشرا إلى السـاحة ، بمـا يـؤدي إلـى وقـف العمـل الاعتيادي للمؤسسات السياسية وحدوث أزمات تنتهـي إلـى تغييـر حاسـم في البنية المجتمعية أو في طائفة السياسات المتبعـة بتـأثير هـذا الضـغط الشعبي، ومع هذا فلا يمكن مقارنة ذلـك بمسـتوى الاهتمـام والمشـاركة الفعلية من جانب الجماهير في فتـرة السـنوات العشـر الأخيـرة والتـي تجسد حتى الآن عمر الوحدة ، فإنـه رغـم تحقيـق زيـادة سـريعة فـى أنشطة عدد من المنظمـات غيـر الحكوميـة الا أن مسـتويات المشـاركة من خلال العضوية أو التبـرع بالوقـت والمـال ومـن خـلال المبـادرة

بأفكار وطرح مشروعات عامة ربمـا تكـون قـد تـدهورت ، وهـو مـا يظهر من نتائج الاستطلاعات القليلة للرأي العام التي طبقت مؤخرا.

هكذا فإن من الملاحظ أن الحيـاة الاقتصـادية فـي الـيمن تكـاد تكون مقصورة على عدد ينكمش تدريجيا مـن المثقفـين اليمنيـين ، وفـي نهاية القرن العشرين وبدايـة القـرن الواحـد والعشـرين تشـهد الـيمن واحدة من أكثر مراحل تاريخها الحديث ركـودا مـن النـاحيتين السياسـية والاقتصادية، حيث تنكمش بصورة ملحوظـة مشـاركة الجمـاهير ويهـبط حماس الناس لكل ما يتم فى الحيـز العـام وتغيـب المبـادرات الشـعبية عن الصورة.

ويرى المحللون أن هـذا الوضـع كـان نتيجـة لعـدة محـاور أهمها الانصراف إلى لوم الظروف الاقتصـادية الضـاغطة التـي قـادت إلى هرولة الناس وراء لقمة العـيش بمـا لا يتـرك لهـم وقتًـا أو طاقـة للاهتمام بأي شيء عداها، ثم أن المحـور الثـاني يـرتبط بتركيبـة القـيم عند الأجيال الجديدة ، إذ أن هذه الأجيال تعلمت فـي ظـل نظـام تعليمـى متدهور ، وعاشت تحت تأثير اعلام سـئ وتمـت صـياغة عقولهـا فـى اطـار نظـام يـنهض علـى السـيادة الكاملـة للقـيم الماديـة والحمـى الاستهلاكية .

وهذه الأجيال لم يتكـون لـديها وجـدان يثـري بقـيم وتجـارب وطنية أو بحركة طموح للتقدم ، وبفضـل الممارسـات الضـاغطة عليهـا تشربت الأنانية والفردية ، ولم تعـد علـى اسـتعداد سـوى للبحـث عـن المصالح الخاصة في المجال الضيق المباشـر لحياتهـا العائليـة وصـلاتها الشخصية ، فضلاً عـن المحـور الثالـث وهـو الأهـم ، وهـو النظـام السياسي المتبع الذي لا يتيح فرصة حقيقية للمشـاركة علـى قاعـدة مـن

الأمان والاطمئنان ، فالمشاركة مـن خـلال أحـزاب المعارضـة مكلفـة، وقد تصل التكلفة إلى حـد الصـدام مـع أجهـزة الأمـن المرهوبـة مـن اليمنيين جميعا ، أما المشاركة من خلال حزب الأغلبيـة فمحـدودة ، بـل تنعدم بحكم محدوديـة أنشـطة الحـزب الحـاكم وانصـراف دوره إلـى المجالات البيروقراطية المضادة.

والواقع أن هـذا التفسـير ثلاثـي الأبعـاد أو المحـاور لا يبـدو مقنعا في رأيي رغم منطقيته ، فالأصـل فـي المشـاركة هـي أنهـا تـتم للبحث عن حلـول لمشـكلات ضـاغطة ، اقتصـادية وغيـر اقتصـادية، والواقع أن الظروف الاقتصادية في العقـد الأخيـر لـم تكـن أسـوأ ممـا واجهه اليمنيون في العقود السابقة ، بل ربما يكـون الأمـر علـى العكـس من وجهة نظر الحكومة اليمنية ، من خلال إيمانهـا بـأن فرصـة العمـل والمكسب في الداخل والخارج قد اتسـعت بـأكثر ممـا كـان متاحـا فـي الماضي.

أمـا الفـارق الحقيقـي فيتمثـل فـي الاتسـاع الهائـل لبنـود الاستهلاك وللطموحـات الشـعبية بصـورة جماعيـة ومتعاظمـة بـالمتع والمنافع التي كانت مقصورة في الماضـي علـى فئـات " ممتـازة " مـن طبقـات المجتمـع بحكـم أصـلهم العـائلي أو مناصـبهم أو ثـرواتهم أو ملكياتهم أو قدراتهم العسكرية أو العقليـة أو الثقافيـة الخاصـة أو مهـنهم أو مكانتهم الدينية أو صفاتهم الموروثة بصفة عامـة ، مـع الوضـع فـي الاعتبار أن كل مجتمع ينقسم إلـى فئـات لا متناهيـة ومؤسسـات كثيـرة وفـرق ومجموعـات تشـغلها تفاصـيل كثيـرة ، بمـا يعنـي أن هـذه الطموحات لابد وأن تكون مركبة ومعقدة.

ما يتجلى في المشهد اليمني الاقتصادي خلال العشرة أعوام الماضية في الواقع يؤكد أنه لا وجود لإجابة حاسمة أو نهائية فيما يتعلق بالمشاركة الجماهيرية لتغيير الخطط والسياسات المتبعة من قبل السلطة السياسية ، إلا إنه مهما تحدثنا عن ذلك فسوف يظل للجماهير دور كبير قد يبرز أو يتجلى في عشرات ومئات من المواقف وأوعية العمل الضيقة والصغيرة في كل مجال بعينه بصورة مستقلة عن المجالات الأخرى ، وقد بدا ذلك واضحا في الكثير من الوقائع والتطورات التي تقول لنا العكس تماما لما تقوله النظريات المنذرة بخروج الجماهير من الصورة، وستغيب عنها أكثر في المستقبل، وقد مثلت هذه الوقائع شكلاً بارزا للعمل الجماهيري، وإن كان أبرز آلياته متمثلاً في الجبهات المعارضة ردا على وجهة النظر الحكومية تلك التي تؤمن بأن فرص العمل والكسب في الداخل والخارج قد اتسعت بأكثر مما كان متاحا في الماضي.

ولعل من أهم الوقائع أو الآليات هو ما عناه المواطنون بالنظر إلى أرقام وجداول وتوجهات الموازنة العامة التي أقرها مجلس النواب اليمني للعام ٢٠٠٠، حيث وقف هؤلاء المواطنون على تأكيد جديد على فشل سياسات الحكومة اليمنية في الجانب الاقتصادي على نحو يرهص لفشل لاحق وينذر بتصاعد الأزمة الاقتصادية إلى مستوى أكبر مما هو عليه الحال من تدهور وهو ما يضاف إلى الأزمة السياسية والوضع الاجتماعي البائس.

وقد أشارت التقديرات الأولية للموازنة إلى أن حجم النفقات العامة يصل إلى ٢٤٩، ٤٢٢ بليون ريال في حين لا تتجاوز الإيرادات ٩٥٣، ٢٨٨ بليون ريال مما يعني أن العجز النقدي الكلي

يصل إلى ٣٣,٢٩٦ بليون ريـال ، وعلـى عكـس مـا يـرى أي محلـل اقتصادي ينظر إلى هذا الأمر كما لـو أنـه اعتيـادي ، دقـق المواطنـون في بنود الموازنة ووجدوا أن ٧٦ % منها يذهب فـي شـكل مصـروفات على الجهاز الحكومي بشكل باذخ يستنزف معظـم بنـود الموازنـة، كمـا أن كثيرا من التقديرات قد انطـوت علـى كثيـر مـن المغالطـات التـي لجأت إليها وزارة المالية على حساب الحقائق الاقتصادية الماثلة.

ومن أمثلة ذلك ، أن الموازنة قـدرت سـعر الـدولار الأمريكـي بمبلغ ١٥٥ ريالاً في حين يتراوح سـعره فـي السـوق مـا بـين ١٦٠-١٧٠ ريالاً ، صعودا وهبوطاً ، وعلى مسـتوى إنتـاج الـنفط وعائـدات التصدير قدرت الموازنة الإنتاج النفطي بقيمة ١٨٥ مليـون برميـل، فـي حين تشير الأرقام الحقيقية إلى انه يصل إلـى ٤٥٠ مليـون برميـل، كمـا حددت سعر برميل الـنفط بمبلـغ ١٧ دولارا فـي الوقـت الـذي تصـل قيمته الحقيقية إلـى ٢١ دولارا ، وهـذا أمـر حللـه الاقتصـاديون بـأن موازنة من هذا النوع تؤكد غيـاب المحاسـبة والرقابـة خاصـة عنـدما يوضع في الاعتبار أن معظـم الضـرائب لا يـتم توريـدها إلـى خزانـة الدولة ، إذ يذهب ٧٠ % منهـا إلـى جهـات غيـر معروفـة ، كمـا أن الضرائب تقتصر على موظفي الدولـة دون غيـرهم ، كمـا أن التهريـب قد بات سياسة متبعة يؤكد الواقع أنها ترعي رسميا وتتمتـع بحمايـة مـن مراكز قوى ومواقع مسئولة عن طريق التلاعب بمنافذ اليمن .

وهناك كثيـر مـن الوقـائع التـي كشـفت عـن أن الضـرائب والجمارك أصبحت تبـاع وتشـترى بملايـين الريـالات ، ناهيـك عمـا تتبعه الحكومة من سياسـة تجـاه القـروض الخارجيـة ، إذ أنهـا تقـوم بتسديد هـذه القـروض بقـروض أخـرى علـى نحـو يضـاعف حجـم

المديونية مما يلقي بظلاله السوداء على مستوى حياة الناس ومعيشتهم لأجيال قادمة ، كما أن الحكومة تلجأ في سياستها الاقتصادية في كل مرة إلى تغطية عجزها ببيع أذون الخزانة ورفع أسعار الفائدة.

هذه الحقائق جميعها كشفت للمواطنين أن الحكومة اليمنية ما تزال تتبع آلية إعداد الموازنة بنفس الطريقة التي كانت سائدة في الجمهورية العربية اليمنية منذ أكثر من ثلاثين عاما ، كما ورد على لسان وزير المالية علوي السلامي أمام مجلس النواب اليمني ، الأمر الذي يجعلها موازنة شمالية ١٠٠ % لا صلة لها لا من قريب أو بعيد بالوحدة التي جرت منذ عشر سنوات ، كما يجعلها موازنة غير دقيقة تعتمد على وظائف وهمية غير مشغولة لتبرير بند المصروفات، حيث يصل بند الرواتب إلى ٤٦ % من حجم الموازنة في الوقت الذي يعج الشارع اليمني بالبطالة وتتزايد أعداد العاطلين عن العمل ويتم الاستغناء عن أعداد كبيرة أخرى عن طريق بيع القطاع العام، وما يزيد الطين بلة أن الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم أصرت على تمريرها بعد أن صوتت عليها أغلبية المؤتمر الشعبي العام وحدها.

وموضوع بيع القطاع العام يعد مشكلة كبرى بدأت في التفاقم بعد أسبوع واحد من قيام الصحف المحلية في صنعاء بنشر إعلان يطالب بشركات استشارية دولية لدراسة وتقويم أوضاع ٣١ مؤسسة عامة معروضة للبيع، وقد تقدمت شركتان، واحدة كندية يملكها مستثمر يهودي يدعى عازرا شنيدر والأخرى أسبانية يملكها يهودي آخر – أيضا - يدعى خافيير غولدمان ، وهو ما جعل الخبراء الاقتصاديون اليمنيون يتخوفون من احتمالات تدخل جهات يهودية للسيطرة على المصانع والشركات اليمنية التي طرحتها الحكومة

للبيع، وبعضها لها طـابع اسـتراتيجي مثـل مصـافي عـدن والخـدمات الأرضية في سـتة مطـارات دوليـة، فضـلا عـن شـبكة الاتصـالات السلكية واللا سلكية، وما كان مـن الحكومـة إلا أن أسـرعت فـي قبـول عروض الشراء والبيع بعدما فشلت خطتها فـي بيـع ٤٨ مؤسسـة عامـة منذ عام ١٩٩٥ طبقا للقرار رقم (٨) الذي نظم عملية البيع.

كما أن اللجنة العليا للتخصـيص التـي جـرى تشـكيلها برئاسـة عبـد الكـريم الأريـاني رئـيس الحكومـة وعضـوية وزراء الاقتصـاد والمالية والتخطيط والنفط ، أكـدت سـلوكياتها فـي عمليـة البيـع بأنهـا لجنة بيروقراطيـة لا تملـك الخبـرة الكافيـة لمعرفـة هويـة وخلفيـات الشركات الأجنبية التـي تقـدمت بعـروض لشـراء ٣١ مؤسسـة عامـة مطروحة للبيع ، وربما يكون هذا التفسير اقل خطـرا مـن التشـكك فـي وطنية تلك اللجنة وخوفها على اليمن.

ونحن بالطبع لا نميل إلى الأخـذ بهـذا التفسـير لتعارضـه مـن الناحية الموضوعية والحيدة التي يتسم بها هـذا الكتـاب ، وبالتـالي فـإن ما يزيد من منطقية التفسير الأول أن الأريـاني رفـض نصـيحة تقـدمت بها جامعة صنعاء من خلال دراسـة أعـدها أسـاتذة متخصصـون فـي الاقتصاد حول الطريقة التي جرى بها بيع شـركات عامـة فـي الأعـوام الأربعة الماضية ، وكانت تقضي بطرح المشـروعات فـي اكتتـاب عـام على المواطنين بما يساهم فـي توسـيع رقعـة المـالكين ، ويحـول دون تسلل الأجانب إلى هياكل الاقتصـاد اليمنـي أو احتكـار فئـات محـدودة للنشاط الاقتصادي ، مما يخاف أثارا اجتماعية خطيرة.

هذا الطرح ، كان هو أهم اهتمامـات النائـب الناصـري سـلطان حزام في المسألة الاقتصادية اليمنيـة، خاصـة عنـدما نجـح فـي جمـع

توقيعات عدد كبير من النواب ينتمون إلـى أحـزاب مختلفـة بـاتوا فـي قلق من هرولة الحكومة في اتجـاه الخصخصـة وعـدم وضـوح الرؤيـة حول مستقبل الأموال التـي ينتظـر أن تتـوفر لـدى الدولـة بعـد بيـع المشـروعات العامـة ، والخـوف مـن تسلسـل الرأسـمال الأجنبـي وسيطرته على قطاعات يمنية حساسة ، وقـد انتقـد خـزام قيـام الدولـة بطرح مشاريع مهمة وناجحة للبيع مثل مصـافي عـدن وثلاثـة مصـانع للأسمنت مما ينفي مبـررات الحكومـة بأنهـا لجـأت إلـى الخصخصـة لإنقاذ هذه الشركات من الإفلاس ، خاصة وقـد تضـمنت الدراسـة التـي أعدتها جامعة صنعاء بعنوان " ضـمانات برنـامج الخصخصـة " وفيهـا حذرت من المخاطر الاجتماعية التي يمكن أن تنشـأ مـن بيـع الشـركات والمصانع العامة لجهة تهديد العمال بـالطرد ، ورفـع أسـعار المنتجـات، وسيطرة فئة على الاقتصاد ومن ثم القرار السياسي في اليمن.

كما لفتت الدراسة النظـر إلـى عـدم الاعتمـاد وعلـى بيـوت خبرة استشارية متخصصة في بيع المشـروعات العامـة ، الأمـر الـذي يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيـرة ، فضـلاً عـن مسـألة البيـع بأسـعار زهيدة وكأن الحكومة تريد أن تتخلص منهـا أو تسـعى للحصـول علـى سيولة نقدية بأي ثمن كما أن عجز الموازنـة لـن يحـل بواسـطة طـرح المشروعات العامة للبيع ، خاصـة إذا كانـت حصـيلة البيـع تمـر فـي النهاية في قنوات غير مشروعة بما يعني عدم دخـول هـذه الأمـوال فـي دورة اقتصادية جديدة ، وبذلك يكون المواطن اليمنـي فـي الجنـوب قـد خسر مؤسساته العامة التي تم تشـييدها فـي زمـن القيـادة الاشـتراكية، وذلك لمصلحة مجموعـة ممـن يرتبطـون بعلاقـة قويـة مـع القيـادة السياسية.

والأهم من هذا كلـه أن رفـض الحكومـة لهـذه الدراسـة دفـع العديدين من المتابعين إلى وضع ما أشيع – أثنـاء ذلـك – فـي الاعتبـار بأن قيادات في الحزب الحـاكم هـم أكثـر سماسـرة للعمليـات التجاريـة والمضاربة على الدولار وشراء الشـركات العامـة مـن خـلال وسـطاء كما أن قيادات الاتجاه العقائدي فـي حـزب الإصـلاح ينـوون السـيطرة على القطاع المصرفي من خلال شراء أسـهمه فـي ثلاثـة بنـوك يمنيـة كبرى هـي البنـك الأهلـي وبنـك الإنشـاء والتعميـر وبنـك التسـليف الزراعي ، بهدف تكـرار تجربـة حسـن الترابـي وجبهتـه الإسـلامية عندما تمكن من السيطرة على عدد من أبـرز البنـوك السـودانية ودانـت له فيما بعد السيطرة السياسية ، ولعل هذا من أهـم مـا يفسـر كيـف أنـه فـي الوقـت الـذي تقتـرب فيـه المهلـة الزمنيـة لبرنـامج الإصـلاح الاقتصادي في اليمن من نهايتها ، فـإن الاقتصـاد اليمنـي يعـيش حالـة من التدهور.

وتصنف اليمن ضمن البلدان الأقل نمـوا فـي العـالم ، وتتسـم – لهذا – بمعدل دخل سنوي للفرد يقل عـن ٣٥٠ دولارا سـنويا وبضـعف القطاع الصـناعي ، وبانخفـاض مسـاهمة القطـاع الزراعـي ، وبشـح موارد النقد الأجنبـي وغيرهـا مـن الاخـتلالات الاقتصـادية الهيكليـة، وتلك جميعها احتمالات تدفع بنا إلى القول بأنـه ليسـت هنـاك قاعـدة أو قانون أو إلزامية تجبر الجمـاهير للاهتمـام بالشـأن العـام وتنميـة روح الحرص على المصـالح العامـة واطـلاق الخيـال للاقتراحـات البنـاءة وتحمل عبء اقتراحها على الجماعـة أو المؤسسـة التـي ينتمـي إليهـا الناس .

ونتيجة تتابعية لهـذا، يقـع العـبء علـى السـلطة، لكـن هـذه السلطة رغم الفرصة التاريخيـة التـى شـكلتها الوحـدة اليميـة لتـوفير امكانات تطور ملحـوظ للاقتصـاد ، وفـى اطـار الجمهوريـة اليمنيـة الممتدة على مساحة 555 ألف كيلـو متـر مربـع تحتـوي علـى أكثـر الأراضي خصوبة في الجزيرة العربية ، ناهيـك عـن الميـزة الإضـافية التي يشكلها تنوع المنـاخ – البـارد شـمالاً والحـار جنوبـا – بالنسـبة لاستقرار الإنتاج الزراعـي طـوال العـام ، وشـواطئها الممتـدة علـى مسافة ٢٠٠٠ كيلو متر والمشرفة علـى بحـر العـرب والبحـر الأحمـر والتي يقع في نطاقهـا العديـد مـن مصـائد الأسـماك والأسـفنج غيـر المستغلة أو المستثمرة على الرغم مـن إمكاناتهـا الهائلـة غيـر المكلفـة في مجال الاصطياد والتصنيع والتعليب.

هذا بجانب الاستثمار فـي مجـال السـياحة البحريـة وإمكانـات تطوير الصـناعات الاسـتخراجية مثـل الـنفط والغـاز وتـوفر الأيـدي العاملة الرخيصة في ظل سـوق متنـام يبلـغ تعـداد سـكانه حـوالي ١٦ مليون نسمة ، وأمام تلك الإمكانات جميعهـا نقـول : لكـن هـذه السـلطة فشلت في الاستفادة من تلـك الإمكانـات لتصـويب المسـار الاقتصـادي الذي ظل ينحدر بفعل عوامل أخرى تضاف إلى هذا.

من أهم هذه العوامـل أن النظـامين السياسـيين المتوحـدين، قـد سحبا معهمـا تراكمـات سـنوات طويلـة مـن الإخفاقـات الاقتصـادية والسياسية ، بحيث شكلت الوحدة حـلاً مثاليـا لكليهمـا- أو هكـذا بـدت الأمور – للهروب من المساءلة الشـعبية لحصـاد سـنوات طويلـة مـن الأزمات والحروب الأهليـة التـي اسـتنزفت مـوارد الـيمن ، وأفـرزت تركة ثقيلة من الـديون الخارجيـة ، وأعبائهـا التـي فاقـت ٩ مليـارات

دولار، الأمر الذي قاد إلى ضبابية التوجه المستقبلي لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في خضم التغييرات العاصفة التي واجهت الدولة الوليدة.

وفضلاً عن هذين العاملين ، فإن الأزمة السياسية التي تخللت الفترة الانتقالية الممتدة من تاريخ إعلان دولة الوحدة حتى الانتخابات التشريعية الأولى في ٢٧ نيسان – أبريل – ١٩٩٣، والتي شجعت رموز الفساد على استغلال الفوضى السياسية والإدارية للدولة – كما وصفها المراقبون – الموزعة بين الشريكين المتحالفين : المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ، في إحراز مغانم شخصية على حساب الموارد العامة للدولة ، فبدا الأمر وكأن الشريكين المؤتلفين قد وظفا الوضع في حكومة وحدة وطنية لتحقيق مكاسب سياسية لكل طرف منهما على حساب الطرف الآخر ... فأضحت الدولة خلال تلك الفترة أشبه بسيارة يقودها سائقان بمقودين مختلفي الاتجاهات ، ثم أن انتقال الأزمة السياسية إلى المواجهة العسكرية الدامية خلال صيف ١٩٩٤، بخسائرها البالغة والتي قاربت ١١ مليار دولار بحسب التقديرات الرسمية ، ناهيك عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة المتمثلة في خسائر البنية الأساسية، وعوامل الفرز الاجتماعي والسياسي الناجمة عن الحرب والتي شكلت شرخًا في النفسية اليمنية ، وكذلك الفساد المالي والإداري للدولة وهشاشة الرقابة الحكومية والقانونية على مؤسسات الدولة بحلقاتها المختلفة ، واختصار هذه المهمة على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الخاضع مباشرة لرئيس الجمهورية ، بعيدا عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ونتيجة لتلك العوامل أصبح الاقتصاد يعاني من

مشكلة حقيقية واختلالات هيكلية حادة قادت إلى ركود وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتصاعد معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة والعجز المتصاعد في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

لذلك كان من الطبيعي أن يلجأ اليمن إلى مؤسسات التمويل الدولية بهدف مساعدته على التغلب أو التخلص من مشكلته الاقتصادية التي أدت إلى عجزه عن الوفاء بالتزاماته الدولية تجاه المديونية الخارجية المتفاقمة ، علما بأن العلاقة اليمنية بكل من صندوق النقد والبنك الدوليين تعود إلى نهاية أيلول – سبتمبر – ١٩٦٩ عند انضمام الجنوب – جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية – والشمال – الجمهورية العربية اليمنية – إليهما في عام ١٩٧٠.

وبعد الوحدة تواصلت تلك العلاقة عن طريق سلسلة من المشاورات – تشرين الثاني " نوفمبر " ١٩٩١، كانون الثاني " يناير " ١٩٩٢، أيلول " سبتمبر " ١٩٩٣، وبداية ١٩٩٤ – ثم بانتهاء الحرب الأخيرة وتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ، زارت اليمن بعثة مشتركة من صندوق النقد والبنك الدوليين في أيلول – سبتمبر – ١٩٩٤، وخلال تلك الزيارة وافق اليمن على فتح ثاني مكتب تمثيل للبنك الدولي في المنطقة العربية – بعد مكتب القاهرة – في العاصمة صنعاء ، الأمر الذي عكس رغبة الحكومة في الحصول على دعم المؤسستين الدوليتين وتوصلهما إلى اتفاق مشترك معهما بهذا الشأن في إطار المشروطية المتقاطعة لكلاهما.

وقد أكدت الأحداث التي جرت بعـد ذلـك ، أنـه سـعيا لتحقيـق هذا الهدف ، شرعت الحكومة في تطبيق مجموعـة مـن الإجـراءات فـي ١٥ آذار – مـــارس – ١٩٩٥ شــكلت تدشــينًا لبرنــامج الإصـــلاح الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مـع كـل مـن صـندوق النقـد والبنـك الدوليين فـي ١٩ تشـرين الثـاني – نـوفمبر – ١٩٩٥ ، مجسـدا فـي خطاب النوايا ، فاعتبرت هذه الإجراءات مطلبـا ضـروريا للـدخول فـي مفاوضات " نادي بـاريس " الهادفـة إلـى إعـادة جدولـة ديـون الـيمن الخارجية ، وتمهيدا لتنفيذ المرحلة الثانيـة مـن إجـراءات التثبيـت فـي إطار ترقيات المساندة التي تضمنتها مذكرة التفاهم ، والتـي تقـدمت بهـا الحكومة إلى الصندوق والمحتوية على مجموعـة أخـرى مـن السياسـات المالية والنقدية والإصـلاحات الهيكليـة التـي تعتـزم الحكومـة تطبيقهـا خلال خمسة عشر شـهرا تبـدأ فـي آذار – مـارس – ١٩٩٦، وتنتهـي فـي حزيـران – يونيـو – ١٩٩٧ وحتـى حزيـران – يونيـو ٢٠٠ ـ المرحلة الثالثة والنهائية للبرنامج.

ووفقًا للمؤشرات التي كشفت عنها الفتـرة المنصـرمة مـن عمـر البرنامج ، يتضح افتقار الحكومة ، وربما السـلطة الحاكمـة علـى وجـه التحديد ، للمصداقية اللازمة التي تتطلبها عمليـة تنفيـذ بـرامج الإصـلاح الاقتصادي، وعجزها عن الوفاء باسـتحقاقات هـذه البـرامج ، وهـو مـا كشف ـ وفقًـا لخصوصـية البرنـامج اليمنـي للإصـلاح الاقتصـادي، بالتبعية ـ عـن مقـدار العـبء والتضـحيات التـي ينـوء بهـا كاهـل المواطن اليمني، خاصة أمام كل موجـة جديـدة مـن ارتفـاع الأسـعار، والتي أدت بدورها إلى تلاشي الطبقة الوسطى فـي المجتمـع اليمنـي مـع

ما يشكله ذلك من انعكاسات مـدمرة علـى التوجهـات المسـتقبلية للنمـو الاقتصادي برمته.

وفي سياق هذا العجـز الواضـح للحكومـة فـي توزيـع أعبـاء البرنامج علـى فئـات وشـرائح المجتمـع ، انتشـرت ظـاهرة التهـرب الضريبي والتهريب ، وقد زاد من تضخم تلـك الظـاهرة غيـاب الرقابـة الحكوميـة والصـحية علـى واردات السـلع الأجنبيـة بشـكل خـاص والمتدفقة من الخارج على طول البلاد وعرضـها ، الأمـر الـذي شـكل أبوابا خلفية للفساد أو على الأقل يؤثر سـلبا علـى كافـة أجهـزة الدولـة ومؤسساتها الإيرادية التي يعول عليهـا البرنـامج فـى زيـادة الإيـرادات العامة لتحقيق خفض ملموس في عجـز الموازنـة العامـة ، بعيـدا عـن الاعتماد الكلي على الإيـرادات النفطيـة الخاضـعة للصـدمات وتقلبـات أسعار السوق العالمية ، وكذا إعادة توزيـع الـدخل الـوطني بمـا يكفـل إرساء العدالة والأمـان الاجتمـاعي ، وهـذا معنـاه بشـكل إجمـالي أن تجربة البرنامج خلال الفتـرة المنصـرمة اعترتهـا أوجـه عديـدة مـن الاختلالات يمكن إيجازها في الآتي :

أولاً : أن نجاح البرنامج في التأثير على عجز الموازنـة العامـة للدولـة قد نجم أساسا عـن زيـادة الإيـرادات النفطيـة مقدمـة بالعملـة المحلية التي تآكلـت خـلال سـنوات البرنـامج ، خلافـًا لسـعر الصرف الذي كانت تقيم به الموازنة العامة والـذي تجـاوز سـتة أضعاف قيمتـه السـابقة فـي السـنوات التاليـة للبرنـامج – ١٢ ريالاً / دولارا في عام ١٩٩٤ – علمـا بـأن الإيـرادات النفطيـة تشكل نسبة هامـة مـن الإيـرادات العامـة تقـارب ٨٠ % ممـا

يعـرض البرنـامج لمخـاطر انخفـاض أسـعار الـنفط العالميـة وانعكاسها السلبي على عجز الموازنة مستقبلاً .

ويكفينا تدليلاً على ذلـك موجـة انخفـاض أسـعار الـنفط العالمية خلال عام ١٩٩٨ والتي وصـلت إلـى أدنـى مسـتوياتها " ٨ دولارات / برميل " بينما قيمت الموازنـة العامـة المخططـة لنفس العام أسعار النفط بحوالي ١٨ دولارا / برميل.

ثانيا : أن الإجراءات الحكومية المتعددة التـي اسـتهدفت التـأثير علـى الاتفاق العام بهدف تخفيضـه ، أو ترشـيده بمعنـى أدق – والتـي تضمنت تخصيص منشآت القطاع العـام، وتخفـيض الـدعم عـن طريق زيادة أسعار عام ١٩٩٧، هذه الإجراءات قـد فشـلت فـي تحقيق أهدافها ، إذ لا زالت النفقات العامـة منسـوبة إلـى النـاتج المحلـي الإجمـالي فـي تصـاعد مسـتمر نتيجـة ترافـق تلـك الإجراءات مع تبزير واضح فى الانفـاق علـى مجـالات اخـرى تكاد تكون أحوج الى الترشـيد ، وعلـى رأسـها نفقـات الجهـاز الادارى للدولة ، اضافة الـى استشـراء الفسـاد المهـيمن علـى مشاريع الموازنة العامة الذى يبدو جليا علـى سـبيل المثـال فـي تكرار اعتماد مشاريع سبق تنفيذها ، أو ترحيـل المشـاريع التـي تم التصديق عليها من قبل مجلس النـواب سـنة تلـو الأخـرى ، بل واحتواء الموازنة على مشاريع وهمية أحيانًا.

ثالثًا : فشل الحكومة في تفعيل الوساطة المالية للبنـوك ، وتعزيـز الثقـة في العملة الوطنية ، حيث تنامـت ظـاهرة الإحـلال النقـدي، أو " الدولرة " وارتفع رصيد ودائع العمـلات الأجنبيـة منسـوبا إلـى ودائع البنوك ، كما تعرضت تجربـة إصـدار أذون الخذانـة إلـى

احجام الأفراد والقطاع الخـاص فـي الإقبـال عليهـا وأنحصـر الطلب عليها في البنوك التجارية والمؤسسـات العامـة لاعتقادهـا بأن الاستثمار في أذون الخزانـة يمثـل اسـتثمارا مضـمونًا فـي ظل تذبذب سعر الفائـدة صـعودا وهبوطًـا ، وانخفـاض معـدل الفائدة الحقيقي بفعـل تسـارع معـدلات التضـخم ، فضـلاً عـن الصعوبات التي تواجه البنـوك فـي سـعيها لاسـتعادة القـروض الراكدة ، الأمر الـذي أصـاب عمليـة الاقتـراض البنكـي فـي مقتل.

رابعا : رغم نجاح الـيمن فـي تخفـيض نسـبة كبيـرة مـن مـديونيتها الخارجية ، وتحديدا فيما خص الاتحـاد السـوفيتي سـابقًا ، فـإن التخوف مـن تنـامي حجـم المديونيـة الخارجيـة مجـددا يظـل هاجسا في ظل سوء الإدارة الاقتصادية وغيـاب الشـفافية ، فيمـا يختص باتفاقات الإقراض التي تعقدها الحكومـة مـع المؤسسـات الدوليـــة والبلـــدان والمنظمـــات المانحـــة لتلـــك القـــروض والمساعدات ، الأمر الذي يجعل مـن الحجـم الحقيقـي للمديونيـة الخارجية لليمن لغزا محيـرا لا يعـرف غيـر أرحـم الـراحمين إجابة عنه.

خامسا : رغم اعتماد الحكومة على آلية للأمان الاجتمـاعي تهـدف إلـى امتصاص الآثار الجانبية للبرنامج ، وتتكـون مـن سـتة بـرامج اجتماعية ، إلا أن تلك البرامج تفتقر إلـى خلفيـة دقيقـة تشـخص ظاهرة الفقر فـي الـيمن ومؤشـراتها الرئيسـية ، ناهيـك عـن اعتماد تلك الآلية ، علـى نتـائج مسـح ميزانيـة الأسـرة عـام ١٩٩٢ – قبل البرنامج – متجاهلـة التـأثيرات السـلبية للبرنـامج

على شريحة واسعة من ذوي الدخل المحدود ، موظفي الحكومة بشكل خاص ، الذين استبعدتهم خارج نطاق تأثيرها.

كما تعاني تلك البرامج من تعدد جهات الإشراف والتداخل في الاختصاصات والصلاحيات الخاصة بالتعامل مع المانحين والمنظمات الدولية الداعمة لتلك البرامج ، علما بأن بعض برامج شبكة الأمان الاجتماعي قد تأخرت ثلاث سنوات كاملة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي وبعضها لم يدشن بعد، وبذلك فإن النجاحات المحدودة التي حققها البرنامج قد ارتبطت بتكلفة اجتماعية باهظة ، مما يعرض قرار إلغاء الدعم المقرر تنفيذه العام الماضي ١٩٩٩، حسب البرنامج ، لمخاطر عديدة.

السؤال الآن : هل هناك مؤشرات تؤكد مقدرة الحكومة على المدى القريب في السيطرة على العجز، إذا وضعنا في الاعتبار أن الجهود الحكومية التي بذلت في تنفيذ البرامج الإصلاحية في الاقتصاد اليمني لم تحقق أية نتائج ملموسة ؟.

الحقيقة أنه فيما تشهد الأسواق اليمنية ارتفاعا متصاعدا لأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والأدوية ، خاصة عقب الانتهاء من الانتخابات الرئاسية ، اعترفت الحكومة اليمنية رسميا بأن عدد المواطنين اليمنيين الذين يعيشون تحت خط الفقر في ازدياد مستمر، وقد جاء ذلك في تقرير رسمي سلمته الحكومة إلى برنامج الأمم المتحدة أواخر شهر أكتوبر الماضي ، تضمن نتائج دراسات ميدانية أجريت في نفس العام وأظهرت أن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط

الفقر والمحرومة من جميـع الخـدمات بلغـت ٢٥,٣٣ % مـن المنـاطق الحضرية و ٣٣,٤ % من المناطق الريفية.

ومنطقيا أمام هـذا الاعتـراف أن تعلـن أوسـاط اقتصـادية فـي صنعاء عن قلقها إزاء القـرار الـذي اتخـذه مجلـس الـوزراء مـؤخرا بالموافقة على اقتـراح وزارة الماليـة بإصـدار مشـروع قـانون لفـتح اعتماد إضافي للموازنة العامة للعـام الجـاري بمبلـغ أربعـين مليـار أو ثمانمائة وأربعين مليون ريال، ويأتي هذا القـرار المفـاجئ قبـل شـهرين فحسب من نهاية العام المالي ١٩٩٩، وهو الأمـر الـذي يرفـع معـدلات العجز الكلي للموازنة إلى أكثر من ٨٠ مليار ريال وهـو رقـم خيـالي – بالطبع – يذكر لأول مرة، كما لم يكـن مـن الممكـن أن تتغاضـى تلـك الأوساط الاقتصادية عما حـدث أثنـاء إقـرار الموازنـة العامـة للدولـة للعام٢٠٠٠، خاصة وقد تم إقرارها في غياب عـدد كبيـر مـن أعضـاء المجلس، فضلاً عن أنها أظهرت زيادة كبيرة فـي النفقـات العامـة بنسـبة ٢٦ % مقارنة بنفقات العام الماضـي ١٩٩٩، حيـث كانـت ٣٣٥ مليـار ريال وارتفعت إلى ٤٢٢ مليارا، فـي حـين أكـدت الحكومـة اليمنيـة أن موازنتها الجديـدة تضـمنت تخفيضـا للعجـز ليصـبح ٧,٨ % مقارنـة بـالعجز المخطـط للعـام الحـالي وهـو ١٢,٢٤ % كمـا أن الموازنـة الجديدة تشير إلى أن الإيرادات العامـة ستصـل إلـى ٣٨٩ مليـار ريـال فيما حدد العجز المخطط بمبلغ ٣٣,٣ مليار ريال.

إذن تبدو الخطورة واضحة مـن اسـتمرار الحكومـة فـي نفـس المنهج السابق دون إحـداث إصـلاحات هيكليـة حقيقيـة مـن شـأنها أن تمنع مضاعفة نسبة العجز في موازنة العام القادم وتمنـع مـن اضـطرار الحكومة إلى طلـب اعتمـادات إضـافية ، غيـر أن الآمـال مـا تـزال

محكومة بالقيود بعد أن خيبت الحكومة التوقعات المتفائلة بإمكانية حدوث تحسن في ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالميا، فاستمر تدهور الأوضاع المالية والاقتصادية في اليمن، وازداد هذا التدهور بلجوء الحكومة اليمنية إلى الأعداد لإصدار نقدي جديد بدون غطاء لتمويل العجز في الموازنة.

وحسب تقارير وأرقام صندوق النقد الدولي نفسه ، فقد بلغ العجز وفقًا لإحصاءات الاستيراد والتصدير المنقحة نحو ٧٠٠,٥ مليون دولار - العجز التجاري – أي أعلى مما قدره الصندوق في وقت سابق ، أضف إلى هذا أن اعتماد اليمن على عائدات النفط وتزامن ذلك مع عدم قدرة الحكومة اليمنية على الضغط بشكل فعال على واردات اليمن من الخارج ، كان هو السبب الرئيسي وراء تدهور حاد للحساب التجاري لليمن ، وحسب تقديرات وحدة الرصد التابعة للأيكونوميست، فإن اليمن بسبب تزامن كل من العجز في الحساب الجاري ودفع أقساط الدين العام الخارجي ستكون في حاجة إلى مبالغ مالية قد تصل إلى ٤٣٣ مليار دولار، ومعظم هذه المبالغ وفرتها التدفقات المالية من الدول المانحة ومن صندوق النقد الدولي بما يعني أن استمرار دفع المساعدات أصبح مسألة ضرورية هامة لليمن لمساعدة الحكومة بشكل خاص لتجاوز المشاكل في القطاعات الأساسية ، وحسب وكالة الأنباء اليمنية " سبأ " فقد وافقت الحكومة الألمانية وذلك في أواخر يوليو الماضي على توفير مبلغ ٤٠ مليون مارك ألماني ، بما يعادل ٢١,١ مليون دولار ، لتمويل مشاريع الصحة والمياه والصرف الصحي والمجاري ، كما وافقت المفوضية الأوربية منذ عام تقريبا على تخصيص مساعدات لمكافحة الملاريا

تصل إلى نحو ١٨٠٠ ألف يـورو بمـا يعـادل ٨٣٠,٢٠٠ دولار – فهـل يمكن أن نتصور أن هذه المساعدات تدخل تحـت بنـود الإقـراض ولكـن بشكل أخر؟.

إن ما رصدته الأيكونوميست يحمـل مصـداقية كبيـرة ، وأكبـر دليل على ذلك ، هو ما قام بـه صـندوق النقـد الـدولي مـؤخرا – مـع بدايـة عـام ٢٠٠٠ – فـي إطـار سياسـة حقـوق الإقـراض للـيمن بتخصيص قروض وتسهيلات إضـافية قـدرها ٣٧ مليـون وحـدة مـن وحـدات حقـوق السـحب الخاصـة أي مـا يعـادل ٥٠ مليـون دولار أمريكي ، وقد تقرر ذلك أثر مراجعة رسمية قـام بهـا الصـندوق لـلأداء الاقتصادي لليمن خلال شهري فبراير ومارس مـن هـذا العـام ، وبـذلك يصل إجمالي ما خصصه الصـندوق وجعلـه متاحـا للـيمن نحـو ١٥٣ وحـدة أي مـا يعـادل ٢٠٦ ملايـين دولار أمريكـي ، حسـب شـروط برنامج ضبط وتعديل وإصلاح البنيـة الاقتصـادية والإجـراءات الخاصـة بتمديد صندوق التسهيلات.

وهي شروط صعبة، وإن كان قد أظهـر الصـندوق بشـكل عـام تعاطفه مع الحكومة اليمنية بسـبب المشـاكل التـي واجهتهـا وتواجههـا من خلال عملية إعـادة تشـكيل تركيبـة الاقتصـاد اليمنـي وتطويرهـا والتي اعتمـدت فـي الأسـاس علـى سياسـة نقديـة متشـددة وتطبيـق إجراءات مالية صارمة كان مـن الممكـن أن تخفـض الموازنـة العامـة للدولة إلى نحو ٣ % مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي ، أي أدنـى مـن النسبة المقدرة سابقًا بنحو ٤ % وذلـك بعـد المراجعـة التـي قـام بهـا الصندوق في برنامج الإصلاح المعدل خـلال الربـع الثـاني مـن العـام الماضي ، وتلك بـلا شـك مسـألة هامـة وحساسـة بالنسـبة للاقتصـاد

اليمني تعني تـذكير الحكومـة اليمنيـة احتـرام التزاماتهـا وتعهـداتها للصندوق بتقليص النفقات رغم الزيادة المتوقعـة لعائـدات الـنفط خـلال العام الحالي.

ومعنى هذا أن اليمن ستظل عرضـة لمصـاعب اقتصـادية جمـة وكبيرة ، وذلك بسبب تذبذب أسعار الـنفط بمـا يسـتوجب علـى صـناع القرار في اليمن التركيـز علـى إصـلاح النظـام الضـريبي ، حتـى أن شينج ميتسوسوكي ساكي نائب المدير التنفيـذي لصـندوق النقـد الـدولي حث الحكومة اليمنية على ضـرورة إدخـال النظـام الضـريبي المسـمى V A T ويعني القيمة زائد الضـريبة علـى السـلع ، وهـو نظـام يـتم بموجبه تحصيل الضريبة عند بيـع السـلعة ، ويتحمـل المسـتهلك دفـع هذه الضريبة للبائع الذي بدوره يوردها للخزانـة العامـة بموجـب نظـام محاسبي خاص يلتزم به البائع ، أما الضـريبة فيـتم تحديـد نسـبتها مـن قبل الدولة بقانون.

وينبغي بعد ذلك على الحكومة الانتقـال فـورا لإصـلاح الخدمـة المدنية ، كما يستوجب على اليمن تحسـين الشـفافية فـي صـنع القـرار وأسلوب تقديم التقارير، كمـا أن رفـع الـدعم علـى المحروقـات وسـلع أخرى هو من أهـم المفـاتيح الرئيسـية للإصـلاح ، وطبعـا الحكومـة اليمنية لم تكذب خبرا كما يقولـون بمـا يؤكـد أن المـواطن هـو أدنـى اهتمامها بل ربما لا يندرج تحت قائمة اهتماماتهـا، فرفعـت فـي أواسـط مايو الماضي الـدعم علـى معظـم المنتجـات النفطيـة وكـذلك السـلع الأساسية الأخرى مثل القمح والـدقيق وذلـك ليـتم تسـويقه بحريـة فـي الأسواق ، ووصل من جراء ذلك سـعر الكـيس زنـة ٥٠ كيلـو جرامـا

من ١,٤٠٠ ريال يمني إلى ١,٥٣٥ ريـالا أي مـا يعـادل زيـادة بنسـبة ٩,٦ %.

ولا تتوقف اتفاقات الحكومة اليمنية مـع صـندوق النقـد الـدولي، وأن أثرت سلبا على المواطن اليمني، وكان مـن بينهـا مـؤخرا، الاتفـاق وفقًا لشروطه – أي صندوق النقد الـدولي – فـي ينـاير الماضـي مـن العام ٢٠٠٠ على تقليص ٢٠ % من إجمـالي التوظيفـات الحاليـة وذلـك حتى مطلع العام ٢٠٠٣ وهذه الفترة الطويلـة التـي سـيتم علـى مـداها التقليص تدريجيا تعكس حقيقة العوائق السياسية التـي تقـف حجـر عثـرة في طريق عملية الإصلاح الإداري التي يجـري تنفيـذها حاليـا، وفضـلاً عن هذا فقد أجبر البنك المركزي اليمني علـى رفـع سـعر الفائـدة مـرة أخرى في محاولة لإيقـاف انهيـار سـعر الريـال اليمنـي ، وأصـبحت الودائع المصرفية لمدة ثلاثة أشـهر تحصـل علـى فائـدة بنحـو ٢٠ % بعد أن وصلت إلـى ١٧ % كـان البنـك يحصـل عليهـا فـي مـارس الماضي.

من ناحية أخرى بـين الضـغط علـى الريـال اليمنـي، بشـكل تلقائي والضغط على أرباح الأوراق الماليـة للخزانـة، فقـد ارتفـع فـي أغسطس الماضي المعدل المرجح للأربـاح إلـى نحـو ٢٢,٨٩ % لمـدة ثلاثة أشهر بعد أن كـان ١٩,٧٦ % فـي أبريـل الماضـي و ١٧,٧٤ % في يناير الماضـي ، كمـا زادت الأربـاح علـى الأوراق الماليـة لمـدة الستة أشهر وكذلك لمدة سنة واحدة بشكل ملحوظ.

وبخلاف النتائج السلبية التي أثمرتها مثـل هـذه الاتفاقـات، كـان هناك السرطان الأكبر الذي تمثل في عمليـات التهريـب ، إلـى الدرجـة التي بات فيها سيدا للموقف ، والبوابة السـريعة للثـراء الكبيـر، فسـيطر

التهريب علـى كـل مفـاتيح السـوق والتـي أصـبحت مفتوحـة علـى مصراعيها أمام السلع والمنتجات المهربـة مـن الإبـرة إلـى الصـاروخ كما يقولون ، الأمر الذي عكس نفسـه علـى المنـتج المحلـي الـذي لـم يستطع منافسة هذه البضائع والمنتجـات المهربـة، ممـا أصـاب القطـاع الصناعي في مقتل، خاصة بعد أن أصـبحت نسـبة البضـائع والمنتجـات المهربة إلى اليمن تفوق حاجة الاستهلاك المحلـي ، ممـا دفـع الكثيـرين من أصحاب العمل إلى تقليص حجم نشـاطهم الاقتصـادي إلـى النصـف أو أقل وتسريح العمـال، وكـذلك دفـع الكثيـرين مـن رؤوس الأمـوال الوطنية إلى تهميش نفسها أو تغيير نشـاطها، فـي حـين فضـل الـبعض الآخر الهروب من هذا الواقع ،وبدأ البحث عن أسواق جديدة مستقرة.

ولا شك أن استمرار مسلسل الإغـراق ، يؤكـد حقيقـة المـأزق الذي تعيشه الصناعية اليمنية ويقـف عائقًـا أمـام تطورهـا فضـلاً عـن تقليص عدد المصانع وحجم الأموال المسـتثمرة وبالتـالي ضـعف النـاتج المحلي الإجمالي وحرمان الدولة مـن عائـداتها الماليـة ، وبهـذا الصـدد أشارت التقارير المعلنة من قبل الهيئة العامة للاسـتثمار فـي الـيمن إلـى أن حجم الاستثمارات الصناعية التي تم تنفيـذها علـى أرض الواقـع لـم تتجاوز ١٥ % من مجموع المشاريع المقدمـة ، بسـبب هـروب العديـد من المستثمرين وعدولهم عن فكرة الاستثمار في الـيمن نتيجـة الخسـارة الكبيرة التـي أصـابت المشـاريع السـابقة ، خاصـة إذا وضـعت فـي الاعتبار أن عمليات التهريب كانت أحد أسـباب الخسـارة بعـد أن تعـدت أنشطتها الحدود البرية لليمن مع دول الجوار، بل توسـعت لتشـمل الجـو والبحر، حث يستغل المهربون الشـواطئ الممتـدة مـن البحـر الأحمـر

إلى خليج عدن إلى البحر الغربي خاصة الجزر المهجورة منها، كمحطة ترانزيت لإعادة تهريب منتجاتهم من وإلى اليمن.

أليست مبالغة أو تهويلاً إذن، اذا ما صورت المشاهدات من وقائع وأحداث وتداعيات يومية لأحوال اليمن ، أن نقول أن المسألة اليمنية ربما باتت حالة مستعصية الحل ، لأن الحلول جميعها في أيدي قوى لا تريد بالفعل لليمن أن يستقر أو يخرج من هذا الركام ولا تريد إصلاحا لأوضاع اليمن المتردية كما تردد ، بما يعني أنها لا تحمل النوايا الصادقة ولا الرغبة الحقيقية في الإصلاح .

أن أي عاقل داخل اليمن أو خارجها ، ربما لا يمكن أن ينخدع بتلك الوعود والتعهدات والبرامج التي لم تر النور ولم تطلع عليها الشمس لأنها تبدو وفقًا لتلك الأحداث بمثابة مسكنات أو مخدر لحالة الرفض التي يعيشها المجتمع اليمني نتيجة وصول الأمور إلى هذا الحد من التردي ، وبالتالي أليس من المنطق القول بأن اليمن سيظل رهينة لمراكز القوى وحساباتها وهي التي لا تسعى إلا لتنفيذ ما يحقق لها طموحاتها ، ثم أليس من المعقول أن يسأل سائل ماذا يضر – وفقًا لهذا المنظور – لو ساد الجهل ولم يمتلك الفقراء، وهم كثيرون ، نفقات تعليم أبنائهم ، وماذا يضر لو هرب المستثمرون، لو قطعت عن اليمن كل المساعدات والهبات والمنح لسوء استخدامها ونهبها لصالح تلك القوى ونفوذها.

ثم ماذا يضر لو أصبح مجرد الذهاب إلى اليمن مجازفة غير محمودة العواقب ، لكل مستثمر أو سائح أو حتى باحث أجنبي، ثم ماذا يضر أن تنتشر أعمال السلب والنهب والقرصنة البحرية وقطاع الطرق والاختطاف ومصادرة حقوق الآخرين، كل هذا

والسلطة تتحدث عن الإصلاح الاقتصادي والإداري ولا تزال، ومن المؤكد أنها لا تعرف إلى متى يمكن أن تكرر الحديث عن الإصلاح فيما تترك لمجموعة من أفرادها فرصة العبث بموارد وثروات اليمن ومقدراته كيفما يشاءون ويقررون شئونه ويفرزون أبناءه بحسب مناطقهم وولاءاتهم ودرجة القرابة وقول نعم بدلاً من لا للذات فوق كل الولاءات للوطن من قبل ومن بعد، حتى ماذا يضر عندما تبدو شطحة أو يرتفع صوت لمسئول يعلن عن محاربة الفساد أو عن إصلاح أو عن إقامة محاكم فورية للخاطفين ، أو عن تصحيح الأوضاع والإختلالات في المؤسسات وخلافه.

وعلى الرغم من أنها مجرد شطحات ناتجة بالتأكيد كما يؤكد الحال عن شبع وصل إلى حد التخمة ولم يبق إلا إطلاق مثل هذه الوعود والإعلانات التي تحافظ له على الكرسي لفترة أخرى قادمة ولا تعني إلا التمسك بالسلطة لما توفره من هيبة ومتعة وقوة ، فإنها لا تلبث أن تتحول إلى صدى ، ثم ماذا يضر لو مضي الحال هكذا باليمن من كذبة لكذبة ومن وعد إلى وعد ومن كرب إلى كرب ، بينما يفرد القهر والضنك قلوعهما على اليمن وتزداد هذه المعاناة، وينتظر الناس بارقة أمل في الخلاص من هذا الواقع، لكن كل أبواب الحل موصدة في وجه كل المحاولات المخلصة، لتسقط تباعا كل الآمال في صحوة تحقق للوطن اليمني الأمن والاستقرار والنمو والتطوير، لأن كل حوار مع السلطة ملغوم بمصالح تلك المراكز ونفوذها غير المحدود ، وأنه لا سبيل للإصلاح بدون مصالحة وطنية شاملة تضمن مشاركة كل أبناء اليمن في تقرير مصيره وتصحيح

مساراته والإسهام فـي البنـاء والتنميـة والتقـويم، فمـاذا يضـر إذا لـم تحدث أو تحققت تلك المصلحة الوطنية ؟ !.

إنها إذن اللا مبالاة التي تحدثنا عنها في بداية هذا الفصل ، والواضح أن الجماهير نفسها قد بادلت الساحة السياسية نفـس هـذا التوجـه النفعـي والانتهازي، فهي تأخذ من كل تيار ما يستطيع أن يعطيه، لكي تبادله بمنـافع محتملة ، أما من جانب الحكومة أو من جانب التيارات الأخرى ، أن العلاقة بين الجماهير والساحة السياسية أشبه بعلاقة الهجرة المؤقتـة ، فـلا التيـار السياسي الذي تمثله السلطة سيستقيم أو يتجـنس بجنسـية الجمـاهير ، ولا الجماهير ستصنع ساحة سياسية ومدنية خاصة بها ، خاصة إذا كانت السلطة أو هذا النظام السياسي يملك القدرة على التعبئة البيروقراطية لتلك الجمـاهير في الوقت الذي يخشى فيه الضغط الجماهيري ، ويرفض كـذلك مشـاركة الجماهير في صنع القرار على أي مستوى، وهو لا يزال يرفض السماح أو الاعتراف بالحريات الديمقراطية لهذه الجماهير، بما في ذلك بعض الحقـوق الأساسية مثل حق التجمع وحق التنظيم النقابي الحر، والحق في المشـاركة عبر استطلاعات رأي أو حتى انتخابات حرة ونزيهة.

إلا أنه بالرغم من تلك الضوابط ، يكشف لنا التاريخ عن أنه مثلمـا تـؤدي الظروف الاقتصادية الضاغطة إلى انسحاب وانحسار الحركـة الجماهيريـة تماما، فإنها تؤدي إلى انتفاضة جماهيرية صاخبة وعنيفة ، وعلى القيـادات السياسية في اليمن أن تتحسب لذلك ، كما أن علها ان تبذل جهودا أكبر فـي إطار البرنامج بحيث تستهدف الآتي:

أولاً : تطبيع المناخ السياسي لضـمان حشـد أكبـر قـدر ممكـن مـن الإجمـاع الشـعبي والمـوارد الاسـتثمارية للوفـاء باسـتحقاقات

البرنامج باعتبـاره قضـية وطنيـة تسـتدعي الالتفـاف حولهـا وصياغة اسـتراتيجية تنمويـة شـاملة للـيمن، تسـتوعب آمـال وتطلعـات الجمـاهير ممثلـة بأحزابهـا وتنظيماتهـا السياسـية المختلفة.

ثانيا : تعزيز المصداقية في التعامل مع برنـامج الإصـلاح الاقتصـادي والوعي بأهمية تكامل الإصـلاح الاقتصـادي مـع الإصـلاحات الأخرى المرتبطة به عضويا " سياسيا، إداريا، قانونيا ".

ثالثًا : تطـــوير المؤسســـات الماليـــة النقديـــة وتصـــويب أنشـــطتها وتشريعاتها ضمن سقف زمني محـدد ، وخصوصـا المؤسسـات المالية والضريبية .

رابعا : ايلاء اهتمام أكبر بقطاعـات الصـادرات وتـذليل كافـة العقبـات التي يواجهها وعدم الاتكال على الصادرات النفطيـة وحـدها فـي تمويل الموازنة العامة.

خامسا : الاهتمام بمراكـز المعلومـات والبحـوث العلميـة والجامعـات، وتطويرها ومدها بالإمكانيات اللازمـة ، حتـى يمكـن الاسـتفادة منها في تحليل الظـواهر الاقتصـادية واتخـاذ القـرار، وفضـلاً عن بذل جهود إضافية في مجالات التعليم والصـحة عـن طريـق تحديث التعليم وتطـويره بشـكل يتناسـب مـع سياسـة التحريـر الاقتصــادي ومتطلبــات ســوق العمــل المســتقبلية ، وتــوفير الاسـتثمارات المطلوبـة لتـوفير الخـدمات الصـحية المقدمـة للمـواطنين باعتبـار الإنسـان أغلـى رأس مـال ، ومـد تلـك الخدمات لتشمل كافة مناطق اليمن ومحافظاتـه دون تفريـق بـين الجنوبية والشمالية .

سادسا : تفعيل آلية شبكة الأمان الاجتماعي ببرامجها المتعددة ، ومد مظلتها لتشمل أكبر قدر ممكن من المعوزين ومن ذوي الدخل المحدود الذين تأثروا بالبرنامج وانخفاض مستوى المعيشة الناجم عن تدهور قيمة العملة الوطنية ، بهدف امتصاص الآثار الجانبية للبرنامج وتوفير المناخ المناسب لنجاحه بعيدا عن التوترات الاجتماعية الحاضنة لتفريغ العنف والتطرف.

ثم أن الأهم من هذا كله في نظر المحللين أن تحقيق ذلك يتوقف على الميل إلى تحقيق ذلك أولاً ، وهو ما يتعزز داخل المؤسسات عمدا وبصورة منهجية يمكنها حل المشكلات الناجمة عن تنوع الاقتراحات والأفكار أو تصادمها ، وهذا الميل يحتاج إلى جيل من المثقفين ونشطاء العمل الاجتماعي والوطني الذين يعتمدون في مسيرتهم على بناء تقاليد المشاركة من خلال عمل نضالي سلمي في المجالين الأهلي والسياسي يتحد مع الجماهير ويرفض الانفصال عنها أو التعالي عليها.

وسوف يتعين على هذا الجيل أن يتغلب على تشكك الجماهير في مصداقية السلطة وانتهازيتها وهو ما يتطلب عملاً مثابرا طويل الأمد ويتسم بقدر كبير من الروح الغيرية ومن التضحية بالمصالح الخاصة ، أو على الأقل المصالح الاستثنائية أو الإمتيازات الطبقية، بما يعني أنه الجيل الذي يهدم قلعة اللا مبالاة الحصينة ، وبهذا يستطيع إعادة صياغة مفهوم السياسة ومن ثم مفهوم النهضة ومفهوم الحرية بمد الجسور إلى الجماهير وتحريرها وتحرير ذاتها من النزعة النفعية والعزلة ونفخ الروح في اليمن من جديد ، فهل يا ترى

ستحتاج اليمن إلى وقـت طويـل لظهـور هـذا الجيـل إذا كنـا معنيـين بالإجابة عن التساؤل : اليمن إلى أين بعد عشرة أعوام من الوحدة ؟

٣

العنف والعنف المضاد

أن تجربـة العقـد الماضـي فـي التـاريخ اليمنـي تـدفعنا إلـى ضرورة توجيه مزيد مـن الانتبـاه إلـى التبـاين الكـامن وراء الوحـدة الظاهريـة - أن صـح التعبيـر - وتقـويم وتحليـل أشـكال الاتفـاق والاختلاف بين هذه الوحـدة الظاهريـة والانفصـال الخفـي - أن صـح التعبير أيضا - على نحو أكثر فعالية مـن الناحيـة الاجتماعيـة ، فحينمـا ينظر المرء إلى ذلـك العـدد الهائـل مـن الظـواهر الاجتماعيـة التـي أنتجتها الوحدة في الظاهر ، في حين يؤكـد الواقـع أن مـا يحـدث هـو وجود تفرقة بينة في النظر والتعامل بـين الشـمال والجنـوب بمـا يؤكـد وجود تفرقة لا توحد ، سيبدو لهذا النـاظر أوجـه اخـتلاف عميقـة فيمـا يتعلق بالوسائل التـي ينبغـي إتباعهـا بعيـدا عـن النظـرة الرومانسـية للتاريخ اليمني وديناميه ودرجة التغيير فـي الماضـي والحاضـر، ولعلـي أرى أن هذا التباين - وإثباته - يتطلب ما هو أكثـر مـن مجـرد الـتكهن والتعميم والاعتماد على تقارير الصحف الحزبيـة المعارضـة وحـدها أو الوثائق التـي تصـدرها الحركـات أو الأحـداث المتفرقـة أو التقـارير الحكوميـة ... إذ أن الملاحظـة المباشـرة والتفاعـل والدراسـة تكـون حاسمة بشكل خاص.

ومن هذا المنطلـق لا يمكـن للمـرء إنكـار وإغفـال حقيقـة أن العنف يولد العنف ، فالكثيرون ممن عانوا ويلات عنـف السـلطة - مـن التعرض للمضـايقات والمطـاردات والسـجن والتعـذيب - أو شـاهدوا زملاءهم يتساقطون من الوهن ويموتـون فـي السـجون ، خلصـوا إلـى أن السعي وراء الديمقراطية واحتـرام حقـوق الإنسـان اليمنـي يقـودهم الى طريق مسدود ، خاصة فى ظـل ظـاهرة الاخـتلال الأمنـى اليمنـى

الموجودة وكادوا أن ينسحبوا من العملية السياسية وتتكـون لـديهم قناعـة بأن سبيلهم الوحيد هو العنف وممارسته بعدوانية أشد في المقابل.

ثم أن التزام السلطة الصمت بـل ربمـا ودعمهـا لهـذا العنـف يترجم على أنه اشتراك في الجريمة ودليـل علـى ازدواج المعـايير فـي النظر إلى – وليس تطبيق – الديمقراطية تجـاه ذلـك ، فـالمقع الحكـومي وانتهاك حقوق الإنسان وسياسة السـلطة المتسـاهلة يـؤدي بالتأكيـد إلـى مواجهة وعنـف سياسـي واجتمـاعي ، ممـا يمكـن السـلطة وبعـض صانعي السياسية إلى مواجهة وعنـف سياسـي واجتمـاعي، ممـا يمكـن السلطة وبعض صانعي السياسة اليمنية من إثبـات جـدالهم المسـبق بـأن الحركات الاجتماعية لديهم حركات تجنح إلى العنـف بطبيعتهـا ومعاديـة للديمقراطية فضلاً عن إنهـا مصـدر خطـر يهـدد الاسـتقرار القـومي الوطني .

ولعله بالمناسبة نفس الحال بالنسـبة لمعتقـدات صـانعي السياسـة الأمريكية في النظر إلى الحكومـات الإسـلامية أو الحركـات الإسـلامية، ونظرا لتطلع ملايين عديـدة فـي الـيمن إلـى المزيـد مـن التحريريـة السياسية والدمقرطة ـ بمعنى التحول إلـى الديمقراطيـة وتطبيقهـا – لـن يكون من وجهة نظرنـا نشـاط هـذه الحركـات المجتمعيـة فـي الـيمن بالضرورة مصدر التهديد بـل بـالأحرى مصـدرا للتحـدي، لأنهـا فـي الأساس حركات اجتماعية أكثر من إنهـا حركـات سياسـية تهـدف إلـى خلق مجتمع ذي توجه فكري يعتمـد فـي المقـام الأول علـى الاسترشـاد بمبادئ وأهداف ثابتة عن الحرية وحـق تقريـر المصـير، وهـي الميـزة التي تمكن الشعب اليمني من تقدير أماني وآمال بعيـدة مـن أفـراده فـي سعيهم لتحديد سبل جديدة لتشكيل مستقبلهم.

لقد بات الحال مظلما ، فـلا يكـاد يمـر أسـبوع دون أن تشـهد اليمن أعمـال عنـف سياسـية أو اجتماعيـة وحسـب تقـديرات وزيـر الداخلية اليمني نفسه فإن بلاده تمكنت مـن إحبـاط ٦٢ حالـة عنـف فـي عدن وحـدها فـي العـام ١٩٩٩ اسـتهدفت الأمـن والاسـتقرار، لكـن موجات العنف لا تقتصر على عـدن فحسـب ، بـل امتـدت إلـى أبـين وشبوة والضـالع وحضـرموت جنوبـا، كمـا انطلقـت فـي محافظـات شمالية منها مأرب والجـوف وصـعدة وإب، كمـا تركـزت فـي بعـض أحياء العاصمة صنعاء.

وتتنوع أشكال العنف في الـيمن بـين تفجيـرات عبـوات ناسـفة وخطف السياح الأجانب إلى أشـكال أخـرى مـن العنـف الاجتمـاعي ، مثل صدامات القبائل مع أجهزة الدولـة ، أو تفجيـر أنابيـب الـنفط فـي حقول المسيلة في حضرموت جنوبـا ، وفـي الجـوف ومـأرب شـمالاً، مـرورا بعمليـات خطـف اسـتهدفت فتيـات وطالبـات وانتهـاء بقيـام عصابات مسلحة باختطاف بعـض رجـال الأعمـال أو أبنـاء مسـئولين كبار في الدولة .

وعلـى الـرغم مـن تعمـد الجهـات الرسـمية عـدم تـوفير إحصاءات رسمية شاملة عن عدد ونـوع عمليـات العنـف فـي الـيمن ، إلا أن صحيفة مثل " الأيام " العدنيـة نشـرت فـي مطلـع العـام ١٩٩٩ إحصائية تفيد وقوع ٤٢٨ عملية عنـف ذات طـابع سياسـي واجتمـاعي مارسـتها جماعـات سياسـية أو قبائـل أو عصـابات كانـت حصـيلتها مصرع حوالي ٢٠٢ شخصا وإصابة مئات الأشخاص.

وتطرح أعمال العنف فـي الـيمن عـدة أسـئلة تتعلـق بالهويـة والدوافع ، ومن ثم المستقبل ، وربما كان السـؤال الأول مـن هـو الـذي

يمارس العنف ؟ ولمن يوجـه رصاصـاته أو متفجراتـه ؟ ... هـل هـو عنف ضد الدولة أم ضد المجتمع أو ضـد الـذات ؟ ... ومـن أيـن جـاء الذين يمارسون العنف السياسـي ؟ ... ولمـاذا تركـزت أعمـال العنـف الاجتماعي على المحافظات الشـمالية بدرجـة أكبـر مـن غيرهـا مـن المحافظات الأخرى ؟ ... ثم كيف تفاعلـت أجهـزة الدولـة مـع منفـذي ومدبري عمليات العنـف ؟ ... ولمـاذا لـم يـتم تطبيـق قـانون إعـداد الخاطفين الذي صدر فـي صـيف ١٩٩٨ ثـم مـا هـو مسـتقبل هـذه الظاهرة ؟

وللإجابة علـى مثـل هـذه التسـاؤلات وغيرهـا مـن علامـات الاستفهام ينبغي التمييز بين أشكال وأنواع العنـف السـائد فـي المجتمـع اليمني، فهناك نوعان رئيسيان من تلك الأشكال هما :

أولاً : عنف سياسـي تمارسـه منظمـات سـرية ضـد أجهـزة ورجالات الدولة أو ضد السـياح الأجانـب بهـدف إبـراز العضـلات أو إثبات الوجود أو للضغط على الدولة للإفراج عـن بعـض المعتقلـين مـن أنصار هذه المنظمات ، ويمكن القول بأن مثل هـذا النـوع مـن العمليـات بدأته عناصر دينية متطرفة ضد قيادات الحزب الاشـتراكي اليمنـي منـذ اليوم الأول لتوقيـع إعـلان الوحـدة فـي ٢٢ مـايو ١٩٩٠، وبـدأ فـي صورة الاغتيال السياسـي المباشـر، لكنـه وصـل إلـى حـد اختطـاف رهائن أجانب على نحو ما جرى في أبين قبل نهاية ١٩٩٨.

وتعتبر الأجهزة الأمنيـة إن العنـف السياسـي فـي الـيمن هـو الأخطر لجهة أن مدبريـه ومنفذيـه محترفـون، ولهـم دوافـع تتجـاوز الانتقام من الضحية إلى حد وضع شروط تمس هيبـة الدولـة علـى نحـو ما فعل أعضاء ما يسمى " جـيش عـدن وأبـين " بزعامـة أبـو الحسـن

المحضـار. " اعـدم " – والـذين نفـذوا عمليـة اختطـاف السـياح البريطانيين في ابين – ديسـمبر ١٩٩٨. إذ أن أهـدافًا تنظيميـة تتجـاوز حدود اليمن إلـى حـد تهديـد اسـتقرار نظـام الحكـم فـي عـدة دول عربية ... كما للتنظيم علاقات وروابـط تنظيميـة مـع جماعـات دينيـة عربية مماثلة تقيم في الخارج حسبما عبـر أبـو حمـزة المصـري الـذي يقيم في لندن ، والذي كان يدير عملية أبين مـع أبـو المحضـار بواسـطة جهاز هاتف جوال.

ثم تدرجت عمليـات العنـف السياسـي فـي الـيمن مـن مجـرد عمليات اغتيال تستهدف الحـزب الاشـتراكي خـلال الفتـرة مـن ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤، إلى عنف سياسي يرتـدي ثوبـا دينيـا بـدا واضـحا فـي الفترة من ١٩٩٤ حتى الوقت الراهن ، والـذي دشـن نفسـه فـي هجـوم مسلح بأعداد غفيرة شنتها كـوادر فـي تنظـيم يـدعي " الجهـاد " ضـد القبور والأضرحة ودور العـرض السـينمائي والأنديـة الاجتماعيـة فـي عدن في الأيام الأولى من سبتمبر ١٩٩٤.

وتطورت هـذه العمليـات إلـى حـد محاولـة اغتيـال وزيـر الداخلية اليمني في كمـين نصـبه لـه المتطرفـون الـدينيون فـي أحـد شوارع العاصمة " صنعاء " في أغسطس ١٩٩٨، وصـولاً إلـى التهديـد بتفجير فوضى عارمة، اتخذت مظهرا مزعجا من خـلال انتقـال حـوالي ٤ آلاف عنصر من تنظيمـي " الجهـاد " و" جـيش عـدن وأبـين " إلـى محافظات الشمال مأرب والجوف هربا مـن الملاحقـات الأمنيـة، وأنـي لأخشى من اتساع رقعة العنف بشـكل درامـي فـي هـاتين المحـافظتين اللتين كانتا ولا تزالا – سـاحة لأعمـال العنـف ، شـنها شـباب القبائـل

ضد قوات الجيش والشرطة والأمن المركـزي فـي ٢ يوليـو ١٩٩٨ ولـم تتوقف – ربما حتى الآن.

وينصب الاتهام علـى وجـه الخصـوص علـى الجنـاح الـديني المشارك في حزب التجمـع اليمنـي للإصـلاح ، غيـر أن قيـادات هـذا الحزب تنفي تورطها في دعم ورعاية ظاهرة العنـف فـي الـيمن وتوجـه – بدورها – الاتهـام إلـى قيـادات فـي الجـيش والشـرطة كانـت قـد تورطت بشـكل أو أخـر فـي تجاهـل هـذه الجماعـات الناشـطة بـل وتزويدها بأسلحة أوتوماتيكيـة ومتفجـرات ، لكـن التحليـل الموضـوعي يذهب في اتجاه أخر، هو أن عوامل ودوافع العنف موجـودة فـي الواقـع اليمني كما أنه لا ينقصها السلاح المتوفر على نطاق واسع في اليمن.

ففي تقرير لصـحيفة " الأندبنـدنت " البريطانيـة الصـادرة فـي ١٢ مارس ١٩٩٨ جاء أن كل بيت في اليمن تتـوفر فيـه مـن ٣ إلـى ٥ قطع سلاح ، وأن ٥٥ مليون قطعة سلاح منتشرة فـي المجتمـع اليمنـي ولا تملك الدولة السيطرة عليها ، والأخطر مـن ذلـك انتشـار واسـتقرار عبـارة " أن السـلاح زينـة الرجـال فـي الـيمن " ، ورصـد مراسـل الأندبندنت في صنعاء ظاهرة أن كل طفـل يولـد يحصـل علـى قطعـة سلاح من والـده، كمـا يحصـل علـى قطـع أخـرى – كهديـة – مـن الأقارب، فالناس فـي الـيمن – علـى حـد قـول المراسـل – يقـدمون السلاح كنوع من الهدية في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

وفي تقرير لصحيفة " الأهـرام " القاهريـة كتـب موفودهـا إلـى صنعاء في ٢٢ أغسطس ١٩٩٨ ... أرجع انتشـار عمليـات العنـف فـي اليمن إلى سهولة استقطاب بعـض العناصـر للعمـل التخريبـي بمقابـل مادي مغر ، مستغلين الظـروف الاقتصـادية الصـعبة، وتـوافر العديـد

من المواد المستخدمة لأغراض التفجير سـواء كانـت قنابـل أو عبـوات ناسفة أو قذائف متوفرة في الأسواق المحليـة والأمـاكن غيـر الخاضـعة للسيطرة الأمنية وبأسعار زهيدة ، إذ يصـل سـعر القنبلـة إلـى نحـو ٤ آلاف ريـال أي مـا يعـادل ٣٠ دولارا ، والكلاشـينكوف إلـى ٦ آلاف ريال، والقذائف إلى ١٥ ألفا والمسدس يتـراوح سـعره بـين ١٥٠٠ إلـى ٢٠٠٠ ريال حسب نوعه وحالته.

كما أن هناك أسواقًا خاصة ومعروفة لبيـع كـل أنـواع الأسـلحة علنًا ومنها سوق " حجانة " على مسـافة قريبـة مـن صـنعاء، والآخـر سوق " الطرح " شمال العاصمة ، والخلافات القبليـة تسـتخدم فيهـا كافـة الأسلحة عدا الدبابات والطائرات خاصة فـي مـأرب والجـوف وخـولان وغيرها من الأماكن التي تشـهد الصـراعات القبليـة ، ويسـتحيل علـى الدولة أن تتدخل في هذه المناطق ، كمـا يسـتحيل علـى الجـيش اقتحـام هذه المناطق الجبليـة الـوعرة حيـث يسـهل نصـب الكمـائن، فـوزير الداخلية نفسه كاد يلقي مصرعه في كمين نصب لـه مـن مجهـولين فـي محافظة الجوف ونجا منه بأعجوبة.

وفي تحقيق نشرته مجلـة " المجلـة " الصـادرة فـي لنـدن عـن ظاهرة بيع السلاح في اليمن نفـي أحـد تجـار السـلاح المعـروفين فـي اليمن أن تؤثر الإجراءات التي اتخذتها الحكومـة اليمنيـة لتنظـيم وحمـل وبيع الأسلحة في المدن اليمنية، وقال أن هـذه الإجـراءات سـوف تزيـد أسعار البيع في السوق وهو ما يهدف إليـه البـائع دائمـا، وعـن كيفيـة سماح الجمارك الرسمية بدخول هذه الأسلحة قـال التـاجر " بعـد حـرب ١٩٩٤ سمحت الحكومة للتجار باسـتيراد السـلاح ، لأنهـا وجـدت فـي ذلك فائدة كبرى كون أن الدولة تأخـذ نصـف كميـة السـلاح المسـتورد

كنوع من الضرائب ، والتاجر مستفيد من ذلـك بشـكل كبيـر، حيـث أن أسعار السلاح في الخارج أكبر من هذا بكثير، ممـا يـوفر علـى التـاجر معاناة ومخاطر عمليات التهريب ونفقاتها الباهظـة مـن مصـدرها حتـى تصل إلى مسـتودعاتها ، ومـن الطبيعـي أن يـأتي بهـا عبـر أسـاليب شرعية وعبر المنافذ والقنوات الرسمية.

وكانـت الحكومـة قـد سـمحت للجنـوب والمتطـوعين الـذين شاركوا في حرب ٩٤ بامتلاك ما يقع تحت أيـديهم مـن أسـلحة تخـص القوات الجنوبية، الأمر الذي أدى إلـى انتشـار الأسـلحة الثقيلـة ومـدافع مضادة للطائرات ومنصات إطلاق صواريخ كاتيوشا فـي يـد المـواطنين الذين باعوها في الأسواق واستقرت أخيـرا فـي يـد شـيوخ القبائـل، إذ تتباهى كل قبيلة بحجم ونوع الأسـلحة التـي تمتلكهـا وفـي كثيـر مـن الأحيان تطلق قذائف مدفعية في الهواء كنوع مـن اسـتعراض القـوة فـي مواجهة قبائل أخرى أو رجال الشرطة.

وفي ظل ظاهرة من هذا النـوع يصـعب السـؤال عـن دوافـع العنف ، فوجود السلاح بغزارة يغري علـى ارتكـاب أعمـال عنـف ولا سيما حين تتوفر بشكل واضح مبررات الغضب.

ثانيا : عنف اجتماعي، ويلاحـظ انـه حتـى عـام ١٩٩٦ ورغـم التوترات السياسية والاجتماعية التـي شـهدتها الـيمن وأبرزهـا بـالطبع حرب صيف ١٩٩٤، لم تقع حادثة اختطاف واحـدة ضـد سـياح أجانـب أو خبراء ، لكن في مطلع عام ١٩٩٦ بـدأت ظـاهرة خطـف الأجانـب، عندما قامت مجموعة فـي محافظـة صـعدة شـمال صـنعاء باختطـاف خبيرين أمريكيين يعملان في شـركة " هنـت " لتكريـر البتـرول، وتـم الإفراج عنهمـا بعـد وسـاطة زعمـاء القبائـل وكانـت دوافـع عمليـة

الاختطاف هي إجبار الشرطة على الإفراج عن أحد المتهمين في قضية جنائية.

وتبدو أن مرونة قوات الشرطة، وتدخل القبائل للإفراج عن الرهائن أغرب باقي القبائل التي لها مطالب لدى الدولة إلى القيام بعمليات اختطاف للرهائن الأجانب ، وهكذا شهد عام ١٩٩٨ وحده ٤٢ عملية اختطاف ، اقترن بعضها بتعرض الرهائن للأذى على يد الخاطفين أو على يد قوات الشرطة كما حدث في مذبحة أبين التي راح ضحيتها ٤ من الأجانب – ٣ بريطانيين واسترالي واحد – وعلى الأكثر من هذا نجد أن أشكال وأنماط العنف الاجتماعي تتنوع بين :

١ – خطف الأجانب.

٢ – خطف رجال الأعمال وأبناء السياسيين.

٣ – خطف الفتيات.

٤ – الثأر القبلي.

٥ – تفجير أنابيب النفط جنوبا وشمالاً.

٦ – السيطرة بالقوة على أراضي المواطنين وممتلكاتهم.

ومع هذا التنوع أصبح من اليسير أمام من يطالع الصحافة الأهلية والحزبية الصادرة في صنعاء وعدن أن يقف في كل يوم على كم من أحداث العنف التي لا تشبه من حيث العدد ولا من حيث الطابع أي أحداث عنف أخرى في العالم، وهو ما يعني أن هناك خصوصية ونمطًا يمنيا في إنتاج العنف ، ومن التجني بمكان رمي المسئولية على العصبية القبلية وحدها والثأر واعتماد السلاح لحل الخلافات ، فالواقع أن أسبابا كثيرة تقف خلف ظاهرة انتشار العنف

الاجتماعي وتنوعه، يمكن رصدها في تقريـر المنظمـة العربيـة لحقـوق الإنسان لعام ١٩٩٨ وما بعـده حيـث يقـول: أن الـيمن يواجـه معانـاة التحديث في واقع اجتماعي تسـوده القبليـة والعشـائرية وتختلـف البنـي القانونية والسياسية والاقتصادية.

ومع تفصـيل التقريـر للأثـار التراكميـة للإخـتلالات الإداريـة والأبعاد الاقتصادية لحرب ٩٤ وظـاهرة التمييـز فـي تـولي المناصـب على أساس النفـوذ القبلـي أو الانتمـاء السياسـي أو الإقليمـي، يرصـد الباحثون والمحللون ظاهرة تراجع سلطة الدولـة فـي بعـض المحافظـات والمناطق ، وتقدم سـلطة القبيلـة لمـلء الفـراغ ، ويجـد المحللـون أن هناك مديريات بكاملها لا تحكمها السلطة ، وإنما تخضع لحكم القبائل.

ومن الوقائع الدالـة علـى ذلـك مـثلاً أن قبيلـة " آل غسـيل " بشبوة استمرت تواصل عملية الإشراف على نقطـة تفتـيش خاصـة بهـا إقامتها في منطقة " حنيقة " التـي تقـع علـى الطريـق الرئيسـي الـذي يربط بين محافظتي شبوة وأبـين – الجنـوبيتين – وعمـدت إلـى تفتـيش واحتجاز السيارات المـارة التـي تحمـل لوحـات عسـكرية وحكوميـة، وتقول شخصيات فـي قبيلـة " آل غسـيل " : أنهـا تقـوم بهـذا العمـل للضغط على السلطة لإحضار عقيد في الأمن المركـزي أقـدم علـى قتـل شخصين من أفراد القبيلة وآخرين.

وعلى هذا المنـوال وكنتـاج طبيعـي لمعطـي خـاص، تـذوب وتتلاشى تدريجيا سلطة الدولة ، بل أن هذه السـلطة تتحـول فـي أحيـان كثيرة إلى جزر عائمة محاصرة بالعديد من الجزر المسـاوية لهـا بـالقوة ورد الفعل ، وهي جزر يدبر شئونها شيوخ القبائـل ، فتتحـول إلـى مـا هو أكبر من المستعمرة وأقرب إلى هيكليـة الـدول ، الواجـب مـن قبـل

نظريتها في صنعاء احترام أعرافهـا وقوانينهـا ونظمهـا، وأيـة محاولـة لاختراق حدود القبيلـة المرسـومة أو التحـدث عـن السـلطة المركزيـة يستنهض حمية رجال القبائل ويستنفر فـيهم الـروح القتاليـة دفاعـا عـن الحدود الطبيعية ، ورفضا للتدخل في شئون السيادة.

وبإضافة بعد آخر إلى أسباب انتشـار العنـف فـي الـيمن يمكـن ملامسة شيئين يعدان من معالمها البارزة همـا العنـف والفسـاد ، فلهـذين الغولين القدرة على النماء والبقاء والتوسع والتحـدي لأيـة محاولـة للحـد من سطوتهما بالتقويض والحصـار، فـالعنف هـو السـمة الغالبـة فـي علاقات كل مكونات وأطراف المجتمع مع بعضـهم الـبعض، ابتـداء مـن عنف السلطة، وسلطة المدرسة القمعيـة وحتـى المنـزل وأفـراد العائلـة الواحدة ، ولا يمكن لهذا القمع الـذي أخـذ لنفسـه صـفة قانونيـة الا أن يخلـق أدواتـه ووسـائله للاحتمـاء مـن عنـف الآخـر وامتصاصـه وامتصاص ضرباته.

وفضلاً عن هذا تـأتي علـى رأس قائمـة الأوضـاع التـي أدت إلى انتشار العنف وتحـول دون تحـديث المجتمـع ، واسـتنهاض قـوى ومؤسسات المجتمـع المـدني الحديثـة فـي مواجهـة البنـي التقليديـة ، مشكلة الأمية الثقافية ، ووفقًا للمعلومـات الـواردة فـي صـحيفة " رأي " العدد ١٠٦ ومقارنة مع أكثر الدول تخلفًا في العـالم اليـوم ، تـأتي الـيمن في ذيل القائمة في أمور كثيرة ، وبشـكل خـاص فـي الجانـب الثقـافي والفكري ، حيث أن نسـبة الأميـة بـين النسـاء خاصـة فـي الأريـاف أكثرمن ٨٧% ، وبين الـذكور ٦٧% ، كمـا أن الاحصـاءات المتـوفرة عن اليمن عن توزيـع الصـحف تقـول أن معـدل الصـحف والمجـلات

التي توزع يوميا لا تتجاوز ١٠ آلاف نسخة من مجمـوع السـكان البـالغ عددهم أو يزيد عن ١٩ مليون نسمة .

كما أن عدد الكتب التي تطبع سـنويا فـي الـيمن لا يزيـد عـن عشرة كتب ، وذلك يعنى أن لكـل ١٦٠ ألـف شـخص كتابـا واحـدا ، وبالنسبة لصحف ومجلات الاطفال ، فإن نصـيب كـل ٢٠٠ ألـف طفـل نسخة واحدة ، ناهيك عن غيـاب المكتبـات العامـة ، وعلـى كـل فـإن اليمن بهذا الوضع تعيش حالـة مـن الاسـتقطاب الفكـري ، ومـن أهـم مظاهرها الموقف العدائي الذي يتخذه كل تيـار فكـري مـن الآخـر، دون محاولة حقيقية لتفهم فكـر أو محاولـة التواصـل معـه ، وتصـل هـذه الحالة إلى أقصى مراحل الخطورة فـي حالـة نفـي الآخـر أو اسـتعداء السلطة القائمة ضده .

من هنا تشهد اليمن حاليا ما يربو علـى ألـف حالـة قتـل سـنويا بسبب الثـأر وفقًـا لإحصـاءات نشـرتها صـحيفة " رأي " فـي مطلـع التسعينات ، يقول باحثون : أن أكثـر مـن ٧٥ % مـن القبائـل اليمنيـة لديها قضايا ثار فيما بينها، وتـزداد الظـاهرة خطـورة واتسـاعا بـرغم التقدم التكنولوجي في العالم كله ، وهو مـا يطـرح وجـود مشـكلة فـي عملية ضبط المفاهيم المستخدمة ، خاصـة وقـد شـملت الظـاهرة فئـات المثقفين والمتعلمين الـذين يمارسـون الثـأر بأنفسـهم دون اللجـوء إلـى مؤسسات الدولة ، ربمـا لأن القضـاء ضـعيف ، والدولـة بـلا هيبـة، والناس يبحثون عن سلطة تنفيذية تنظم لهـم حيـاتهم وتحسـم خلافـاتهم، وعندما غابت ، أو لم يجدوها ، فروا إلى الأعـراف القبليـة وإلـى جـدار القبيلة طلبا للحماية ، ويقول أحد زعمـاء القبائـل : هـذه ظـاهرة زينـة ورثناها عن أجدادنا وما فيهـا إلا المصـلحة ، فالـذي يقتـل فـردا مـن

عشيرتنا برصاصة نقتل واحدا منهم بعشر رصاصات والذي يخطف عجلاً، علينا أن نخطف رأس فرد منهم ، وإن كانت هي الدولة.

إن حالات الثأر التي تشهدها اليمن ، تعكس درجات من العنف والقسوة القبلية أيضا ، كما أنها تكشف أن الثأر ليس ظاهرة جديدة في المجتمع اليمني ، بل لها تاريخ يمتد من تاريخ نشوء القبيلة، وترتبط بالمجتمعات ذات التركيبة الأولى التي تلعب فيها رابطة الدم والقرابة دورا مهما وأساسيا في تشكيل هذه القبيلة.

لذا فإنها ليست ظاهرة سطحية عابرة يمكن معالجتها بقانون ، بل هي ظاهرة مركبة لها خمسة أبعاد : اجتماعية، نفسية، ثقافية، اقتصادية، سياسية، فإذا كان الثأر جزءا من ثقافة القبيلة، وظاهرة اجتماعية تمارسها فإن الصراع الذي ينتج عنه الثأر سببه البحث عن صورة القبيلة لدى القبائل المتجاورة أحياناً ، إذ أن فقد شخص من القبيلة يجعلها في وضع متدن أمام القبائل الأخرى، كونهم يعتقدون أن هذه القبيلة قد أبيح دمها ، لذا يحدث خلل في البناء الاجتماعي للقبيلة، ويتولد شعور بالانتقام لدى أفرادها فتربي الأم أبنها منذ الصغر على الثأر، والأقارب يدفعون بهذا الاتجاه فتتحول القضية إلى تنشئة سيكولوجية يكبر أفراد القبيلة عليها، وتصبح جزءا من ثقافتها.

أما سياسيا ، فقد وجد الباحثون أن لها أسبابا وجيهة، إذ وظفت هذه الظاهرة منذ الاستعمار البريطاني في الجنوب ، الحكم الأمامي في الشمال ، حيث تمت إثارة الفتن بين القبائل ، أو ما يسمى بنظام " فرق تسد " في الجنوب حماية للاستعمار والحد من حدة القبيلة التي تهدد وجودهم ، ومازال هذا التوظيف مستمرا حتى الآن، فالسلطة في اليمن ما زالت تستفيد من صراع القبائل فيما بينها وكان

كثيرون قد تطرقوا إلى ظاهرة التوظيف السياسـي لهـذه الظـاهرة، إلـى خطورة توظيف الثأر لإضعاف القبائل اليمنيـة عـن طـرق إثـارة الفـتن فيما بينها لإشغالها عن المطالبة بحقوقها، فتعـددت تبعـا لهـذا نتـائج مـا أفرزه هذا الوضع، إذ اتجهت القبائل لممارسـة الثـأر مـن الدولـة عـن طريق اختطاف السياح، وتفجير أنبـوب الـنفط فـي مـأرب، واختطـاف مدراء المشاريع في منـاطقهم وتـارة تلجـأ القبائـل إلـى القتـل العمـد والمباشر.

وتؤكد إحصـائية صـادرة عـن وزارة الداخليـة مصـرع ألـف شخص سنويا في معارك ثأر بـين القبائـل ويعـود انتشـار الثـأر بـين القبائل إلـى عـدة أسـباب هـي : ضـعف السـلطات القضـائية وعـدم استقلاليتها مما يلحق الظلم بعـدد كبيـر مـن النـاس، ويجعلهـم يفقـدون ثقتهم في القضاء، فيلجئون إلى الأعراف القبليـة التـي قـد يجـدون فيهـا العدالة المفقودة ، افتقار اليمن لمؤسسـات تثبـت وتكـرس قاعـدة دولـة النظام والقانون، حيث استفحل الفسـاد فـي كافـة المؤسسـات ممـا دفـع بالأجهزة الأمنية إلى الانحياز لمن يملـك ومـن يـدفع ومـن لـه نفـوذ، ضعف السلطة التنفيذية التي لا تستطيع فـي كثيـر مـن الأحيـان تنفيـذ الأحكام الصادرة من المحاكم فيـرى النـاس فـي شـيوخ القبائـل سـلطة أعلى من سلطة الدولة وصار معروفًا أن كـل شـيخ قبيلـة يمتلـك سـجنًا خاصا داخل قصره، تنفذ من خلالـه الأحكـام العرفيـة التـي يصـدرها، وأخيرا فإن الدولة دخلت طرفًا فـي قضـايا الثـأر، فالضـباط ينحـازون عندما تكون قبيلتهم طرفًا في صراع مسلح مع قبيلـة أخـرى، ممـا جـر المؤسسة العسكرية إلى مستنقع الحروب القبلية.

ففي محافظة تعـز مـثلاً، جـرى اشـتباك مسـلح اسـتعمل فيـه مختلف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة بـين قبيلتـين مـن قبائـل المخـلاف شـرعب، ونـتج عـن الاشـتباك وقـوع قتيـل، وإصـابة ١٢ مواطنًـا ومواطنة تم نقلهم إلى مستشفى الثورة في تعـز لمعـالجتهم، وفـي نهايـة ديسمبر ١٩٩٨، وقع اشتباك بـين قبيلتـي بنـي النضـر وبنـي الأحمـد بسبب قضية ثأر، ولقـي ٧ أشـخاص مصـرعهم ، و٢٠ جريحـا بيـنهم نساء وأطفال في الاشـتباكات المسـلحة التـي دارت بـين قبائـل الجهـة وبني النضر، والتي استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة والخفيفة.

وقد رفضـت تلـك القبائـل المتحاربـة الوسـاطة التـي بـذلتها قيادات عليا في الدولة وشخصيات قبلية نافذة ... كمـا عجـز أكثـر مـن عشـرة أطقـم أرسـلتها الدولـة عـن فـض الاشـتباكات ، غيـر أن الملاحظـةالأخطر مـن المـواطنين بالمنطقـة تؤكـد أن تـأخر الدولـة ووجود عناصر من القوات المسلحة بينهم ضـابط معـروف، أسـهم فـي إذكاء نار الفتنة وتفاقهما، ويذكر أن الحرب كانت قـد انـدلعت بـين هـذه القبائل منذ عـدة أشـهر، وسـقط خلالهـا عشـرات القتلـى والجرحـى، وتهدمت منازل وأحرقت مـزارع، ولـم تحـرك الدولـة سـاكنًا الا فـي وقت متأخر للغاية.

وفي هذا الجو المشحون بالإثـارة والملبـد بـالغيوم، تخيـل مـاذا يحدث في حالة إذا نشر خبر كاذب بهـذا الخصـوص بـين القبائـل ؟ ... وعلى سبيل المثال كان خبر كاذب قـد نشـر فـي مطلـع العـام ١٩٩٩، وكاد أن يؤدي إلى فتنة بين القبائل يقول : أصيبت الأوسـاط القبليـة فـي مديرية أحور محافظة ابـين بحالـة مـن الـذعر والقلـق مسـاء التاسـع والعشرين من ديسـمبر ٩٨ عنـدما أشـيع خبـر كـاذب بـأن قبيلـة آل

العميس أقدمت على قتل واحد مـن أفـراد قبيلـة آل علـي انتقامـا علـى مقتل والدهم الذي قتل في مطلع أكتـوبر الماضـي فـي اشـتباك بينهمـا على شعب- وقد حدث هذا بالفعل – ويصـادف أن تنتشـر الشـائعة فـي وقت كانت مجـاميع قبيلـة آل العمـيس متواجـدة فـي الأسـواق، ممـا اضطروا معه الاختفاء من الأسـواق، تحسـبا لـرد فعـل مـن قبيلـة آل علي، ووصلت حدة الأمر إلى إخـراج مرضـاهم مـن المستشـفى، وقـد وضع أفراد القبيلتين فـي المنـاطق مترامـية الأطـراف عنـد سـماعهم الخبر في وضع حالة تأهب حتـى ظهـر اليـوم التـالي حـي تبـين أن الخبر كاذب، ترى هـل كانـت الدولـة وراء تسـريب هـذه الشـائعة أو الخبر الكاذب ؟ ... مجرد سؤال.

وتنقل الصحف أيضا، عن شهود عيـان، أنـه علـى الـرغم مـن وجود توتر بين القبيلتين مترتب علـى اشـتباكات، جـرت بينهمـا خـلال عام ١٩٩٨، وأسفرت عـن مصـرع ٦ أشـخاص وجـرح ١٤ شخصـا من الطرفين، إلا أن أجهزة الأمن لـم تبـادر إلـى إنشـاء نقـاط حراسـة إضافية لمنع احتكاكات خاصة في الأسواق والأمـاكن العامـة فـي حـين نجد في المقابل، أن مشايخ مديرية أمن محافظـة الضـالع مـثلاً، نجحـوا في إيقاف القتال بـين آل الشـهادي وآل الطيرمـي الـذي دام أسـبوعا، وأسفر عن مصرع شخص وإلحـاق الضـرر المـادي بـالطرفين وكـان القتال بدأ بسبب قضية ثأر بين القبيلتـين، لكـن تـدخل مشـايخ المديريـة ومدير الأمن ساهم في التوصل إلى هدنة تـم بمقتضـاها وقـف المعـارك لفتح المجال أمام المصالحة.

والواقع أن الكلاشـينكوف صـار لغـة الحـوار لإدارة الخلافـات العشـائرية بـين القبائـل، وقـد أدى إلـى تصـعيد التـوتر وتصـدير

الإضطرابات، وأوجد لغة مغايرة للحـوار فـي حسـم الأحـداث، تسـتند إلى مفردة القوة ومنطق البارود والحديد، وهـو مـا يخلـق حالـة يفلـت فيها الزمام عن السيطرة، وأن لعبة السلاح لم تعـد السـلطة وحـدها هـي الممسكة بزنادها، بل أن الفوهة توجـه فـي كـل اتجـاه بمـا فـي ذلـك صوب السلطة نفسها وهذا هو مكمن الخطر، وقد لاحـظ المراقبـون مـن هذا الاتجاه أن عمليات الاختطـاف فـي الـيمن كانـت بـدأت باختطـاف اليمنيين وليس الأجانب ، كما أنها كانـت تتركـز علـى عـدة قطاعـات هي:

- أولاد السياسيين وشيوخ القبائـل لأغـراض سياسـية أو قبليـة وكنوع من الثأر.
- رجال الأعمال والأثرياء بهـدف إجبـار الرهينـة علـى دفـع فدية مالية.
- الأجانب بهدف إجبار الدولة علـى تقـديم مشـروعات تنمويـة وخدمات خاصة في المحافظات النائية والتي تعاني الإهمال.
- خطف الفتيات والاعتداء عليهن أو ابتزاز أهاليهن.

ويلخص حادث وقع فـي مطلـع التسـعينات فـي مدينـة شـبام نموذجـا للعنـف العشـوائي الموجـه ضـد شخصـيات قبليـة وأخـرى سياسية، فقد أطلقت مجاميع مسلحة، النـار مـن أسـلحتها الآليـة، باتجـاه منازل آل عبيد الاه وآل سليم بجوجة، ولـم تحـدث أيـة أضـرار سـوى تكسير بعض الأثاث في المنازل التي اخترقتهـا الطلقـات الناريـة ، كمـا تعرض سكرتير ثاني الحزب الاشـتراكي بمركـز شـبام لإطـلاق النـار في ذات الوقت وذلك عندما كان متوجها إلى منـزل خالـه الـذي تعـرض هو الآخر لنيران الأسلحة الآلية.

كما يذكر أن ما حدث خـلال أيـام عيـد الفطـر المبـارك فـي يناير ٢٠٠٠ كان نتيجة تطور خـلاف وقـع بـين آل نصـار وآل سـليم، إذ واصل ثلاثة من آل نصـار إطـلاق الرصـاص – عشـوائيا – علـى منازل آل سليم لإبلاغهم بأن لهم ثأرا وأنهم متربصون حتى تحقيقه.

وتعطي واقعة رجل الأعمـال المقـاول المعـروف عبـد الحكـيم شمسان بعدن في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٨، بعـد خروجـه مـن المسـجد يـوم الجمعة، ونقله إلى مأرب نموذجا للاضـطراب الأمنـي والقلـق المـرتبط بتكرار هذه العمليـات، فقـد أعلـن الخـاطفون عـن هـويتهم، وحـددوا شروطهم للإفراج عنه، لكن سلطة الدولـة لا تمتـد إلـى بعـض منـاطق محافظة مأرب مما أطال في مـدة الاختفـاء وأعطـى الخـاطفين فرصـة المساومة بالمزايدة في المطالب .

وكذلك تمثل حادثة اختطاف صـبي – ١١ عامـا – نجـل عضـو مجلس النواب والقيادي في الحزب الحاكم محمود خالـد نـاجي مـن أمـام مدرسته وسـط الحـي الدبلوماسـي فـي صـنعاء فـي ديسـمبر ١٩٩٨ نموذجا أخر يعبر عن الانفلات الأمني إذ صار السـؤال المطـروح هـو: إذا كان ابن مسئول كبير في الدولـة لا يـأمن علـى نفسـه فـي وسـط العاصمة فهل يأمن الأجانب ؟

وكانت عناصر مجهولة أقـدمت علـى خطـف سـيارة هيلـوكس موديل ٩٧ تتبع رجل الأعمـال المعـروف هائـل سـعيد بـالقرب مـن منطقة سـدبة مديريـة القطـن بـالخط الـذي يـربط وادي حضـرموت بالساحل ، وتؤكد المعلومات عن الواقعـة أن الخـاطفين ظنـوا أن رجـل الأعمال موجود داخل السيارة ، وقد أجبروا السـائق علـى التوقـف بعـد أن طاردوه وأطلقوا الرصـاص فـي الهـواء، ولمـا لـم يجـدوا رجـل

الأعمال قاموا بنهب محتويات السيارة ووجـدوا مبلغًـا يقـدرة بـــ ٢٦٠ ألف ريال.

وفي صحيفة الطريق والتـي نشـرت عـن تلـك الواقعـة، فـي العدد نفسه، نطالع مناشدة تقدم بها عـدد مـن العـائلات مـن آل شمسـان وآل بريــك وآل كرمــوم وآل الكعكــس وآل الســقاف إلــى رئــيس الجمهورية يطالبونه سرعة التدخل للإفـراج عـن رجـل الأعمـال عبـد الحكيم شمسان الذي اختطفه مسـلحون مـن قبيلـة ظبيـان، وجـاء فـي المناشدة تقدير لدور الدولة في الإفراج عن السـياح الألمـان فـي منطقـة بني ظبيان، وكان هذا النداء هـو الثـامن مـن نوعـه دون إفـراج عـن رجل الأعمال ، وقالت الصحيفة: أن أهل المخطـوف قـد تلقـوا أشـعارا بأن الخاطفين سوف يطلقون سراح عبد الحكـيم شمسـان مقايضـة بـاثنين من أخوته أو أقاربه.

وإضافة إلى هذا كلـه، فقـد أدى التـدهور الاقتصـادي وانتشـار البطالة إلى ذيوع ظاهرة قيام عصابات مسلحة بقطـع الطـرق الرئيسـية، والاعتـداء علـى السـائقين والمـواطنين، وإجبـارهم علـى تسـليم مـا يمتلكونه من أموال أو بضائع ، وقد نشرت صـحيفة الأيـام فـي ديسـمبر ١٩٩٨، خبرا يفيد بقيام مسلحين ملثمين يستقلون سـيارتين لا نـد كـروز شاص بمهاجمة ثلاثة عمال فـي سـيارة لا نـد كـروز صـالون تابعـة لإحدى شركات الـنفط العاملـة بحقـول المسـيلة فـي مديريـة القطـن، محافظة حضرموت، وعندما أوقـف السـائق السـيارة، قفـز المسـلحون من سيارتهما وأشهروا أسـلحتهم باتجـاه العمـال الثلاثـة، وكـان بيـنهم خبير هندي ، واستولوا على أموال العمال واقتـادوا السـيارة إلـى مكـان

مهجور حيث تم تفكيكها وبيع قطع الغيار إلى محطات متخصصة في بيع الأجزاء المسروقة.

وفي مطلع يناير عام ١٩٩٩، نجد صورة أخرى من صور قطع الطريق على المسافرين حيث كان مغتربون قادمون من المملكة العربية السعودية عن طريق مأرب – وادي حضرموت – وهم من آل بلحماض والجابري، كانوا يستقلون سيارتين ، لاحظوا أن سيارة هيلوكس تطاردهم ، فأبلغوا شكواهم إلى أحد الأطقم الأمنية، فأخبروهم أن هذه السيارة تتبع أمن الطرقات ، فاطمأنوا، وبعد حين على الطريق فوجئوا بأنها تعترض طريقهم، وترسل إشارات ضوئية تعني أن يتوقفوا، ثم نزل رجال مسلحون واجبروا ركاب السيارتين على تسليم الأموال التي بحوزتهم، فسلموا ٤٠ ألف دولار، و١٥ ألف ريال سعودي و٦٠٠ ألف ريال يمني، وعندما تساءل الركاب عن سبب مصادرة أموالهم، رد عليهم أعضاء الطاقم العسكري بإطلاق الرصاص في الهواء ثم شهروا أسلحتهم في وجوههم مما أضطرهم إلى ركوب السيارتين نادمين، وهذا ناهيك عن النماذج الكثيرة لوقائع أقدمت فيها العصابات المسلحة على اقتحام المحلات التجارية في عز الظهر، والاستيلاء على محتوياتها.

ونخلص من هذا، أن نشأة ظاهرة عدم الانتماء والسطحية الشديدة بجانب العنف الذي يعاني منه المجتمع اليمني، يرجع في مجمله إلى عجز الدولة على التعامل مع مجمل القضايا التي يعاني منها المجتمع، وعلى هذا فإن ظاهرة اختطاف الأجانب التي نبعت من اختطاف اليمنيين في الأصل، تتحملها جهة واحدة هي الدولة ... فالمناطق التي يعيش فيها رجال القبائل محرومة جدا من أبسط

الخدمات الضرورية لحياة كريمة، فيضطر الخاطفون إلى الضغط على الحكومة لإقامة خدمات لمناطقهم مثل المدارس والمستشفيات ومشاريع زراعية ، ومناطق قبائل تحولت إلى مناطق أشبه بمناطق البدو والرحل ، وذلك بعد أن تركزت الثروة في أيدي عدد من اللصوص.

ورغم أن حالات الاختطاف والتي زاد فيها المختطفون عن المئات ، كان يتم إطلاق الرهائن بعد فترة وبعد تحقيق عدة أو بعض مطالب الخاطفين أو قيام شيوخ القبائل بوساطات لدى الخاطفين الذين كانت رؤيتهم دائما أنه لا قيمة لهم أو لمناطقهم لدى حكومة صنعاء، بينما للأجانب قيمة كبيرة لدى هذه الحكومة، ولذلك كانوا يمارسون الضغط على الدولة للحصول على حقوقهم باختطاف الأجانب الذين تعتبرهم الدولة اليمنية مصدر دخل لها وليس مصدر دخل للفرد اليمني، وكان الرهائن يعاملون لدى الخاطفين معاملة حسنة، حتى أن رئيس هيئة تنشيط السياحة اليمنية عبد الرحمن مهيوب يؤكد بمقولة طريفة أن اليمن ابتدع سياحة الاختطاف.

ويلفت نظرنا أن سياسة الدولة تجاه الخاطفين، كانت تعني الاستجابة للمطالب أو إعطاء وعود، أو مد أمد التفاوض وعدم اللجوء للعنف مع المختطفين، فضلاً عن اللجوء إلى مشايخ القبائل، ولم تشر وزارة الداخلية عن ذلك إلا عندما تم اختطاف الستة عشر سائحا بمعرفة تنظيم الجهاد، وعقب مذبحة الرهائن الغربيين التي تمت في اليمن خلال خطف أولئك الستة عشر سائحا، والتي قتل خلالها ثلاثة من السياح البريطانيين، إضافة إلى سائح استرالي، وكذلك قتل ثلاثة من الخاطفين على أيدي رجال الأمن اليمنيين.

صرح وزير الداخلية اليمني بأن الحكومة اليمنية ستتخذ إجراءات حاسمة ضد المختطفين، مذكرا بأن هناك قانونًا يقضي بالإعدام على المختطفين، وما أن بدأت محاكمة المتهمين بخطف السياح الستة عشر حتى توقفت تلك المحاكمة ، فيما نشطت محاكمة أخرى لخمسة من البريطانيين من أصول آسيوية إضافة إلى فرنسي واحد من أصل جزائري بتهمة الإرهاب وأعمال التخريب في اليمن، لماذا توقفت محاكمة مختطفي السياح الستة عشر ولماذا الإسراع في المحاكمة الأخرى إذن ؟

لقد كانت هناك سياسة مخالفة تماما لما أعلن عنها وزير الداخلية على الرغم من أنه كانت هناك مجموعة من السياح الألمان مختطفة منذ عدة أسابيع ولم يطلق سراحها وقت اختطاف السياح الستة عشر، كما كانت هناك مفاوضات مع مختطفي السياح الألمان، رغم ذلك لم تتخذ الحكومة اليمنية نفس الموقف وتتفاوض مع الخاطفين أو تعمل على إدخال شيوخ القبائل كوسطاء، وإنما بادرت أجهزة الأمن بإطلاق النيران وبكثافة كبيرة على الخاطفين والمختطفين، ولم يكن هناك أي حساب لما ستسفر عنه تلك المواجهة.

لقد ظهرت تحليلات صحيفة وإعلامية في ذلك الحين تقول أن الهدف هو إخماد صوت الخاطفين ودفن أسرار التحالف القائم بين النظام والإرهاب وعدم كشف عناصر النظام الحاكم المتورط في تنظيماته الإرهابية عالمية، ولهذا كان الهجوم بتلك الكثافة حتى وإن أدى الحال إلى قتل كل الأجانب، وقد سارع وزير الداخلية اليمني حسين عرب وقتها بالتصريح بأن قوات الأمن اضطرت للتدخل بعد أن بدأ الخاطفون بإطلاق النار على الرهائن إلا أن أحد الناجين أكد

عدم صحة رواية الوزير حـين أورد أن الخـاطفين بـدءوا فـي إطـلاق النيران على المخطوفين ، بعدما داهمتهم قوات الأمن من كل مكان.

هذا يدعونا إلى العودة بالذاكرة إلـى الـوراء قلـيلاً، حيـث جـاء التدشين العملي للصدامات الدموية بـين القـوات الحكوميـة والجماعـات الإرهابية الدينية المسلحة في عدن يـوم ٣ سـبتمبر ١٩٩٤، وكـان لافتًـا أن المواجهة الأولى جاءت عنيفة للغاية سواء مـن حيـث الأسـلحة التـي استخدمها الجانبـان أو كثـرة عناصـر المتطـرفين المسـلحين، إذ بلـغ عددهم في المعركة ١٥٠٠ مسلح، أو سـخونة المعـارك التـي دارت مـن شارع إلى شارع خصوصـا فـي منطقـة كريتـر، أو مـن حيـث عـدد الضحايا الذي ناهز الخمسين بين قتيل وجريح.

وكان مصدر مسئول فـي وزارة الداخليـة بصـنعاء أعلـن قيـام بعض العناصر غير المسـئولة وغيـر المدركـة لنتـائج تصـرفهم بهـدم القبور عند مسجد الهاشمي في حي الشـيخ عثمـان، ومسـجد العيـدروس في كريتر محافظة عدن، وأثارة القلـق بـين المـواطنين خاصـة وأنهـا كانت تحمل أسلحة متنوعة، وتمكن قوات الشـرطة مـن السـيطرة علـى الموقف والقبض على عدد منهم ، ومطـاردة الفـارين، وتمكنـت أجهـزة الشرطة والأمن المركزي والنجدة من تحديد الأمـاكن التـي يتخفـى فيهـا الجناة وطوقـت هـذه الأمـاكن، وطلبـت مـن الجنـاة تسـليم أنفسـهم وأسلحتهم، لكنهم قاموا بإطلاق النيـران مـن أسـلحتهم الآليـة، وإطـلاق قذائف البازوكا ورمي القنابل ضد قوات الشـرطة التـي بـادلتهم إطـلاق النار، ثم انتهى الموقف بسيطرة قـوات الشـرطة، وإلقـاء القـبض علـى الجناة وإعادة الحياة الطبيعية إلى مـا كانـت عليـه وإن كـان نـتج عـن

الصدام استشهاد أربعة من قوات الأمن السياسي والأمن المركزي وإصابة ثمانية من الأمن المركزي والنجدة ومصرع ثلاثة من الجناة.

ونظرا لأهمية تلك الواقعة التي كشفت عن حجم ونشاط الجماعات الدينية المسلحة، يركز المحللون على جذورها وتفاصيلها خاصة وأن نسبة كبيرة من عمليات العنف السياسي في اليمن والمرتبطة بالجماعات الدينية المسلحة تنطلق من محافظة أبين في اتجاه صنعاء شمالاً، أو عدن جنوبا .

ووفقًا لما نشرته مجلة " الوسط " اللندنية في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٩٤، فإن الأحداث بدأت بتحرك حوالي ١٤٠٠ ألف متطرف – ويقال ألفان – من معسكراتها في أبين مدججين بالسلاح بما في ذلك الهاونات والمدافع المضادة للطائرات في اتجاه محافظة عدن وما أن وصلوا إلى حدودها حتى توزعوا إلى مجموعات توجهت إحداها إلى حي الشيخ عثمان والعيدروس في كريتر، وبدأت في هدم الأضرحة المقامة على قبور بعض الأولياء المعتقدين. وفي المساء قامت مجموعات بالانتشار في الشوارع، والاعتداء على النساء والمحلات التجارية وحفلات العرس مما أدى إلى وقوع قتلى وجرحى بالعشرات.

والمثير هنا أن قوات الأمن وصلت في اليوم التالي بقيادة العقيد على منصور رشيد وكيل وزارة الداخلية، حيث وقعت معارك بكافة أنواع الأسلحة في شوارع كريتر انتهت بمصرع وإصابة ٥٠ شخصا من الطرفين، وقد استعانت قوات الأمن في تلك المعركة بالدبابات والعربات المجنزرة وفرضت استحكامات أمنية على كريتر ومع ذلك فر المسلحون إلى أعالى الجبال.

كما لوحظ أن هذه المعركة جاءت بشكل فجائي، وكأن الجماعات الدينية المسلحة قررت استعراض القوة في لحظة، ودون مقدمات، إذ بعد مرحلة من الكمون، جاءت الانطلاقة مشفوعة بالعنف، كما أن ظهور عناصر ما يسمى بتنظيم الجهاد اليمني المحظور بدأ بحادث مسجد الرحمن في ٢١ أغسطس ١٩٩٢ الذي سقط فيه قتيلان بسبب محاولة قام بها متطرفون للاستيلاء بقوة السلاح على أرض لبناء مركز ثقافي عليها وخلال عامين ظلت جماعة الجهاد ساكنة إلى أن تحركت بعنف وكثافة في اتجاه عدن أيضا.

ولعل أول حادث كشف عن هذا التنظيم في اليمن كتجمع سياسي مسلح يسعى إلى تحقيق أهدافه بالعنف هو محاولة اغتيال على صالح عباد – مقبل – الذي كان يومها عضوا في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وتلاه بعد ذلك بأسبوع حادث تفجير في فندق " الساحل الذهبي " في عدن والذي راح ضحيته أحد عمال الفندق وسائح نمساوي عشية رأس السنة الميلادية، إضافة إلى القبض من قبل أجهزة الأمن على اثنين كانا في الوقت نفسه يحاولان زرع متفجرات في فندق عدن.

وأثبتت حينها التحريات وجود كميات كبيرة من الألغام والمتفجرات وأجهزة التفجير في الغرفة التي كان يقيم فيها الاثنان بفندق عدن، وعقب هذين الحادثين كشفت أجهزة الأمن عبر تحرياتها عن التنظيم فتبين أنه ينطلق من جبال المراقشة في محافظة أبين بقيادة طارق الفضلي ابن آخر سلاطين أبين، وكان قد غادر اليمن إلى أفغانستان قبل عام ١٩٩٠ وتوطدت علاقاته مع ما يسمى "

الأفغان العرب " كما ارتبط بعلاقات يعتقـد أنهـا تنظيميـة بالشـيخ عبـد المجيد الزنداني – رئيس مجلس الشورى فـي التجمـع اليمنـي للإصـلاح حاليا – وقامت قوات الأمن بمحاصرة مقره وطالبتـه بتسـليم نفسـه لكنـه تمكن من الهرب إلى صنعاء والتجأ بالشيخ عبـد الله بـن حسـين الأحمـر شيخ مشايخ قبيلة حاشد وحاليا رئيس مجلس النواب.

وإلى جانب طارق الفضلي، هناك جمـال النهـدي الـذي اتهمتـه الدوائر الأمنية بتدبير عمليـات عنـف ضـد السـياح فـي فنـدق عـدن ١٩٩٣، والذي صار بعد ذلك عضوا باللجنـة الدائمـة للمـؤتمر الشـعبي العام، وهناك مقبل الوادعي الذي يقـيم فـي قريـة " دمـاج " وهـو مـن قبيلة وادعة في محافظة صعدة وهـو يمثـل تيـارا متطرفًـا وكـاد يلقـي مصرعه في عام ١٩٩٨ عندما ألقي متطرف علـى خصـومة معـه قنبلـة يدوية بينما كان الوادعي يغادر مسجد الرحمن فـي عـدن بعـد محاضـرة سياسية.

وعلى الرغم من الآراء المتطرفة التـي يروجهـا الـوادعي فـي محاضراته، ومن بينها الرفض المطلق لكـل الأشـكال الديمقراطيـة بمـا في ذلك الاضطراب والتنظيمات السياسية والانتخابـات، إلا أنـه مـا زال يتحرك ويقوم بجولات واسعة النطـاق فـي كافـة المحافظـات اليمنيـة، وفضلاً عن هذا كانت هنـاك عناصـر إرهابيـة يمنيـة وأخـرى عربيـة وأفريقية عديدة فـي معسـكرات بمحافظـة صـعدة، والغريـب أن تلـك المعسكرات تقع على مقربة مـن لـواء الوحـدة التـابع لـوزارة الـدفاع اليمنية، ويوجد معسكر آخر في وادي دماج عبـارة عـن قلعـة حصـينة تبعد عن عاصمة المحافظة بحوالي ٣٠ كيلـو متـرا، ويتخـذ غطـاء لـه من خلال معهد دينـي، وحـين تـم الإبـلاغ عنـه كـان رد السـلطات

الأمنية وبالتحديد من مدير الأمن السياسي بأنه لـيس لأحـد علاقـة بهـذا المعسكر ولا يقلقنا وجوده.

وبالرغم من هذه المعلومـات الخطيـرة، ينفـي وزيـر الداخليـة حسين عرب فـي أحـد حواراتـه بتـاريخ ٢١ سـبتمبر ١٩٩٨، وجـود شيء اسمه إرهاب، بمعنى وجود منظمـات أو تنظيمـات إرهابيـة تتبنـى الإرهاب علـى الإطـلاق ، ومـا يطـرح عـن المعسـكرات والحـديث الطويل الذي وصل إلى حد إعلان بعض وسـائل الإعـلام أن أسـامة بـن لادن موجود في اليمن ، مع أن الجميع يعلمـون وعلـى رأسـهم أمريكـا أن ابن لادن لم يدخل اليمن ، وإذا كنـا نتحـدث عـن الأفغـان العـرب، فاليمن شاركت مثلها مثل دول عربيـة إسـلامية عديـدة ، شـاركت فـى الحرب التى خاضها الاسلاميون فى افغانسـتان ضـد الوجـود السـوفيتى، وهذه مسألة لا يستطيع أحد أن ينكرها علـى الإطـلاق، لكـن لـيس كـل من شارك في هذا العمل نعتبـره إرهابيـا، ومـع تأكيـدنا أن مثـل هـذا الأمر – الإرهاب المنظم – غير موجود في الـيمن، فإنـه إذا ثبـت لـدينا تورط شخص في علاقة حول هذا الأمـر فإننـا نقـوم بكافـة الإجـراءات الأمنية.

لكن ما قاله وزير الداخلية تنفيه حادثـة أبـين التـي كشـفت عـن وجود تنظيم إرهابي يدعي جيش عـدن – أبـين، بزعامـة أبـو الحسـن المحضار ومن هنا انتعشـت تكهنـات سـابقة حـول اختـراق قـام بـه المتطرفـون للوحـدات العسـكرية والشـرطة، حيـث يـردد قيـاديون اشتراكيون مثل صالح شائف وجود قيادات كبيـرة فـي الجـيش متورطـة في دعم المنظمات الإرهابية.

ويذكر في هـذا المجـال أن المكتـب الإعلامـي لجـيش عـدن الإسلامي أصدر وقت حادثة السـياح السـت عشـر بيانـًا جـاء فيـه أن القوات الحكومية قامت بتطويـق مكـان المجموعـة المنفـذة وقطعـت أي اتصال بها وأرسلت بتعزيـزات مـن قـوات الحـرس الجمهـوري فـي إشارة واضحة لحسم الموقف ظاهريـا وان أدى ذلـك إلـى قتـل الجميـع بمن فيهم السياح وجاء على لسان محـافظ أبـين " فليـذهبوا فـي سـتين داهية هم والسياح " وفضلاً عن هذا مما يؤكـد أن الهـدف مـن اسـتخدام القوة هو دفن أسرار التحـالف القـائم بـين النظـام الحـاكم والمنظمـات الإرهابية، ما بادرت به القوت الأمنيـة مـن قتـل أحـد الخـاطفين بعـد استسلامه حتى لا يتحدث بما يعرف.

وقـد أوردت هيئـة الإذاعـة البريطانيـة مسـاء يـوم ٩ ينـاير ١٩٩٩ في برنامجها العام إنها حصـلت علـى صـورة لأحـد الخـاطفين الذين قتلوا في اليمن وقد أظهرت الصورة حالـة القتيـل ويـداه مقيـدتان، وكذلك قالت إذاعة لندن بـأن الصـحفي اليمنـي الـذي الـتقط الصـورة يعتقد أن الخاطف تم قتله على أيدي رجال السـلطة اليمنيـة بعـد تحريـر باقي الرهائن واستسلام الخاطفين واعتقال ذلك الرجـل، إلا أنـه تـم قتلـه بعد ذلك بقليل، وظهرت عـورة نظـام صـنعاء وتحالفـه مـع الإرهـاب عقب هذا الحادث، ولم يتمكن النظـام مـن قتـل كـل الخـاطفين ودفـن الأسرار معهم ، وبقي ثلاثة مـن الخـاطفين فـي أيـدي رجـال الأمـن تمهيدا لمحاكمتهم.

وهؤلاء بالطبع يستطيعون أن يدمروا المعبـد علـى مـن فيـه إذا تحدثوا، خاصة وأن لهم أصـواتًا بالخـارج يمكـن أن تزيـد مـن فضـح السلطة اليمنية وتعريتها خاصة فـي ظـل المطالبـة البريطانيـة بكشـف

أبعاد الحادث، وبدا وكأن السلطة تبحث عن كبش فداء يتحمل وزر العملية بديلاً عنهما وعن حليفها تنظيم الجهاد، ويصرح رئيس مجلس النواب ورئيس حزب الإصلاح وقتها قائلاً : لا يمكن أن ننكر تردي الأوضاع الأمنية وانفلاتها، لدينا قوات أمن وجيش كبير قادر على حماية اليمن، لكن التقاعس واللامبالاة موجودان، وأن الخطأ في معالجة بعض القضايا الأمنية وغيرها هو السبب في انتشار الحوادث وكثرتها، وهذا شيء يؤسف له، وإذا كان العامة يقولون أن آخر العلاج الكي، فعلى الحكومة اليمنية أن تتخطى سياسية المعالجة بالمسكنات وتعتمد الحزم والردع والضرب بيد من حديد على من يعبثون بالأمن ويرتكبون الحوادث.

ثم يبلغ التناقض برئيس مجلس النواب ذروته عندما يتهم الحزب الاشتراكي بالوقوف خلف تنظيم الجهاد فيقول: ربما يكون هناك أفراد محبطون لضغوط مورست ضدهم قبل الوحدة، خلقوا لأنفسهم تسمية الجهاد ويحاولون من خلالها ممارسة بعض السلوكيات الخاطئة، ومن غيرالمستبعد أن يكونوا مدفوعين من بعض قادة الاشتراكي الموجودين بالخارج، أليس هذا استهتارا بعقول الناس ؟ فإذا كان هذا القول صحيحا، فكيف تتبنى المنظمات الإرهابية مثل هذه العمليات وتجري اتصالاتها بالإعلام الدولي ؟

أن ما يحدد الإجابة عن التساؤل ما جرى في محاكمة المحضار ورفاقه ، حيث أحجمت أجهزة الأمن في البداية والقضاة في منطقة مودية – مكان وقوع الحادث – عن التحقيق مع أبو الحسن المحضار وباقي المتهمين باختطاف السياح الستة عشر، وعللوا الرفض بأن الأشخاص المتهمين من جماعة الجهاد يتمتعون

بحماية مطلقة من شخصيات كبيرة في النظام الحاكم ومن جهة ثانية اعتذرت أجهزة القضاء في المحافظة على الاشتراك في محاكمة المهتمين بحجة أن المنطقة غير آمنة وأنهم لا يجدون من يضمن سلامتهم وسلامة أسرهم .

وعلى أثر ذلك تم انتداب ممثل للنيابة من ديوان النائب العام ليقوم بقراءة صحيفة الاتهام ، كما تم انتداب قاض من خارج المحافظة يدعي نجيب القادري وهو قاضي محكمة آب ليقوم بدور محكمة زنجبار، وعندما عقدت أولى جلسات المحاكمة ، لمحاكمة الثلاثة المقبوض عليهم إضافة إلى أحد عشر شخصا هاربا، وقام ممثل النيابة بقراءة صحيفة الاتهام والتي تضمنت أن المتهمين وآخرين قاموا بتشكيل عصابة وقاموا بالتقطع واختطاف ستة عشر سائحا وأعمال عنف وتفجير ومقاومة السلطات الأمنية ورجال الضبط القضائي لمنعهم من أداء واجبهم، قاصعه أبو الحسن المحضار المتهم الأول: نحن لسنا عصابة ، نحن تنظيم جهادي ، مجاهدون في جيش عدن الإسلامي ، ودعوتنا الجهاد وحاربنا في صيف ٩٤ إلى جانب قوات السلطة وكانت طاعتنا عمياء ، ولذ فإذا كان لهذه الإجابات دلالة ، فإنها تبين بوضوح أن هناك تنظيمات جهادية في اليمن، وأن هذه التنظيمات تحظى بدعم وتأييد الحكومة ، بل أن هذه التنظيمات هي جزء من منظومة الحكومة اليمنية.

إذن، إنها تنظيمات تحظى بالشرعية والحماية من الدولة، ولها معسكراتها التي يتم إمدادها باحتياجاتها من الأغذية والذخائر، والتي تمر عبر النقاط الأمنية دون ممانعة ، لأن هناك ارتباطات وثيقة بين تلك الجماعات والسلطة اليمنية ، والتي تقوم بدورها

باستخدام تلك الجماعات في مهمات داخل وخارج اليمن ، وفي ضوء ذلك كشفت محاكمة جيش عدن – بل فضحت – رموزا في السلطة، وكشفت عن علاقات الجماعات الإرهابية بالدولة وكذلك كشفت عن الشخصيات المسئولة بالسلطة والمرتبطة بخلايا الإرهاب العالمية، وإزاء ذلك فإنه قد تم تأجيل المحاكمة لإفساح المجال أمام الحكومة عن كيفية التصرف أمام هذه الكارثة.

بقي أن نذكر بعد هذا الاستطراد أن ظاهرة اختطاف الفتيات أو اختفائهن حسب تعبير وزارة الداخلية اليمنية في مجتمع محافظ مثل المجتمع اليمني ، تعد ظاهرة خطيرة، وقد تحولت هذه الظاهرة إلى كابوس مرعب يهدد الأسر اليمنية ، خاصة وأن بعض ممن ارتكب هذه الجرائم هم من أفراد قوى الأمن، والذين تفترض فيهم حماية المجتمع ومحاربة الجريمة ، وليس خطف الفتيات والاعتداء عليهن ، فقد تمت في مدينة المكلا عاصمة حضرموت في مارس ١٩٩٧ عملية اختطاف سيدتين ، ثم اغتصابهما على يد أحد ضباط الحكومة ، ومجموعة من جنوده في صنعاء، وكادت هذه الحادثة تشكل أزمة سياسية بعد أن تفاعل الغضب في صدور المواطنين في حضرموت نتيجة قيام منتسبي الأجهزة الأمنية بتلك الجرائم.

وقد أثار محمد اليدومي الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح موضوع ظاهرة اختطاف الفتيات خلال التحضير لعقد المؤتمر العام للحزب في أكتوبر ١٩٩٨، عندما أعلن عن اختفاء ثماني فتيات بعد اختطافهن والاعتداء عليهن ، واتهم أجهزة الأمن بالتقاعس عن أداء واجبها في حماية الأمن والاستقرار الاجتماعي في اليمن ، كما استنكر ما تتعرض له النساء في المدن اليمنية من مضايقات خلال

سيرهن في الطرق العامة، ولأن هذا الاتهام جـاء مـن حـزب الإصـلاح المتحالف مع حزب المؤتمر الشـعبي ، كمـا أن حـزب الإصـلاح هـو الذي يضم بين جانبيه تحالف التيـار الـديني مـع التحـالف القبلـي، فقـد بادر وزير الداخلية حسين عرب وقتها بالرد.

ونفي الوزير وقائع الاختطـاف قـائلاً : أن هـذه الجـرائم غيـر معهودة في اليمن، لكنه في نفـس الوقـت كشـف عـن خمـس حـالات اختفاء لفتيات وقعت خلال الفتـرة – أغسـطس – سـبتمبر – أكتـوبر – من نفس العام ، وقال ان حـالات اختفـاء الفتيـات تمـت باختيـارهن – كيف ؟ _ وقناعتهن نتيجة لخلافـات أسـرية أو علاقـات عاطفيـة، وإنـه قد تم العثور على تلـك الفتيـات وتمـت إعـادتهن لأسـرهن إلا أن رد الوزير لم يقنع حزب الإصلاح خاصة مع ما يشـاع حـول أن عـددا مـن المختطفات ينتمين إلى هذا الحـزب، وبـدورها بـادرت منـابر المسـاجد التي يسيطر عليها حزب الإصـلاح بشـن هجـوم حـاد علـى الأجهـزة الأمنية معتبرة تلك الأجهزة وقياداتها متورطة في تلك الأحداث.

وبينما كان حسين عرب يهدد بأنه سـيقوم بالكشـف عـن أسـماء الفتيات المختطفات وظروف اختفائهن، كانت صـحيفة الصـحوة الناطقـة باسم حزب الإصلاح تعبـر عـن الاسـتنكارات الشـعبية الواسـعة ضـد حوادث اختطاف الفتيات، وأبرزت الصـحيفة مثـالاً لـذلك بقيـام اثنـين بخطف فتاة صغيرة في محافظة ذمـار، وأن المتهمـين رهـن التحقيـق، وواصلت الصحيفة حملتها من أجل كشف الغمـوض عـن هـذه العمليـات الإجرامية والتي تهز المجتمع اليمني حسب قولها.

وعندما اتخذت القضـية بعـدا سياسـيا وشـعبيا واسـعا سـارع وزير الداخلية إلى التصريح بأن بعض الجهـات تحـاول إكسـاب القضـية

بعدا سياسيا بهدف تحقيق مكاسب حزبيـة علـى حسـاب سـمعة الـوطن وأجهزته الأمنية ، لكن ما لم تكد تنقضـي أيـام علـى هـذا التصـريح إلا وسادت مدينة الحديدة موجة من الغضب عقب قيـام أربعـة مـن منتسـبي قوات الأمن المركزي باختطـاف فتـاة تبلـغ مـن العمـر سـبعة عشـر عاما، حيث اقتادها الجنود بـالقوة إلـى مقـرهم وفـي غرفـة الحراسـة تناولوا اغتصابها.

ورغم ذلك كانت الأجهـزة الأمنيـة بالمحافظـة تبـذل جهودهـا بهدف إسدال الستار عـن تلـك الجريمـة ولعلنـا نقـول بأنـه إذا كانـت ظاهرة اختطاف الفتيات ، هي ظـاهرة غريبـة علـى المجتمـع اليمنـي، فقد تراوحت التحليلات حول تلك الظـاهرة بـين اعتبارهـا تـتم لأسـباب أخلاقية وبين اعتبارها ناتجة عن خلافـات عائليـة، لكـن سـواء كانـت هذه أو تلك فإنها لا شك ظـاهرة تحتـاج إلـى دراسـة خاصـة لمعرفـة الأسباب وكيفية التصدي لها حتـى تنتهـي هـذه الظـاهرة السـيئة مـن المجتمع اليمني.

ألا يبدو منطقيا في النهايـة، فـي ظـل هـذه الأوضـاع اليمنيـة الصعبة أن يتساءل المراقب: كيف يعيش النـاس فـي الـيمن ؟ ... وفيمـا يفكرون ؟ ... هل يشغل المستقبل حيزا كبيـرا أو ضـئيلاً مـن تفكيـرهم ؟ ... أم أن هموم الحاضر أصـبحت تطغـى علـى كـل شـيء ؟ ... أن الكلام المرسل لن يفيد على أية حال، ومن يريـد الإجابـة، عليـه بقـراءة الكلام من بدايته، ومـع انتفـاء الفائـدة مـن الكـلام المرسـل نقـول أن اللقطات السريعة الثاقبة من حياة المواطن اليمني قـد تضـع أيـدينا علـى حياة مواطن يعيش بقوة الدفع الذاتي، أو أنـه ربمـا يعـيش لأنـه لا يجـد شيئًا آخر يفعله.

البديل (١)

القضـية المطروحـة فـي الـيمن تتعـدد مسـتوياتها ، هنـاك التفاصيل اليومية التي يتعامل معهـا المـواطن، وهـي – فـي الواقـع – محصلة سياسات نظام الحكم ورؤيته ومنهجـه ، ورغـم المعانـاة التـي لا يختلف عليها اثنان ، بما في ذلك نظام الحكم ذاتـه ، الـذي يعتـرف فـي مناسـبات عديـدة بوجـود أزمـة اقتصـادية طاحنـة وفسـاد مستشـر ومشكلات أمنية ، إلا أن القضية الأعقد هي:

إلى أين تذهب اليمن ؟

ما هو مشروع المعارضة للتغيير ؟

ما هو مستقبل الوحدة اليمنية ؟

هـل يمكـن أن تصـمد الوحـدة فـي ظـل الـنمط السياسـي والاقتصادي والأمني ؟

وعن أي وحدة نبحث ؟

وعن أي معارضة ؟

التساؤلات قلقـة لأن الإجابـات حبلـى بـالقلق، مـن ذاك الـذي يعرف على وجه التحديد ما تخبئه الأيام لتلـك الـبلاد التـي تعـيش فـي قلب الأسطورة ؟

وإذا كانت درجات القلق هـي مسـطرة القيـاس أو هـي المعيـار لمعرفة ما سوف يجيء فإن اليمن معرضـة إلـى مـا هـو أخطـر مـن الانفصال ، لقد توقع الـرئيس اليمنـي الجنـوبي الأسـبق علـى ناصـر محمد أن يحدث نوع من " الصـوملة " أي التفتيـت بحيـث تعـود الـيمن إلى عصر الدويلات والكيانات والسلاطين الصـغيرة، ففـي ظـل غيـاب مشروع قومي نهضوي حقيقي في اليمن، فإن البـديل لـيس فقـط عـودة

الدولتين إلى الوضع الذي كان قائما قبل مايو ١٩٩٠ بل أن اليمن ستكون معرضة إلى ما هو أخطر.

ويطرح الحزب الاشتراكي صيغة " تصحيح مسار الوحدة " وذلك من خلال العودة إلى أسس ومبادئ وقواعد الوحدة السلمية التي أعلن عن قيامها في ٢٢ مايو ١٩٩٠، وجاءت الحرب لتدمر أساسها، وتقوض دستورها، وتلغي بالقوة طابعها السلمي.

وجاءت الدورة الخامسة للجنة المركزية المنعقدة خلال الفترة من ٥ – ٩ مارس ٢٠٠٠ لتؤكد مجددا في قراراتها أن القضية المركزية والرئيسية التي تواجه الحزب والوطن بمختلف قواه السياسية هي إصلاح مسار الوحدة ، التي تقود دون شك إلى ممارسة الديمقراطية الحقيقية كرديف للوحدة ، وذلك عبر حوار وطني شامل يفضي إلى مصالحة وطنية تنهي كل دورات العنف وتحقق التوازن السياسي، وتجسد المواطنة المتساوية، وإنهاء عسكرة الحياة المدنية واحترام الدستور المستفتي عليه من قبل الشعب، والعودة إليه في اية تعديلات تتطلبها ظروف تطورات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوطن ، وبما يعزز حقيقة التعديلات السياسية والتبادل السلمي للسلطة والتجسيد الحي لمضامين وثيقة العهد والاتفاق التي تمثل الإجماع الوطني.

والواقع أن مطلب تصحيح مسار الوحدة صار مطلبا شعبيا تعكسه بيانات الأحزاب السياسية المعارضة، وتصريحات قادتها في الصحف سواء في داخل أو خارج اليمن ، ولعل الجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية " موج " قد عكست ذلك في أدبياتها، إذ تتحدث بوضوح عن ضرورة الاصلاح الشامل سياسيا وقضائيا واجتماعيا

واداريا ، بما يكفل التماسك والتـوازن والفـرص المتكافئـة فـي مختلـف مناحي الحياة وإعادة صياغة العلاقـات المجتمعيـة وتحريـر المـواطنين من قانون القوة الذي أدى إلى ضرورة احتمـاء الكثيـرين مـنهم بمراكـز قوى أو الوقوع ضحايا لها ".

وربما كانت النقطة المحوريـة هنـا هـي عـدم رغبـة السـلطة الدخول فـي أي حـوار مباشـر مـع أحـزاب المعارضـة، وباسـتثناء الحوارات التي أجراها رئيس الدولة في بعض المناسـبات مـع قـادة فـي أحزاب المعارضـة ، واتخـذت شـكل الصـفقات المؤقتـة التـي يسـهل التخلي عنها ، أو التخلص منها مثلما حدث خـلال الحـوار بـين رئـيس الدولة والأمين العام للحزب الاشتراكي على صـالح عبـاد " مقبـل " قبـل الانتخابات الرئاسـية " خريـف ١٩٩٩ " وقـدم خلالـه الـرئيس وعـدا بتزكية " مقبل " كمرشـح للمعارضـة، ثـم تبخـر الوعـد فـي مجلـس النواب، نقول باستثناء مثل هذه النوعية مـن الحـوارات " الصـفقات " لـم يحدث : أي حوار جاد ومباشر بين السلطة وأحزاب المعارضة.

وعلى الرغم من أن الإعـلام الرسـمي يتشـدق دائمـا بشـعارات ديمقراطية، ويتغنى بنشـيد الوحـدة، إلا أن كلمـة الحـوار أو المصـالحة الوطنية تسبب نوعا من الحساسية " الارتكريا " لـدى السـلطة، فـاذا بهـا تتحول إلى جنرالات تتمترس داخل الخنـادق لتشـن وابـلاً مـن الهجـوم والقذائف بعيـدة المـدى ضـد المعارضـة، وبلغـة تخلـو مـن غـرور المنتصر في حرب ١٩٩٤ تتساءل السلطة بعليـاء وزهـو: مـن يحـاور من ؟ أو مع من نتصالح ؟

وتتعمد السلطة وضع عراقيـل مـن كـل صـنف للحيلولـة دون الحوار مع قادة المعارضة الحقيقيـين، مـن نـوع اختيـار ١٦ شخصـية

قيادية جنوبية وتحميلها مسـئولية الحـرب، وكـأن قـادة الشـمال كـانوا يتنزهون في " الهايد بـارك " مـع أن الحـرب بـدأت بالفعـل يـوم ٢٧ أبريل ١٩٩٤ في ميدان السـبعين بصـنعاء، وخـلال الخطـاب التدشـيني للقتال الذي أعلنه الـرئيس علـي عبـد الله صـالح، وأعتبـره المراقبـون وقتها الشفرة التي بموجبها صدرت التعليمات بشـن المعركـة، فبعـد هـذا الخطاب بساعة بدأ القتال ضد القوات الجنوبية في منطقة عمران.

قال الـرئيس اليمنـي وقتهـا – بـالحرب الواحـد – أن القيـادة الجنوبية اتخذت قرار الانفصال وقبضت ثمنـه مـن الخـارج ، وبالنسـبة له ليس هناك من سبيل أمامه سـوى الوحـدة أو المـوت ، وأنـه مسـتعد للتضحية بثلاثين ألف عسكري من أجل الحفاظ على الوحدة.

إن إصرار السلطة على قائمة الـ ـ ١٦ أو حتـى علـى شـخص واحد فيها هو نائب الرئيس علـى سـالم البـيض هـو اختصـار مخـل، وغير موضوعي للأزمة التي حـدثت، كمـا هـو إصـرار لعـدم رغبـة السلطة إيجاد حل ينهي الأزمـة، واللافـت هنـا أن جميـع الـذين وردت أسماؤهم في قائمة الـ ـ ١٦ رفضـوا العـودة إلـى صـنعاء حتـى بعـد صدور أحكام بالبراءة على بعضـهم مثـل " صـالح شـائف " أو أحكـام بالحبس مع وقف التنفيذ " عبد الـرحمن الجفـري " وقـد أدرك هـؤلاء أن بقاء قائمة الـ ١٦ يعكس رغبة السلطة في تعقيـد الوصـول إلـى حلـول للأزمة، كما يحول دون إجراء حوار حقيقي.

و الواقع أن السلطة الفردية في العـالم الثالـث كلـه، ولـيس فـي اليمن فحسب لا تؤمن بالحوار مع الآخر إطلاقـًا، وهـي تمارسـه عنـدما تضطر إلى ذلك، واللافت أن السلطة تضطر إلـى الحـوار عنـدما تختـل موازين القوى في غير مصـلحتها، فالسـلطة تحـاور المعارضـة عنـدما

يتأزم موقف السلطة وتتراجع قواتهـا أمـام الضـغط الجمـاهيري الـذي تتصدره أحزاب المعارضة كما حصـل فـي أندونيسـيا، عنـدما أجبـرت الجمـاهير الـرئيس سـوهارتو علـى تـرك السـلطة، وكـان الطـلاب الأندونيسيون هم عماد الانتفاضة الشعبية، وبشكل عام فـإن السـلطة فـي اليمن تستغل ضعف المعارضة، وأنقسـامها، وليسـت هنـاك مبالغـة فـي القـول أن قـوة السـلطة تكمـن فـي ضـعف المعارضـة، و في هذه الحالـة لا تجـد السـلطة مبـررا للـدخول فـي حـوار مـع المعارضة، خاصة إذا كانت السلطة قصيرة النظر كمـا هـو الحـال فـي اليمن، وهي سلطة تعتمد على التكتيك القصـير المباشـر، بغـض النظـر عن تأثيره الاستراتيجي.

وهذا الأسلوب نجح إلى حد بعيد في إبقـاء الـرئيس الحـالي فـي السلطة لمدة عقدين من الزمان، وهو رقم قياسـي لـم يحققـه أي رئـيس يمني من قبـل، ويعتمـد التكتيـك القصـير المباشـر علـى ترغيـب أو ترهيب رموز القوى الاجتماعية " شـيوخ القبائـل " والسياسـة " زعمـاء المعارضة " بحيث يظل قائد النظام هو محـور الفلـك الـذي يـدور فيـه الآخرون.

إن المصـالحة لـن تتحقـق إلا فـي وجـود معارضـة قويـة. وتصحيح مسار الوحدة لن يحصـل إلا إذا التحمـت أحـزاب المعارضـة مع الجماهير، واتفقت على برنامج عمـل مشـترك " جبهـوي " لا ينفـي وجود تناقضات " ثانوية " بـين الأحـزاب ، لكنـه يؤكـد علـى وجـود تناقضات " جوهرية " مع السلطة.

لقد أدت رعونة وانتهازيـة بعـض أحـزاب المعارضـة اليمنيـة إلى اضعاف المجلس الأعلى للتنسـيق بـين أحـزاب المعارضـة اليمنيـة

الذي كان قائما قبل الانتخابات التشريعية التي جرت في أبريل ١٩٩٧، إذ قاطعتها بعض الأحزاب " الاشتراكي – رأي " بينما شاركت فيها أحزاب أخرى ، أهمها " التنظيم الوحدوي الناصري – حزب الحق " وأدى ذلك إلى إضعاف أهم جبهة سياسية ولدت بعد حرب ١٩٩٤صيف ، لقد بدت بعض أحزاب المعارضة وقتها وكأنها تهرول في اتجاه السلطة، وتبحث عن بضعة مقاعد في مجلس النواب لا تزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة.

لقد تكرر المشهد مرة أخرى عندما صدقت أحزاب المعارضة ادعاءات السلطة برغبتها في إجراء انتخابات رئاسية تعددية وصدقت مزاعم السلطة حول استعدادها لقبول مرشح يمثل أحزاب المعارضة، فكان أن هرولت أحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة في اتجاه أحضان السلطة راغبة في الحصول على شرعية الترشيح في الانتخابات الرئاسية عبر بوابة مجلس النواب، لكن هيهات أن يحدث ذلك لأن البرلمان يسيطر عليه حزبان لا ثالث لهما " المؤتمر / الإصلاح " وهما وجهان لعملة واحدة.

والمشكلة هي أن خيبة الأمل لم تكن وحدها الحصاد المر لتكتيك فاشل اتبعته أحزاب المعارضة، وإنما كان هناك ما هو أكثر مرارة، ونقصد اهتزاز صورة ومصداقية هذه الأحزاب في الشارع اليمني ، الذي اكتشف أن طليعته السياسية ليست بالكفاءة التي تمكنها من قيادة الشارع في مواجهة سلطة تتسم بأعلى درجات البراجماتية والخداع.

وكان طبيعيا أن تظهر لجان شعبية في المحافظات الجنوبية كتعويض عن ضمور النشاط الحزبي من جهة، وعن كسر لطوق

الأنماط السياسية العتيقة التـي تمارسـها أحـزاب المعارضـة مـن جهـة أخرى بما في ذلك الحـزب الاشـتراكي " القائـد " الـذي لا زال يعـاني من مشكلات في رأسـه " المسـتويات القياديـة " لجهـة خـروج بعـض القيادات عن الخـط السياسـي للحـزب، مـن نـوع مشـاركة أعضـاء اشتراكيين في الوفد الرسـمي الحكـومي المرافـق للـرئيس فـي جولتـه التي شملت أمريكـا ، وكنـدا ، وإيطاليـا ، ممـا أعطـى انطباعـا فـي الأوساط الدولية بأن المعارضة تؤيد الرئيس والنظام في سياساته.

و ليس من شك أن الحزب الاشتراكي سـوف يعـود إلـى موقـع القيادة في أوساط المعارضة وفي الشارع إن تخلى عـن القيـاديين الـذين لا يمثلون خط الحزب ، بل هـم أقـرب إلـى السـلطة لأنهـم ارتبطـوا بصفقات سرية تعود علـيهم بالفوائـد، وتعـود علـى الحـزب والـوطن بالكوارث.

إن اللجان الشعبية التي ظهـرت فـي الضـالع، وعـدن، وحضـر موت، وأبين تعبيرا عـن تنـامي الـرفض الشـعبي لممارسـات السـلطة القمعية، وزيادة الصـحوة الشـعبية فـي مواجهـة الإرهـاب الرسـمي، وإمكانية بلورة مؤسسات جديـدة للمجتمـع المـدني تمثـل خروجـا عـن النمط التقليدي المعروف في صـورة نقابـات مهنيـة ومنظمـات حقـوق الإنسان.

لقد ساهمت اللجنة الشعبية فـي الضـالع فـي مواجهـة السـلطة وحماية المعتقلـين مـن مـوت محقـق ، وأدركـت السـلطة أن اللجـان الشعبية تمثل خطرا داهما عليها ، لـذا راحـت تقاومهـا وتعتقـل قادتهـا ولعل أبرز نموذج هو اعتقال سيف علـي صـالح نائـب رئـيس اللجنـة

الشعبية في الضالع الذي تنقـل بـين سـجون الضـالع وفـتح وصـنعاء، ووصفه د. أبو بكر السقاف في إحدى مقالاته بأنه " سجين الوحدة ".

ورغم أن السقاف لا يرى في اللجـان الشـعبية بـديلاً للأحـزاب، " بل هي في المـدى الأبعـد أسـاس وجودهـا " إلا أنني اختلـف معـه تماما، فاللجان الشعبية هي التي قـادت عمليـة التغييـر فـي اندونيسـيا، ونجحت تظهيـر جاكارتـا مـن حكـم الطغمـة الفاسـدة، وهـذا الـنمط التنظيمي الجماهيري التلقائي مرشـح للتكـرار علـى نطـاق واسـع فـي دول العالم الثالـث ، وربمـا كـان التـأثير الإيجـابي لـه فـي سـاحة المعارضة كونه طرح سؤالاً مهما حول مصـير هـذه الأحـزاب ومـدى قدرتها على قيادة الشارع في اتجاه التغيير ؟

إن المؤرخ الموضوعي سـوف يتوقـف عنـد المسـيرة الحاشـدة التي جرت في ٢٧ ابريل ١٩٩٨، والتي انطلقت بمناسـبة مـرور أربعـة أعوام علـى الحـرب باعتبارهـا المـيلاد الأول للجـان الشـعبية، فهـذه المسيرة التي دعا إليهـا الحـزب الاشـتراكي، وبـرزت خلالهـا قياداتـه الراديكالية مثل " حسن باعوم " لم تكن فحسـب احتجاجـا علـى إهانـات وجهها وكيل نيابة " شمالي " إلى أهل حضـر مـوت أثنـاء التحقيـق فـي واقعة اغتصاب سيدتين جنوبيتين من المكـلا علـى يـد ضـابط وثلاثـة جنود " شماليين " وإنما كان الشرارة الأولـى لتحركـات شـعبية مماثلـة، لا سيما في عدن حيث ولدت اللجنـة الشـعبية التضـامنية أثنـاء موجـة التضامن الشـعبي العارمـة مـع صـاحبي صـحيفة " الأيـام " العدنيـة ووالدتهما، إذا كان مدير أمن عدن " محمـد صـالح طريـق " قـد وجـه إهانات بالغة سب وقذف في حق والدة صـاحبي صـحيفة الأيـام " وجـاء

الرد الشعبي العفوي سـريعا بالـدعوة إلـى مسـيرة حاشـدة واحتجاجيـة على ممارسات السلطة.

إن اللجان الشعبية اليمنية لـم تسـاوم، ولـم تهـادن، بـل كانـت راديكالية في طرحهـا : المصـالحة الوطنيـة الشـاملة وإصـلاح مسـار الوحدة.

إن هـذين الهـدفين يمـثلان جـوهر المشـروع البـديل للسـلطة القائمـة، فالمصـالحة الوطنيـة تحقـق قـدرا مـن السـلام الاجتمـاعي المطلوب، وإعادة النازحين والمفصـولين والموقـوفين لأسـباب سياسـية إلى مرافق عملهم ووظائفهم السابقة، وغربلـة الهياكـل الوظيفيـة وإعـادة رسم الخارطة الوظيفية وتشغيلها بمـا يتطـابق مـع التوصـيف الـوظيفي القانوني وقاعدة التكافؤ ومقتضـيات الكفـاءة التشـغيلية، وإعـادة تأهيـل فائض القوى العاملة في مراتب وظيفيـة مكافئـة ومعادلـة لمـا وصـلوا إليه سابقًا، وبما ينسجم مع قدراتهم الفعالة.

وإصلاح مسار الوحدة يعني – عمليـا – إنهـاء الصـيغة الحاليـة التي هي أقرب إلى الضـم والإلحـاق وفـرض إرادة الطـرف المنتصـر في الحرب على سائر أنحـاء الـبلاد، وذلـك علـى حسـاب المشـروع الوحدوي الذي تم رسمه في عـام ١٩٩٠ ولـم يتحقـق لأسـباب متنوعـة إلى أن تم إجهاضه – نهائيا – في حرب ١٩٩٤.

لقد ظهـر المطلبـان (المصـالحة – إصـلاح مسـار الوحـدة) لأول مرة – على الصعيد الشـعبي – خـلال مسـيرة المكـلا الحاشـدة، والتي يمكن وصفها بـ " ربيع حضرموت " علـى غـرار " ربيـع بـراغ " في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وربمـا لهـذا السـبب جـاء رد الفعـل الرسمي دمويا، إذ جرى إطلاق الرصـاص علـى المسـيرة بنـاء علـى

تعليمات صدرت من مدير أمن حضرموت، وهو ما تكـرر فـي الضـالع لكن على نطاق واسع حيث تـم فـرض حصـار عسـكري شـامل علـى المحافظة، فيما تعرض المناضل محمد مصـلح سـالم عضـو سـكرتارية الحزب الاشتراكي بمديرية عتمـة محافظـة ذمـار إلـى عمليـة اغتيـال نكراء بسبب نشاطه المناهض.

إن وضوح الهدف يعـد شـرطًا أساسـيا فـي أي عمـل سياسـي ونضالي، وما لم تتفق المعارضـة علـى برنـامج محـدد انطلاقًـا مـن ضرورة المصـالحة الوطنيـة وإصـلاح مسـار الوحـدة، فـإن البـديل سـيخرج مـن الشـارع اليمنـي وسـوف يتجـاوز الجميـع ، السـلطة والمعارضة ، وإذا كان الحـزب الاشـتراكي أدرك هـذه الحقيقـة، وراح يؤيد اللجـان الشـعبية، ويبـارك تحركاتهـا، بـل وأن تشـارك قيـادات الحزب وكوادره في نشاطاتها، فإن هـذا الحـراك السياسـي ربمـا ينتقـل تدريجيا من ساحة المعارضـة إلـى سـاحة المناهضـة للسـلطة القائمـة ومشروعها الذي يقوم على سياسة " فرق تسد "

إن المعارضـة تعنـي الاخـتلاف مـن داخـل النظـام وهيكلـه ودستوره ونظمه وقوانينه، أما المناهضة فهي تقـوم علـى فكـرة النقـيض للنظام القائم بكل تداعياته ومركباتـه وقوانينـه، والأمـر المؤكـد هـو أن أي معارضة تبدأ من داخل النظـام سـوف تظـل رهنًـا لـذاك النظـام، تدور في فلكـه حتـى وإن فـي عكـس الاتجـاه، فـي حـين أن القـوى السياسية التي تعمل وفق مبدأ مناهضـة النظـام، والسـعي إلـى تقويضـه سوف تطرح لنفسها أشكالاً مختلفة من المقاومة والنضال.

وإذا كانت الأحزاب المعارضـة والقـوى السياسـية التـي تعمـل في إطـار " مـوج " ومنهـا الحـزب الاشـتراكي – رأي - أو مجلـس

التنسيق الأعلى ، تتمسك بالنهج الديمقراطي وتـرفض العنـف حتـى فـي مواجهة الإرهاب الرسـمي وترغـب فـي تغييـر يـأتي عبـر الانتقـال السلمي للسلطة، فإن تفـاعلات الواقـع اليمنـي قـد تقـدم بـدائل أخـرى تتجاوز أحزاب المعارضـة مـن جهـة، وتتجـاوز السـلطة مـن جهـة أخرى، وقد تتخذ شـكل تفـاعلات داخـل القـوات المسـلحة اليمنيـة، أو عمليات عنف منظمة بغيـة تفكيـك هياكـل النظـام، وازدراء مؤسسـاته الأمنية، والتشكيك في قدرتها على قمع الجماهير، وربمـا تظهـر قيـادات شعبية جديدة " غير حزبية " تقدم مشروعا بـديلاً، وجـذريا للنظـام القـائم وللمعارضة.

إن المقصـود هنـا بكلمـة " النظـام " لا تعنـي فحسـب النظـام السياسي المتمثل في تعدديـة حزبيـة ، ونفـوذ متنـام للقبيلـة، وتـداخل للسلطات العسكرية والتنفيذية، وضـمور فـي السـلطة القضـائية، وإنمـا يعني النظام الاجتماعي السياسي والاقتصادي السـائد فـي هـذه المرحلـة الذي يعكس نفسه في دستور وقـوانين وقـرارات تخـدم فئـة قليلـة مـن السلطة تمثل تحالف القوى التقليديـة " القبيلـة – العسـكر – الأصـوليين المتطرفين " في مواجهة قـوى الحداثـة والاسـتنارة والتقـدم، والتـي لا تتجسد فحسب في أحزاب سياسية، وإنما فـي النخـب الثقافيـة والفكريـة التي تبحث للوطن عن مخرج.

وربما يجـد المحلـل السياسـي أسـماء واضـحة تحمـل رايـة الحداثة والديمقراطية عنـدما يطـالع أسـماء مؤسسـي اللجـان الشـعبية، اولئك الذين ادركوا أن انبوب العمل الحزبـى اضـيق مـن أن يسـتوعب حركة الجماهير وأن السلطة تعمل بـدأب علـى خنـق المعارضـة داخـل انبوبها أو مقراتها او صحفها ومن ثم راحت اللجان الشـعبية التـي هـي

الخلايا الأولى لمشروع الحداثة الجديد تعمل على ضم فعاليات جديدة وكفاءات في إطار بلورة تنظيم جديد وفاعل ضمن تنظيمات المجتمع المدني، وكبديل – مؤقت أو دائم – للنقابات المهنية أيضا التي جرى السيطرة عليها سلطويا سواء بالعمل على تغيير هوية المنضمين إليها " نقابة الصحفيين " أو التلاعب في العملية الانتخابية بغية الدفع بالعناصر الموالية للسلطة إلى المواجهة مثلما تكرر الحال في نقابة المحامين.

أن هراوات السلطة الغليظة التي تم تحريكها في اتجاه قادة وكوادر اللجان الشعبية هي أبلغ دليل على إدراك السلطة بأن اللجان الشعبية ليست مجرد مظهر احتجاجي مؤقت أو عابر يرتبط بظلم هنا أو قمع هناك ، وإنما هي – أي اللجان الشعبية – تنظيم جماهيري مناهض للمشروع التقليدي المتخلف الذي تمثله سلطة القبيلة والعسكر والتطرف الأصولي.

لقد شن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ، وشيخ مشايخ قبيلة حاشد هجوما شديدا ضد اللجان الشعبية ووصفها بأنها " خمائر شيوعية "، وحرض السلطة التنفيذية على اتخاذ " إجراءات حاسمة " و " دون حاجة لقانون " و " لا رجوع إلى مجلس النواب "، وهذا التحريض المباشر من أحد أبرز رموز سلطة القبيلة في صنعاء، إنما يعكس خشية المؤسسة القبلية المتخلفة من مشروع استنارة جديد يتبلور في جنح الظلام لكي يهدد التحالف الثلاثي القائم.

ولقد بدا واضحا أن السلطة أيا كانت، تشريعية أو تنفيذية على استعداد للإطاحة بالدستور والقانون، واستعمال كافة الإجراءات

الاستثنائية للدفاع عن مصالحها وعن وجودها، وفي حين أن تشكل اللجان الشعبية هو عمل شرعي ودستوري، تأسيسا لنص المادة " ٥٧ " من الدستور، كما أن نشاطها قانوني إلا أن السلطة لجأت إلى التهديد باستخدام الإجراءات الاستثنائية، مثلما فعل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر عندما حرض السلطة التنفيذية باتخاذ ما تراه من إجراءات لقمع اللجان الشعبية من دون حاجة إلى قانون ولا رجوع إلى مجلس النواب.

وليست هذه المرة الأولى التي يوفر فيها رئيس مجلس النواب الغطاء التشريعي للسلطة التنفيذية لكي تتجاوز القانون، ولا هي المرة الأولى التي يحرض فيها على استعمال العنف، فالشيخ عبد الله الأحمر تورط من قبل في التشجيع على ضرب الكتاب والصحفيين المعارضين للسلطة، وهو الذي سئل عن واقعة الاعتداء على الكاتب المفكر د. أبو بكر السقاف على يد عناصر أمنية فأجاب بقوله " من كتب يلبج " أي من كتب يضرب ...

وباعتبار أن الشيخ عبد الله الأحمر هو صاحب عبارة " عودة الفرع إلى الأصل " في وصفه للوحدة اليمنية، فإنه يمكن القول أن السلطة التشريعية في اليمن لعبت دور المحرض في الانقلاب الذي جرى منذ صيف ١٩٩٤ ضد الوحدة الطوعية بغرض تحويلها إلى ضم وإلحاق وهيمنة، وفرض إرادة الطرف المنتصر في الحرب.

إن السلطة هي التي تفرض على الجماهير أسلوب المقاومة والسلطة هي التي فرضت على النخبة السياسية التحول من موقع المعارضة وفق الدستور والقانون إلى صيغ أخرى، بعضها لا يتفق مع الدستور والقانون، ولم يكن ذلك اختيارا من بين بدائل أمام النخبة

السياسية، بل كان أمرا مفروضا رسمته السلطة عندما بادرت باتخاذ قرار الحرب في أبريل ١٩٩٤، ولم تدع للطرف الآخر في المعادلة فرصة اختيار بدائل أخرى غير قرار الحرب.

وتمضي السلطة بعد ذلك في اتجاه رسم إرادتها فوق إرادة الجماهير، ومتجاوزة الدستور والقانون لقمع المواطنين في الضالع بالقوة، واعتقال الكوادر السياسية في عدن وحضرموت، وفي استعمال السلطة القضائية كأداة إرهاب ضد المعارضين أو المستقلين، وعندما تستعمل السلطة التنفيذية وتوظف السلطتين التشريعية والقضائية في إطار مشروع الهيمنة والتسلط والنهب المنظم للثروة، لا يبقى أمام الجماهير والنخبة السياسية بدائل في مواجهة ذلك سوى أن تنتقل بالوعي من حالة المعارضة الدستورية والقانونية إلى حالة النقيض.

وفي مرحلة أخرى سوف يتحول الوعي إلى حركة مقاومة، ولعل تشكيل اللجان الشعبية وظهور بيانات تحرض على المقاومة، وأسماء لتنظيمات جنوبية تنادي بحق تقرير المصير، والخلاص الوطني هي إرهاصات لتحول في الوعي الجماهيري من المعارضة إلى النقيض. وإدراك بأن أحزاب المعارضة القائمة لا تستطيع أن تمثل البديل الموضوعي للانقضاض على النظام السياسي والاجتماعي وتقويضه وهدمه، وأن اليمن تحتاج إلى تحالف اجتماعي وسياسي مواز في القوة، ومساو لما تمتلكه السلطة، إن لم يكن أقوى، وهذا شرط أساسي في معادلة التغيير الشعبي بعدما باتت فرص التغيير عبر آلية الانتخابات وصندوق الاقتراع مستحيلة، بل هي المستحيل الرابع.

لقد وقف الكاتب الصحفي هشام باشـراحيل فـي المحكمـة بعـدن يقول : " إن من إنجازات الوحدة قلب الحق باطلاً، والباطل حقًا ".

وكتب أبو بكر السـقاف : " إن أيـة حداثـة لا تنبـت فـي تربـة راسخة ليست إلا سرابا عابرا، ولهـذا تبـدو الديمقراطيـة التـي هبطـت مع صفقة واحدة مـن أعلـى وسـيلة للسـيطرة، وليسـت أسـلوبا لإدارة الحياة، أنها ديمقراطية السـيطرة المزينـة بملامـح قويـة مـن علاقـات القنانة "ا لعبيـد " الاقطاعيـة. ونظـام الطوائـف المغلقـة التـي تجعـل التراتب قائما على أساس مبدأ القوة لا على الحق والقانون ".

لقد تراجع الهامش الديمقراطي الـذي كـان متاحـا قبـل الحـرب بصورة كبيرة، بحيث يكاد الأمل في التغييـر عبـر الآليـات الديمقراطيـة يصبح سرابا إن لم يكن قد صـار مسـتحيلاً، لأن السـلطة اسـتطاعت أن تؤمم مفـاتيح التغييـر السـلمي الـديمقراطي، وأن تـتحكم فـي بوابـات التغيير عن طريق صناديق الاقتراع، ومن ثـم فـإن السـلطة هـي التـي تدفع الجماهير للبحث عن بديل غيـر ديمقراطـي، والسـلطة هـي التـي تدعو إلى ممارسـة العنـف، وهـي التـي تحـرض علـى الإجـراءات الاستثنائية، وتحاصر القوى بالـدبابات ثـم تطالـب الجمـاهير بالـذهاب إلى صناديق الانتخابات.

لم تكن حرب صيف ٩٤ انقلابـا علـى الوحـدة فحسـب، وإنمـا على الديمقراطية أيضـا، ويعتـرف رئـيس حـزب الإصـلاح ورئـيس مجلس النواب الشيخ عبـد الله بـن حسـين الأحمـر أن انتخابـات ١٩٩٣ التشريعية كانت أكثر نزاهـة مـن انتخابـات ١٩٩٧ التشـريعية، ويعتقـد كثيرون أن وجود الحزب الاشتراكي بقوته وجيشـه كـان عـاملاً أساسـيا في الحفاظ على التوازن السياسي في اليمن قبـل الحـرب، وعنـدما أختـل

هذا التوازن احتكر حزبا الحرب " المؤتمر - الإصلاح " خريطة المقاعد داخل مجلس النواب في انتخابات ١٩٩٧، التي قاطعها الحزب الاشتراكي، وحزب رأي، وحزب التجمع الوحدوي والأحزاب الثلاثة هي جنوبية المنشأ، ومعها قاطع آلاف الناخبين صناديق الاقتراع في محافظات الجنوب، وكانت فكرة مقاطعة الانتخابات مقدمة أولى في الدعوة إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعودة إلى وثيقة العهد والاتفاق واحترام الالتزامات الدولية التي قطعتها على نفسها سلطة الانتصار العسكري للرأي العام المحلي والعربي والدولي في رسالة إلى بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة.

يقول د. أبو بكر السقاف: " أثبت حزبا الحرب المؤتمر والإصلاح فشل التجربة الديمقراطية الوليدة التي جاءت بها صفقة الوحدة. فكانت الوحدة بالحرب إلغاء في وقت واحد لأسطورة ديمقراطيتها وسلميتها، وإن جاءت حرب الوحدة بعدها لا قبلها كما في جولات سابقة في التسعينات.

ولا يطرح سؤال التغيير عبر الوسائل والوسائط الديمقراطية في مجتمع ديمقراطى أرسى في مراحل تاريخية سابقة شروط اللعبة السياسية وقواعدها، فالمجتمعات غير الديمقراطية تحتكم – عادة – إلى السيف، وهي تخرج من حرب باردة إلى حرب ساخنة من دون أن ترسي أو تكرس القيم الديمقراطية الجديدة التي ينبغي الاحتكام إليها كبديل للسيف.

وقد ثبت عبر التجارب التاريخية إنه يمكن أن نصنع أمورا كثيرة بالرماح، ولكن لا يمكن أن نجلس عليها، والواقع أن صيغة التعددية الحزبية في اليمن بشكلها الراهن ليست أدوات تشغيل وتفعيل

للحياة الاجتماعيـة والسياسـية فـي اتجـاه " دمقرطـة الحيـاة " وإنمـا " فرملة وتعطيل " التفاعلات السياسية، وصـيغة التعدديـة الحزبيـة الحاليـة هي عقوبة قاسية بقدر ما هي قيد يعطـل حركـة الجمـاهير، إنهـا أشـبه برجل تم تقييد رجليه وذراعيه ثم ألقـوه فـي المـاء، وطـالبوه بالسـباحة والوصول إلى الشاطئ الآخر الذي هو السلطة أو بر الأمان.

إن حال الأحزاب اليمنيـة لا يختلـف كثيـرًا عـن حـال ذلـك الرجل المقيد الذي ألقوه في البحر، ومن ثم فهي غيـر قـادرة علـى لعـب دور قيادي في عملية التغيير الجذري في الـبلاد، بـل هـي غيـر قـادرة على المشاركة بفعالية في الحياة السياسـية، وأقصـى مـا تسـتطيعه هـو تنظيم " المقاطعة " بمعنى جعلها فعـلاً سياسـيا وإيجابيـا ولـيس فحسـب موقفًـا سـلبيا، فالمقاطعـة أسـلوب سياسـي فعـال أن صـاحبته أدوات إعلامية، وخطاب سياسـي واضـح، وأهـداف محـددة، وتحـرك نشـط للكوادر في أوساط الجمـاهير، ومـن دون ذلـك تتحـول المقاطعـة إلـى موقف سلبي يستفيد منه النظام.

إن إصرار حزبي الحـرب علـى المضـي فـي تزييـف الإرادة الشعبية عبر صناديق الاقتراع هـو اسـتمرار للحـرب، واسـتكمال لهـا، ومن ثم تبدو مهمة التغيير مطروحة علـى الجمـاهير بمفهومهـا وكيانهـا الواسع، وينبغي هنا فضح أي دعـاوى تـزعم أن قضـية التغييـر يمكـن تأجيلها إلى ما بعـد بنـاء الـوطن، أو تكـريس الديمقراطيـة كمـرادف للوحدة، فكل تلـك المـزاعم السـلطوية حتـى وإن وردت علـى لسـان معارضيه هي قنابل دخان تـوفر مناخًـا للسـلطة كـي تمـرر القـوانين والتشريعات والإجراءات التي تزيدها قمعا واستبدادا.

لقد شاع في عدم فترة من الوقت أن تطبيـق وتنفيـذ وثيقـة العهـد والاتفاق متروك للأجيال القادمـة، وكـان هـذا الاعتقـاد مـن الأخطـاء القاتلة، إذ تخلت النخبة السياسية عن دورها فـي القتـال بكافـة الوسـائل للدفاع عن وثيقة العهـد والاتفـاق، التـي هـي محصـلة نضـال القـوى الحديثة خلال سنوات الوحـدة الـثلاث الأولـى، وعنـدما تخلـت النخبـة السياسـية سـواء فـي أحـزاب المعارضـة الرئيسـية أو فـي أوسـاط المستقلين من المفكرين والقيـادات المهنيـة عـن الوثيقـة إنمـا أعطـت السلطة مبررا في استمرار وتمديد مناخ الفسـاد السياسـي والاجتمـاعي " أملاً في أن تحقق الأجيـال القادمـة الوثيقـة أو تنفـذها وفـق معطيـات مغايرة للواقع الذي افرز الوثيقة ".

إن التأسيس الـديمقراطي فـي الـيمن لا يمكـن أن يـتم خـارج نطاق الوطن الواحد، والمواطنة المتسـاوية، ففـي ظـل سياسـي التمييـز اكتسبت الديمقراطية فـي المنـاطق الجنوبيـة والشـرقية طابعـا خاصـا متوترا، مشحونًا ببارود غضـب لا يمكـن أن ينفجـر فـي أيـة لحظـة، بعدما نسفت الحرب أبسط قواعـد وشـروط الانـدماج الـوطني، وعنـدما يتحدث رئيس حزب المؤتمر الشعبي الذي هـو رئـيس الجمهوريـة علـى عبد الله صالح عن أن مقاطعـة الانتخابـات تشـويه للديمقراطيـة، إنمـا يتحدث عـن ديمقراطيتـه هـو، لا ديمقراطيـة الشـعب، يتحـدث عـن ديمقراطية فيها لون طائفي وقبلـي ولـيس ديمقراطيـة الـوطن الواحـد، والإنسان – المواطن – الواحد.

ولعل أحد جوانب الزيف في الديمقراطية اليمنيـة هـو مـا كشـف عنه هنتنجتون في " أنها تساعد تحت قناع ديمقراطـي غيـر فاعـل علـى ازدهار أشكال الاستبداد التقليدية " لـذا فـإن المعتقـدين بإمكانيـة التغييـر

عبر الأدوات الديمقراطية التي توفرها السلطة في صنعاء لا يفعلون في أحسن الأحوال سوى تدعيم سلطة القمع والاستبداد، ومنحها مبررات وموافقات كي تواصل نفس الأساليب ، أما الذين لا يعترفون بديمقراطية السلطة ، ولا بشرعيتها فإن عليهم طرح صيغ جديدة للتغيير، وطرح أدوات جديدة ، بل والسعي في اتجاه إشراك فئات واسعة من الجماهير في دائرة الطامحين إلى التغيير، وفي بؤرة هؤلاء يقع العاطلون عن العمل سواء بسبب سياسة الفصل التعسفى التى انتهجتها سلطة الحرب بعد الانتصار، حيث جرى استبعاد آلاف العمال والضباط والجنود والمواطنين والكفاءات المهنية من وظائفهم وتحويلهم إلى بطالة مقنعة لا تحصل سوى على الراتب الأساسي الذي لا يكاد يغطي مصاريف الأسرة في أسبوع أو العاطلون عن العمل بسبب عدم وجود فرص عمل جديدة.

فالسلطة بعد الحرب انهمكت في الإنفاق على ما يكرس ويؤمن وجودها، وكان طبيعيا أن يحدث تراجع كبير في فرص العمل التي يتم توفيرها سنويا لتوظيف الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن جيش البطالة يزداد عددا في اليمن، وقد بلغت نسبة العاطلين ٤٠ % من إجمالي قوة العمل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر حتى بلغت مع حلول عام ٢٠٠٠ حوالي ٧,٩٢٢,٠٠٠ شخص ويدخل حوالي ٦٠٠ ألف شخص إلى دوائر الفقر والحرمان سنويا ، واللافت هو أن القيمة الحقيقية لأجر العامل قد انخفضت إلى حوالي ٧٠ % بسبب انهيار القوة الشرائية للريال اليمني.

أن جيش العاطلين والمحرومين والمفصولين هو نواة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في عملية التغيير، وهو القوى الاجتماعية التي تخلت عنها السلطة ولم تمنحها الضمانات الحقيقية لاستمرار الحياة ، ولم تشاركها في أي ممارسة ديمقراطية، بل باسم هذه الفئات من المحرومين جرى تزوير الانتخابات، وكان مثيرا للغاية أن تحصل انتفاضة الجائعين والمحرومين. والتي شملت جميع المحافظات اليمنية بعد انتخابات ١٩٩٧. وكأن هذه الانتفاضة هي الرد العملي على التزوير الفاحش الذي حصل في تلك الانتخابات.

لقد هزت انتفاضة الخبز في اليمن أركان النظام، وقد شعر بالخطر ربما لأول مرة، ولم يكن انتشار الدبابات وقطع المدفعية بل ومشاركة الطائرات الهيلوكبتر في حصار محافظتي مأرب والجوف إلا دليل واضح على حالة الرعب التي سيطرت على هيئة أركان النظام ، وعبثا جرت محاولات استقطاب شيوخ القبائل والفعاليات السياسية الشعبية في هاتين المحافظتين ، وجرى التحضير للقاء موسع يضم اللقاءات الشعبية في المحافظتين مع الرئيس في صنعاء، وانتهى اللقاء بصورة مثيرة نشرتها صحف صنعاء الرسمية تضم مخبرين ورجال الأمن السياسي باعتبارهم ممثلي قبائل مأرب والجوف.

لقد قاطعت القيادات الشعبية لقاء الرئيس لأن مثل هذه اللقاءات تنتهي – عادة – بوعود لا تنفذ، وحتى إذا افترض البعض حسن النية في الرئيس فإن الجهاز الإداري المعاون له يحول قراراته إلى حبر " جاف " على ورق أصفر، والدليل على ذلك أن الرئيس قرر في عام ١٩٩٨ إنفاق ما يعادل ٢٥٠ ألف دولار سنويا على

محافظة الجوف وحدها باعتبـار أن نسـبة كبيـرة مـن أعمـال شـركة " هنت " النفطية الأمريكية تتم فـي هـذه المحافظـة، وأن شـركة " هنـت " تدفع ٢٥٠ ألـف دولار سـنويا للإنفـاق علـى تطـوير الخـدمات فـي محافظة الجوف، ولكن قرار الرئيس لم ينفذ.

وهنا روايتـان، إحـداهما أن الـرئيس أصـدر القـرار بالفعـل، وكان في نيتـه وضـميره أن يـتم تنفيـذه فـي الحـال، لكـن الفوضـى الحاصلة في وزارة الماليـة حالـت دون تنفيـذه، أو أن الـرئيس أصـدر – كالعادة – القرار وهو يعـرف مقـدما اسـتحالة تنفيـذه، لأن عائـدات النفط تذهب في اتجاهـات وحسـابات أخـرى لا علاقـة لهـا بالموازنـة العامة، أو وزارة المالية.

إن أحدا لا يستطيع الـدخول فـي ضـمائر النـاس، لكـن الأمـر المؤكد هو أن مسـتحقات محافظـة الجـوف لـم تصـل إلـى أصـحابها الحقيقيين، والحال نفسه في محافظة مـأرب التـي اجتاحتهـا فـي العـام ١٩٩٧ سيول جارفة أدت إلى تشريد حـوالي ٣٠ أسـرة بـاتوا يعيشـون في العراء، ورغم أن الحكومة قبضـت معونـات ماليـة ويمنيـة عاجلـة، فإن هذا الدعم الدولي لم يصـل إلـى مسـتحقيه، ويعـاني أهـل مـأرب والجوف مثل أهالي محافظات جنوبية وشرقية عديـدة حالـة متدنيـة فـي الخدمات الصحية والتعليمة، فضـلا عـن انهيـارات فـي الطـرق التـي تربطهم بالحيـاة، وكـان طبيعيـا أن تنتشـر عصـابات قطـع الطـرق، وعصـابات اختطـاف السـياح الأجانـب، واختصـت محافظتـا مـآرب والجوف بنسبة ٤٣ % مـن إجمـالي عـدد عمليـات الاختطـاف التـي جـرت منـذ عـام ٩٧ حتـى نهايـة ١٩٩٩، طبقـا لإحصـاءات وزارة الداخلية.

إن العنف الاجتماعي العشوائي هو المقدمة الأولى لانتفاضة غضب واسعة النطاق، وهذه الانتفاضة هي الرد العملي على ديمقراطية السلطة التي تزيف الحياة – وليس فحسب إرادة المواطنين – داخل صناديق الاقتراع.

إن سيناريو التغيير الأقرب إلى الممكن وربما إلى التحقيق هو سيناريو التظاهرات الشعبية السلمية التراكمية، المتدفقة، التي تضم أفواجا جديدة من الجماهير في كل تحرك مثلما حصل في رومانيا حينما خرجت التظاهرات الشعبية تحمل الشموع لتضيء سماء ومساء بوخارست لتعلن نهاية حكم شاوشيسكو.

لقد تكرر هذا المشهد الحضاري في المسيرة السلمية الاحتجاجية التي ضمت ١٠ آلاف شخص وجالت مدينة الضالع، وشاركت فيها قيادات اللجنة الشعبية، والقيادات الحزبية التي تمثل مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة " الاشتراكي – الوحدوي الناصري – اتحاد القوى الشعبية – البعث القومي ". فقد رفع المتظاهرون الأعلام السوداء، وصور الشهداء الذين سقطوا على يد قوات الجيش والأمن المركزي في المواجهات العنيفة وهم الشهداء " محمد ثابت الزبيدي، غسان قاسم مانع، عبد الله أحمد عبد الله، أحمد محمد ناصر، عادل عبد الله مانع " وكذلك صور الجرحى، والتزم المشاركون في المسيرة بالصمت النبيل والهدوء رغم مشاعر الغضب ومثل هذه المسيرات الصامتة تساهم في تنمية الوعي السياسي لدى الجماهير بأهمية وضرورة التغيير، وتبعث برسائل إلى السلطة بأن دوام الحال من المحال.

وضمن هذا السيناريو الذي يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، بحيث تتسم فيه النخبة السياسية الطليعية بسياسة النفس الطويل، وعدم الانجراف وراء محاولات السلطة لتقسيم وشرذمة الحركة الشعبية، فإن السلطة سوف تقع في خطأ كبير إن هي حاولت قمع المسيرات الشعبية الصامتة والسلمية، لأن من المرشح أن تتحول هذه المسيرات إلى موجات غضب عارمة تزيح في طريقها كل المعوقات، مثلما حدث في اندونيسيا، حينما اكتسحت التظاهرات الشعبية المراكز الحكومية، وهيئات الشرطة، واستطاعت أن تنهي حكم الديكتاتور سوهارتو، وأن تفرض التغيير في قمة هرم السلطة.

والأمر المؤكد هو أن اليمن حبلى بالمتغيرات والاحتمالات، وإذا كان احتمال حدوث تغيير عن طريق المؤسسة العسكرية يبدو صعبا للغاية في ظل سيطرة " العائلة " على مراكز القرار في القوات المسلحة، وسيطرة القبيلة على المراكز القيادية التي تمثل مفاصل الحركة في الجيش، فإن التغيير الشعبي يبدو هو الأكثر احتمالاً في ظل انسداد أنابيب التغيير أمام المعارضة الحزبية، وتحكم السلطة في الجيش، وصعوبة التغيير بالعمل العسكري الانقلابي.

وتشير شواهد الواقع اليمني إلى أن النموذج الأندونيسي هو الأقرب إلى التحقق في البيئة اليمنية، إذ أن السلطة في صنعاء لن تعطي الجماهير فرصة استمرار منهج المسيرات الصامتة التي تصبح وسيلة محلية وإقليمية ودولية على السلطة، تتمكن في النهاية من الانتصار عليها، والمتأمل لتطورات الأوضاع السياسية في اليمن بعد حرب ٩٤ سوف يكتشف أن السلطة صارت أكثر عنفًا، وقمعا للتحركات الشعبية بعدما احتكر المؤتمر الشعبي وحليفه حزب

الإصلاح السلطة، وغاب التوازن بغياب الحزب الاشتراكي عن السلطة، وبالتالي اختل التوازن السياسي، واختل التوازن الجغرافى واختل التوازن الفكري ما بين العقل القبلي التقليدي، والعقل الاشتراكي التقدمي.

وفي غياب الحزب الاشتراكي عن السلطة قامت السلطة باستعمال أقصى درجات العنف لمواجهة التظاهرات الشعبية الاحتجاجية التي وقعت في صيف ٩٨ احتجاجا على رفع الأسعار، ووصل الأمر إلى حد محاصرة محافظتي مآرب والجوف بالدبابات، وقصفهما بالمدفعية الثقيلة، وهو ما تكرر في مارس ٢٠٠٠ مع محافظة الضالع على يد وحدات في اللواء " ٣٥ " المرابط في المحافظة، والذي تمدد وأعاد الانتشار بحيث أحاط بمعظم القرى.

ومن المتوقع أن تمارس السلطة أقصى درجات العنف في مواجهة المسيرات الصامتة والسلمية والهادئة، وقمع أي محاولة لحشد وتعبئة الجماهير على الرغم من أن التظاهر السلمي هو أحد الحقوق المعترف بها في الدستور اليمني، وفي المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما أنها وسيلة التعبير الأكثر فعالية في ظل القيود المفروضة على الأحزاب وعلى الصحف وعلى النقابات المهنية، وإذا كانت اللجان الشعبية خرجت من بطن الشارع كإطار سياسي لتنظيم حركة الاحتجاج والغضب، فهي أوغيرها من أشكال التنظيم التي تبتدعها الجماهير هي المرشحة لقيادة عملية التغيير، وسوف تظل الأحزاب المعارضة قابعة في مكانها طالما ربطت نفسها بالسلطة، وطالما قبلت الضغوط المفروضة عليها.

إن حركة التغيير قد تنطلق من الجنوب تحت قيادة حركة شعبية جديدة، ليست بالضرورة منبثقة من تفاعلات الحزب الاشتراكي، بل أنها قد تتجاوز الحزب الاشتراكي بغية الدفاع عن مصالح الجنوب المهدرة بعد الحرب، يقول قيادي جنوبي معروف هو محمد حيدرة مسدوس " إن أكثرية سكان الجنوب كانوا متأثرين بالحزب الاشتراكي اليمني وموالين له. ولكن ذلك ليس حبا فيه، وإنما لأنهم كانوا يرون فيه صورة الدولة التي كانت رأسمالهم، ولكنهم حاليا يقولون بأن الحزب قد خانهم، وقد تخلى عنهم وأصبح حزب المعارضة السابقة للنظام السابق في الشمال وليس حزبهم، أما الأقلية من سكان الجنوب المعادين للحزب فقد صفوا حساباتهم معه أثناء الحرب وبعدها، وبالتالي فإن الجنوبيين بصورة عامة يمكن لهم الآن أن يقبلوا بأي تصرف تجاه الحزب الاشتراكي، ولكنهم لن يقبلوا مثل ذلك تجاه الجنوب حتى وإن تكتموا ذلك.

إن الظلم الواقع على سكان الجنوب هو ظلم نوعي مرتبط بفاتورة الحرب التي أجهضت مشروع الوحدة الطوعية وحولته إلى ضم وإلحاق ، يقول مدسوس: " إن البعض يعتقد بأن تكريس الضم، وطمس أي هوية الجنوب، بما في ذلك تاريخ الثورة، وأرشيف الدولة التي كانت في الجنوب، هو الذي يرسخ الوحدة اليمنية، ولكنهم لم يدركوا بأن مثل ذلك هو الذي يرشح الهوية الجنوبية أكثر فأكثر في نفوس كل سكان الجنوب، وكل أبناء الجنوب بدون استثناء مهما حاول البعض منهم أن يتكتم على ذلك ".

وترصد مذكرة من منظمة الحزب الاشتراكي في حضرموت الأوضاع في البلاد على النحو التالي :

١ – استمرار سياسات الحرب الانفصالية القائمة على التمييز الصريح بين أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية وأبناء المحافظات الشمالية من حيث سياسة " فرق تسد " بين القبائل والمناطق.

٢ – معاملة أبناء المحافظات الجنوبية الشرقية من قبل أجهزة النظام معاملة المنتصر للمهزوم.

٣ – استمرار الخطاب الإعلامي للحرب.

٤ – استمرار السياسات الاقتصادية العشوائية وانفجار الأسعار والاستمرار في سياسة تجويع وإفقار الشعب ماديا بعد إزلاله سياسيا.

٥ – تدهور الخدمات الحيوية للمواطنين وزيادة أسعار نصفها إمعانًا في سياسة الافتقار.

٦ – حكم المدن حكما عسكريا مباشرا وازدياد وتيرة القمع البوليسي وانكشاف الوجه العدواني للنظام في المناطق الجنوبية والشرقية، والذي أصبح لا يتورع عن إطلاق الرصاص الحي على المواطنين العزل من السلاح لأتفه الأسباب.

٧ – ازدياد الفوضى والفساد الإداري والاستمرار في سياسة إعادة التقاسم الحزبي للوظيفة العامة، وتشريد الكفاءات والهبوط الحاد في إنتاجية العمل.

٨ – إلغاء الهامش الديمقراطي المحدود في حضر موت ومعظم المحافظات الجنوبية والشرقية، وملاحقة أحزاب ونشطاء المعارضة، وتحريم الاجتماعات الحزبية والجماهيرية وتجريد أحزاب المعارضة من الإمكانات المساعدة على النشاط، والاستمرار في حجز

ومصادرة ممتلكات ومقرات منظمة الحزب الاشتراكي في حضر موت.

٩ – الاستمرار في نهب أراضي الدولة وعقاراتها بالإضافة إلى أراضي الاستثمار والقطاع العام.

١٠ – انعدام الثقة بين الجماهير وأجهزة الحكم كمحصلة لمجمل تلك السياسات والممارسات اليومية لمسئولي الأجهزة.

وينتقد عبد الرحمن الجفري رئيس جبهة " موج " ورئيس حزب " رأي " الديمقراطية السادة، والانتخابات التي تجريها السلطة تحت إشرافها، وفي رسالة وجهها إلى رموز الأمة والجماهير في ٤ / ٣ / ١٩٩٧ أي قبل الانتخابات التشريعية قال : " الديمقراطية هي أداة للتغيير إلى الأفضل، ونرفض أن تتحول إلى أداة لتثبيت السوء والفساد والإذلال، ومن يقبل المشاركة في انتخابات ٩٧ التشريعية فإنما يقبل ما يرفضه الشعب ".

ويضيف : إن النظام يريد أن يحصل على شرعية انتخابية لنتائج حرب غير مشروعة، وإن الفتن تعم الوطن ويساعد النظام على إشعالها، والأمن غائب والفوضى سائدة والفساد دولة، فكيف يمكن القبول بانتخابات في ظل أوضاع كهذه ؟

وينتهي الجفري " تحية لمن يرفضون الذل والتبعية، تحية لكل الأحزاب والمنظمات والشخصيات التى أعلنت رفضها لهذه المهزلة ".

إن منظمات المجتمع المدني هي المعنية بعملية التغيير في اليمن، هذه حقيقة أساسية لأن الدولة المدنية التي يطمح إليها المواطنون هي نقيض للدولة التقليدية القائمة في اليمن حاليا،

والحكومة المدنية التي يسعى الشعب إلـى تحقيقهـا هـي غيـر الحكومـة العسكرية التي تجسـد التحـالف القبلـي – الأصـولي – التجـاري فـي صنعاء، وأخيرا فإن الدولة القائمة فـي الـيمن حاليـا ليسـت هـي دولـة الوحدة التـي تخلـي الجنوبيـون مـن أجلهـا عـن دولـتهم، وكيـانهم، وثرواتهم، فالسلطة لا تزال تردد فـي خطابهـا الرسـمي أن الوحـدة قـد عمدت بالدم، وهذا يعني أن الوحدة اليمنية أصبحت وحـدة بـالقوة، ومـن ثم فهي ليست الوحدة الطوعية - الاختيارية – التـي أعلنـت فـي مـايو ١٩٩٠، بل هي الوحدة التـي أعلنـت فـي يـوم ٧ يوليـو ١٩٩٤ يـوم اقتحمت القوات الشمالية مدينة عدن.

وإذا كانـت الوحـدة ارتبطـت منـذ يومهـا الأول بـالحلم فـي الديمقراطية السياسية، والمدنيـة، وديمقراطيـة الحقـوق المتسـاوية، فـإن هذا الحلم سرعان ما اصطدم مع ديمقراطيـة القبليـة، التـي هـي أقـوى من المؤسسات، بل أن المؤسسة القبلية هي صاحبة السـلطة الأعلـى فـي البلاد، ومن ثم فإن ديمقراطيتهـا هـي السـائدة، وهـي التـي أدت إلـى الحرب، وإلى كل هذا العنف، وفـي مجتمـع مـن هـذا النـوع يسـتحيل التغيير عبر الآليات الديمقراطيـة، أو تبـادل السـلطة سـلميا فالقبيلـة لا تسلم زمام أمورها، لأن الديمقراطية بمعناهـا التعـددي والتبـادلي يعنـى عمليا فناءها.

الفهرس

هذا الكتاب

رسمت حرب صيف ١٩٩٤ المدمرة خطًا فاصلاً بين وحدة طوعية تحققت في اليمن قبل أربعة أعوام، وبين وحدة فيها قدر كبير من غطرسة الطرف المنتصر في الحرب وهيمنته.

ولم تكن حرب ٩٤ سوى صدام بين رؤيتين، رؤية تقليدية مثلتها القوى المحافظة المعبرة عن تحالف قبلي أصولي عسكري وتجسدت في تحالف حزبي الإصلاح والمؤتمر الشعبي، وبين رؤية تحديثية مثلها الحزب الاشتراكي والقوى التقدمية، وكانت وثيقة العهد والاتفاق هي ضمير المواطن اليمني وطليعته السياسية، والتي تم إجهاضها ودفنها تحت جنازير الدبابات التي اجتاحت عدن وباقي مدن الجنوب.

إلى أين تسير الوحدة اليمنية ؟

ما هي سيناريوهات المستقبل ؟

من ينزع فتيل العنف الكامن في بطن المجتمع ؟

إلى أي مدى يمكن أن يستمر تصادم المشاريع التقليدية والتحديثية في بلد حبلى بكل التطورات والاحتمالات ؟

أسئلة لها إجابات في هذا الكتاب تفتح المجال لحوار غائب في اليمن والوطن العربي.

الناشر